

المملكة المغربية

الهيئة الدستورية
للإستشارة
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020-2021 : دورة أبريل 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	دورة أبريل 2021
• محضر الجلسة رقم 363 ليوم الثلاثاء 13 شوال 1442 (25 ماي 2021).....	
9296	
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19".	
صفحة	
• محضر الجلسة رقم 362 ليوم الثلاثاء 6 شوال 1442 (18 ماي 2021).....	
9262	

محضر الجلسة رقم 362

التاريخ: الثلاثاء 06 شوال 1442 هـ (18 ماي 2021 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوخ، الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: ساعتان وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوخ، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات المستشارات،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمون،

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، نخصص جزءاً من هذه الأسئلة ومن هذه الجلسة للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق في ضوء المستجدات التي تعرفها القضية الفلسطينية.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

قبل أن أعطي الكلمة للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة بمجلس المستشارين، أشير بهذه المناسبة أننا تابعنا بقلق شديد التطورات الأخيرة التي تعرفها القضية الفلسطينية والمآل الذي اتخذته الأحداث الناجمة عن الاستعمال غير المبرر للعنف والاعتداء غير المشروع المرتكب من طرف قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والتي استهدفت المصلين بمسجد الأقصى وباحتة وسكان حي "الشيخ جراح" بالقدس الشريف.

وإن التطورات المقلقة للوضع في غزة وما ترتب عن المواجهات الدائرة من تدمير للبنى التحتية والمرافق المدنية والمباني والعمارات السكنية بالقطاع وسقوط عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين الأمنيين، من بينهم عدد كبير من الأطفال والشيوخ والنساء، لينجئ بسقوط المزيد

من الضحايا في ظل استمرار هذه الاعتداءات.

حضرات السيدات والسادة،

إن الاستخدام غير المبرر للعنف ضد الشعب الفلسطيني الصامد لا يخدم بأي شكل من الأشكال المساعي الرامية للوصول إلى حل النزاع، بل من شأنه أن يزيد من تأزم الأوضاع ومن تردي الوضع الإنساني للشعب الفلسطيني والابتعاد عن الحوار واحترام الحقوق والحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس وحماية الطابع الإسلامي للمدينة وحرمة المسجد الأقصى المبارك.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نعبر عن الاعتزاز بالمبادرات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس "لجنة القدس"، بإرسال مساعدات إنسانية طارئة للفلسطينيين والدعوة لاجتماع طارئ كذلك لـ "لجنة القدس" المنبثقة عن "منظمة التعاون الإسلامي" لبحث التطورات في القدس الشريف، كجزء من الموقف الثابت للمملكة المغربية في دعمها المستمر للقضية الفلسطينية العادلة، والتي تضعها في صدارة انشغالاتها وفي نفس مرتبة القضية الوطنية.

أعطي، قبل بداية الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 12 ماي 2021 إلى تاريخه ما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 23 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

قبل إعطاء الكلمة للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات، أدعو جميع السادة المستشارين والمستشارات والسادة أعضاء الحكومة

بالمغرب، وندعو المجتمع الدولي إلى ضمان الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، كما ندعو - وخصوصا الدول العربية - إلى تأمين الدعم المادي للفلسطينيين، خصوصا أسر الشهداء ومن هدمت بيوتهم وممتلكاتهم.

وفي هذا السياق، لا يسعنا في فريق الأضالة والمعاصرة إلا أن نشيد بجهود صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ونصرة قضاياها، وخصوصا المساعدات الغذائية والطبية وغيرها، التي أمر جلالته بإرسالها لأشقائنا الفلسطينيين، فالمغرب كان وما يزال يعتبر أن المساعدة لا يجب أن تكون بالتصريحات فقط، بل بالدعم الميداني، المغرب يتحمل لوحده 73% من تمويل بيت مال القدس الذي يمول المقدسيين ليقبوا صامدين، فعلى مدى 10 سنوات ساهمت 11 دولة في بيت مال القدس بـ 20.7 مليون دولار، دفع المغرب حصة الأسد فيها لوحده، وقيمتها 15 مليون دولار ليكون بذلك أكبر داعم لبيت مال القدس، وهو ما مكن بيت مال القدس..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، 3 دقائق ونصف..

المستشار السيد عادل البركات:

في الأخير - غير دقيقة صافي - نحيي عاليا صمود الشعب الفلسطيني والذود عن القدس الشريف وبعزة وكرامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 3 دقائق.

المرجو من السادة رؤساء الفرق المحترمين الالتزام بالتوقيت حتى نتحكم في زمن هذه الجلسة.

شكرا.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين في هذه الجلسة التضامنية لنحيي تحية إكبار

لقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء الفلسطينيين.

الجميع وقوفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ
صِرَاطَكَ الَّذِي أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ.
آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ وَمَلَأْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الكلمة لفريق الأضالة والمعاصرة في حدود 3 دقائق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عادل البركات:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون والمستشارات المحترمات،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأضالة والمعاصرة لمناقشة التطورات المرتبطة بالعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني بقطاع غزة وأعمال القمع والتقتيل التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني المكافح من أجل حقوقه المشروعة.

وإذ نستحضر واجبنا كممثلين للأمة في الدفاع عن القدس الشريف والتضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهته للممارسات القمعية والعنصرية الإسرائيلية وكفاحه التاريخي المشروع من أجل الاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضمن عودة اللاجئين، نعبر في فريق حزب الأضالة والمعاصرة عن استنكارنا وإدانتنا لهجوم آلة القتل الإسرائيلية على قطاع غزة واستهدافها للمدنيين، شيوخا ونساء وأطفالا.

كما نرفض وندين كل الإجراءات الرامية لتغيير معالم مدينة القدس وطمس هويتها العربية الإسلامية المسيحية ومصادرة أملاك الفلسطينيين، من بيوت وحارات ومزارع ورموز تاريخية وعمرانية.

نؤكد على أن القضية الفلسطينية، كما كانت دائما وستظل، هي قضية كل المغاربة ملكا وشعبا، قضية تسمو على ما سواها من القضايا، فالمغاربة يضعون دائما القضية الفلسطينية في مرتبة قضيتهم الوطنية الأولى: الصحراء المغربية، وموقف المملكة المغربية ثابت في القضية الفلسطينية والتزامها دائم وموصول للدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الإطار، نثمن كل مظاهر المساندة والتأييد الشعبي والمدني للشعب الفلسطيني الشقيق التي عمت عددا كبيرا من شوارع المدن

عن المواقف التالية:

- إدانتنا الشديدة للعدوان الصهيوني الهامجي المتواصل على الشعب الفلسطيني في القدس وفي غزة وكافة الأراضي الفلسطينية، والذي لا يشكل سوى حلقة من حلقات تاريخه العدواني، الذي لم يتوقف يوما من خلال سلسلة الجرائم والمجازر التي يشهد عليها تاريخه الإرهابي العنصري الدموي، ومن خلال سعيه المستمر لهويد مدينة القدس الشريف والمس بمعالها الإسلامية والمسيحية والسعي لتغيير البنية السكانية، على غرار قرار نظام الأبرتايد الصهيوني الغاشم تهجير ساكنة حي "الشيخ جراح":

- تميمنا للموقف الرسمي لبلادنا المتضامن مع الشعب الفلسطيني في صموده الأسطوري والرافض بشدة لكل أشكال العدوان الصهيوني عليه وتوهمنا خاصة بقرارات جلالة الملك، حفظه الله، إرسال مساعدات إنسانية عاجلة لفائدة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛

- تنويعنا بمختلف المبادرات التي تشهدها بلادنا، في إطار تعبير الشعب المغربي بكل فئاته وحساسياته عن تنديده الشديد والقوي بهذا العدوان الغاشم؛

- دعوتنا، على ضوء هذه التطورات التي تؤكد الطبيعة الإجرامية والعنصرية للكيان الصهيوني، إلى التراجع عن كافة الخطوات التطبيعية مع هذا الكيان الغاصب وإغلاق مكتب الاتصال، انسجاما مع مواقف الشعب المغربي الراسخة تجاه القضية الفلسطينية؛

- تأكيدنا أن خط المقاومة ووحدة الفصائل الفلسطينية ورفع الحصار عن قطاع غزة والتضامن الواسع لأحرار العالم، سيظل السبيل المطلوب من أجل مواجهة غطرسة الكيان الصهيوني والتصدي لعدوانه المستمر وتمكين الشعب الفلسطيني من استرجاع حقوقه كاملة وإقامة دولته الفلسطينية الكاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشريف؛

- دعوتنا المنتظم الدولي ومجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني وردع الكيان الصهيوني، ونستغرب في نفس الوقت عن هذا التفاوضي المريب عن جرائمه المتكررة دون أن تطاله العقوبات والجزاءات، طبقا لمقتضيات القانون الدولي، ودعوتنا المنظمات الرسمية العربية والإسلامية لاتخاذ موقف صارم لدعم الشعب الفلسطيني.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي في حدود 3 دقائق.

تفضل السي السباعي.

وإجلال صمود الفلسطينيين بقطاع غزة والضفة الغربية والمقدسين المرابطين على بوابات الأقصى، ولنجدد تضامنا وتعازينا مع أهلنا وأشقاتنا وشهدائنا الفلسطينيين، جراء العدوان الصهيوني الغاشم وغير المسبوق.

والفريق الاستقلالي، ومن خلال حزب الاستقلال الذي يساند القضية الفلسطينية، ويعتبرها القضية المركزية للشعوب العربية والإسلامية على مدار تاريخ الصراع العربي الصهيوني، يعلن استنكاره الشديد وتنديده القوي بهذا العدوان، الذي يسعى في خرق سافر للقانون الدولي الإنساني وللشرعية الأممية والمواثيق الدولية، أن يثني الفلسطينيين ولكن ههيات ثم ههيات. وإنا معهم لثابتون على موقفنا الدائم والقوي.

موقف كل المغاربة، ملكا وشعبا، بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وعلى جعل القضية الفلسطينية والقدس الشريف في صدارة أولوياتنا في مرتبة القضية الوطنية.

ويشهد التاريخ أن المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، رئيس لجنة القدس، لم يتوان ولن يتوانى للحظة في دعم ونصرة الشعب الفلسطيني في مختلف المراحل العصبية التي يمر منها، آخرها المبادرة الملكية السامية في شأن تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى أشقاتنا بالضفة الغربية وقطاع غزة، للتخفيف من معاناتهم ودعم صمودهم، والتي تعزز الموقف الدائم والقوي للمغاربة، ملكا وشعبا، لنصرة الشعب الفلسطيني.

السيدات والسادة،

ختاما، ندعو إلى الوقف الفوري لهذا العدوان الغاشم ولكل الإجراءات التي من شأنها أن تمس الوضع القانوني للمسجد الأقصى والقدس الشريف أو تمس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الأبي. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية، في حدود 3 دقائق.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على إثر عدوان الكيان الصهيوني الغاشم الذي لازال مستمرا على الشعب الفلسطيني، أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية للتعبير

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على إثر إقدام الجيش الإسرائيلي على اقتحام باحة القدس الشريف والاعتداء بوحشية وهمجية على مئات المصلين في حرم المسجد الأقصى، وما خلفه ذلك الاعتداء الشنيع من قتل وتشريد وتجريد قسري، بل أن هذه الآلة العدوانية لم تكتف بهذه الممارسات الشنيعة المرفوضة شرعا وبموجب المواثيق والقوانين الدولية، بل امتدت إلى قصف الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة بالتحديد، بشكل عشوائي متواصل، مخلفا قتلى أبرياء ودمار لم تستثن حتى المنشآت السكنية والصحية والمباني الإدارية.

على إثر ذلك، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نعبر عن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني، كما نسجل استنكارنا الشديد لهذا الاعتداء الغاشم، الذي ارتكب الجيش الإسرائيلي عن سبق إصرار وترصد في تحد سافر لقرارات الأمم المتحدة وانتهاك صارخ للعهد والمواثيق ذات الصلة بحقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

إذ نجدد موقفنا ووقوفنا الدائم إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، فإننا نحیی الجهود المتواصلة لبلادنا بقيادة حكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لوقف هذا العدوان الذي يعصف بكل المبادرات الإقليمية والأممية لإقرار السلام والأمن في هذه المنطقة.

كما نحیی عاليا جهود جلالته على رأس لجنة القدس، معبرين عن كبير العرفان للمبادرة الملكية السامية بإرسال مساعدات إنسانية طارئة إلى الشعب الفلسطيني بالضفة الغربية وقطاع غزة، ترسيخا للمواقف التاريخية الراسخة للمملكة المغربية، ملكا وحكومة وشعبا، لنصرة القضية الفلسطينية في حقوقها المشروعة، وهو ما تسجل من خلال الجهود الدبلوماسية للمملكة من خلال "وكالة بيت مال القدس الشريف"، الذي يعد المغرب أكبر وأول مساهم فيها.

السيد الرئيس المحترم،

علاقة بما سلف، نجدد التأكيد عن اختيارات الدبلوماسية المتزنة والمطبوعة برؤية استراتيجية للمملكة المغربية، المتمثلة في الاتفاق الثلاثي مع الولايات المتحدة وإسرائيل لم يكن ولن يكن أبدا إلا قوة دعم وترسيخ لمواقف المملكة المغربية الثابت اتجاه الحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة عبر حل الدوليتين تشجيعا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت المخصص للكلمة ديالكم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

هي فلسطين مهبط الديانات السماوية، يوجد بها المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، فلسطين بلد الأحرار، تواجه اليوم وباستماتة الكيان الصهيوني الغاصب لأرضها.

فباسم فريق التجمع الوطني للأحرار لا يسعنا إلا أن ندد بهاته الهجمة العسواء التي تقودها الآلة القمعية المتغطرسة الإسرائيلية ضد شعب فلسطيني أعزل منذ أكثر من 10 أيام، أكثر من 200 شهيد وشهيدة، جرحى، خراب ودمار في المباني الأهلة بالسكان، أوضاع مأساوية، لا يسعنا إلا أن نجدد إدانتنا المطلقة لها، خصوصا وأنها لم ترع حرمة هذه الأيام المباركة التي لها رمزيته لدى المسلمين في جميع بقاع العالم، منوهين في هذا الإطار بالمجهودات التي تبذلها المملكة المغربية بقيادة جلالته الملك، حفظه الله، رئيس "لجنة القدس"، حيث سارع إلى إدانة هذا العدوان وتقديم مساعدات إنسانية طبية وغذائية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر جسري متواصل، من أجل تخفيف المعاناة على ضحايا هذا العدوان.

إننا نتوجه من هذا المنبر إلى كل أحرار العالم، طالبين منهم التحرك لوقف هذا العدوان والجلوس على طاولة الحوار من جديد من أجل قيام الدوليتين والتعايش معا في أمن وسلام وطمأنينة.

إن القضية الفلسطينية هي قضية أمة، ولا ينبغي أن نزايد في ذلك فيما بيننا، انسجاما مع قول الشاعر:

لا يسار ولا يمين * فلسطين هي اليقين

من الشمال إلى الجنوب * فلسطين في كل القلوب

لذلك، يجب ألا أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين، رافضين معالجة القضية بالتعصب والتطرف من كلا الأطراف، ولا بخطب المنابر الرنانة، بل وجب علينا إيجاد الحلول لها باستحضار الحكمة والعقل عبر تعايش الدولتين، مطالبين بالإسراع بالوقف

إننا في الفريق الاشتراكي، إذ ندين بشدة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل، نطالب المجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بالتدخل من أجل وقف هذه المذبحة وحماية الشعب الفلسطيني من الإبادة الجماعية.

إن الشعب المغربي بكل قواه الحية، الموحد حول القضية الفلسطينية المجمع على إدانة ما يحدث، لعازم على أن يواصل صراخه بكل ما أوتي من قوة من أجل أن تتحرر فلسطين، بإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الصدد، نشيد بالمبادرات الملكية لدعم الشعب الفلسطيني والدور الذي تلعبه "لجنة القدس" برئاسة صاحب الجلالة في دعم صمود المقدسيين، الذين أبانوا اليوم على أنهم من فلسطين وسيظلون نواة فلسطين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

إذن، إذا لم يكن هناك متدخل، تنتقل إلى الفريق الموالي وهو فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حيتوم:

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد المغربي للشغل وكافة مناضليه ومناضلاته وباسم الطبقة العاملة المغربية، لأعلن التضامن إلى جانب شعب فلسطين، نساء فلسطين، أطفال فلسطين، الذين يتعرضون مرة أخرى، وكما تعودنا وتعود العالم معنا لمدة 70 سنة، أن يشاهدوا تلك المجازر التي لم تنتهي بعد، في قطاع غزة خصوصا، ولكن في المقدس الشريف، بيت المقدس وفي الضفة وحتى في الأراضي المحتلة سنة 1948.

لقد ألف المحتل الصهيوني الرجعي تجاهل القانون الدولي ومخالفته، واعتاد تحدي المنتظم، هذا المنتظم للأسف الشديد الذي يبدي مرونة كلما تعلق الأمر بدولة آل صهيون بإسرائيل على أرض فلسطين.

إنها لجريمة مكتملة الأطراف، مهاجمة العزل، قتل الأطفال والنساء، وفي نفس الوقت نفاق سياسي عالمي نشاهده على شاشات كبار المؤسسات الإعلامية.

الفوري للعدوان على المنشآت المدنية ورفع الحصار على غزة، مبرزين أنه لا صواريخ كارتوشا ستحرر الأرض ولا الطائرات الحربية المتطورة ولا المدفعية قادرة اليوم على إسكات صوت الحرية والتحرير وحسم المعركة.

لذلك، نؤكد على ضرورة لم الشمل للجبهة الداخلية الفلسطينية وترصيد مكتسباتها والدخول في الحوار معهم بشكل موحد وتجاوز منطوق الفصائل وجعل الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس هو الهدف وهو المبتغى.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي في حدود 3 دقائق.

تفضل السي فاتحي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

لم تبدأ آلام الفلسطيني الآن ولا يبدو أنها ستنتهي، إن الدم الفلسطيني الذي يغطي شاشات العالم وكل ما أبدعته التكنولوجيا الرقمية من بوابات وأشكال للتواصل لا تستعرض الآن إلا الجسد الفلسطيني الممزق تحت دمار المعمار الذي يخيف بصوت قناة أو ما أشبه دولة بحجم إسرائيل.

تستمر إسرائيل كعادتها في اختلاق الذرائع من أجل مواصلتها مشروعتها التاريخي المتمثل في إبادة الشعب الفلسطيني، أكثر من 70 عاما والمجازر تتوالى في حق الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ في فلسطين التاريخية وفلسطين الحالية، من "ديرياسين" و"كفر قاسم" و"أيام الأرض" و"صبرا" و"شتيلا" إلى مجازر الداخل بتوجيه البندقية إلى كوفية الرئيس عرفات إلى توالي الحروب المختارة على فلسطين، فلسطيني غزة.

مرة أخرى تشن إسرائيل حربا ضد الإنسانية في غزة، قتل الأطفال والنساء والشيوخ، خوفا من أصوات تزعجها، أصوات أطفال، أصوات رجال، أصوات قنوات، تحتاج تلك العمارات التي تأويها أن تدفن تحتها تلك الجثث مجتمعة.

ويبدو أن ضمير العالم قد ألف الدم الفلسطيني ولم يعد يقلقه، بل فلفه الصمت تيمنا بالصمت العربي.

إن ما يحدث الآن من مذبحة في حق الشعب الفلسطيني وضد وطنه المنشود يزكيه وضع عربي متشردم، يبتعد أكثر عن الوضع الديمقراطي، المدخل الوحيد للالتقاء مع المشروع الوطني الفلسطيني.

إنه سلوك منافي لقواعد السلم والتعايش وحوار الحضارات والأمن والاستقرار للشعوب والدول، سلوك ضارب في المفضل لقيم التسامح وتعطيل الإنسانية وإطلاق العنان للوحشية والقتل والتنكيل والدمار.

إن على دولة إسرائيل أن تعي تمام الوعي بأن الإسراف في القتل والعنف لن يجلب إلا الانتقام والكرهية والعنف والدمار وتهديد الاستقرار وزرع الحقد وكرهية الآخر.

ونحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين نشجب كل أنواع العنف والترويع ضد الإنسان الفلسطيني، ونعبر عن رفضنا لأي عمل إسرائيلي، وندعو الإسرائيليين إلى أن يحتكموا لروح المسؤولية والالتزام بمبادئ الحوار والسلم والتعايش وفق مبادئ التسامح وحقوق الإنسان وأهداف الحق في الحياة.

كما أننا نشيد بالمبادرة الوطنية الفيورة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بدعم إخواننا الفلسطينيين ومؤازرتهم، وندعو أيضا للضغط على إسرائيل ولكل الأطراف للرجوع إلى الرشده والاحتكام إلى المبادئ الكونية للسلم والسلام واحترام الحياة ونبتد التمييز والكرهية والعنف المضاد.

نوجه أيضا نداءنا إلى المنتظم الدولي، ومن خلاله إلى المنظمات العالمية، إلى التدخل العاجل والسريع لوقف ما يتعرض له الأطفال والمدنيون في الأراضي الفلسطينية من انتهاكات لحقوق الإنسان.

أود كذلك أن أقول:

ألم تزعزع دموع طفل يودع أباه الشهيد نفوس المتابعين الدوليين؟

ألم تؤثر طفلة وهي تسأل أباه وهو يعتقل عن دمتيه؟

أليست هاته في الحقيقة جريمة إنسانية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة لمجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المبارك الصادي:

بسم الله.

يشرفني في هاته المناسبة الأليمة والجريحة أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، لنؤكد أننا كنا ومازلنا وسنظل نعتبر أن القضية الفلسطينية قضية وطنية إلى جانب قضية وحدتنا الترابية.

إن ما وقع في العشر الأواخر من شهر رمضان الأبرك، من اقتحام

إنها فعلا جريمة حرب، ولكن غطاؤها السياسي مدعوم من قبل الامبريالية العالمية، وعلى رأسها أمريكا، وكذلك كل القوى الاستعمارية التي تحمي آخر نظام عنصري يعرفه التاريخ البشري.

أبها السيدات والسادة،

إن الاتحاد المغربي للشغل، وهو يحيي عاليا الصمود البطولي للشعب الفلسطيني، ليدعو الحركة النقابية العربية والدولية والمنظمات النقابية العالمية وكل القوى الحية لتكثيف الجهود وحشد كل وسائل الدعم المادي والمعنوي لمساندة الشعب الفلسطيني ومؤازرته في هذه المحنة الجديدة.

وإذ نؤكد هذا التضامن، وندين السكوت الجبان للمنتظم الدولي، فإننا نعبر عن اعتزازنا بالصمود البطولي للمقاومة الفلسطينية ودعمنا لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني الغاشم من أجل تحرير فلسطين، كل فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلي لالة عائشة.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدان الوزيران،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتابع العالم بأسره ويشاهد يوميا الأحداث العنيفة والمتواترة في الحرم القدسي الشريف في المسجد الأقصى المبارك، بدءا من أعمال الترويع للمصلين الأمنيين خلال الشهر الفضيل، شهر رمضان، والعالم شاهد على ما آلت إليه الأمور وانزلت إليه الأحداث من حرب عمياء في فلسطين، التي أصبحت حربا ثقيلة ومسرحا للانتهاكات السافرة وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، بتقتيل الأبرياء والمدنيين الشيوخ والأطفال والنساء وهدم المباني والبيوت وإلحاق الدمار بكل المرافق الحيوية، انتهاكات صريحة لحقوق الإنسان وخرق لأقدس الحقوق الإنسانية، ألا وهو حق الحياة.

ما يتعرض له الإنسان الفلسطيني اليوم خلال هذه الأيام من آلة التقتيل الإسرائيلية لا تقبله الضمائر الحية للبشرية، وهو عمل مرفوض في كل الشرائع الدينية والسماوية، في كل المواثيق أيضا والأعراف الإنسانية، ولن يزيد إلا من حدة الاحتقان والتوتر والتأجيج والكرهية.

بارد، دم الأطفال ودم النساء ودم الشيوخ، وذلك في تحد سافر لكل العالم.

نقف اليوم، ومرة أخرى، لنستنكر وندين الاحتلال الصهيوني الغاشم على القدس وقطاع غزة والضفة وما ترتكبه دولة الاحتلال من جرائم إرهابية ضد الفلسطينيين.

نقف اليوم، ومرة أخرى، لنستنكر الصمت المتواطئ وعجز المنتظم الأممي أمام إرهاب الدولة الذي تقوم به إسرائيل من أجل الإجهاز على حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة وفي العيش بحرية وكرامة.

السيد الرئيس،

إننا نثمن مبادرة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس "لجنة القدس"، بإرسال مساعدات إنسانية عاجلة لفائدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وما عبرت عنه المملكة المغربية من إدانة بأشد العبارات للعنف والقتل التي تمارسه إسرائيل.

السيد الرئيس،

إننا في حزب التقدم والاشتراكية نجدد التعبير عن موقفنا المبدئي والثابت من القضية الفلسطينية، التي تظل قضية تحرر وإنهاء احتلال، ولا تحتتم ادخار أي جهد في سبيل نصره كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني المناضل، كما أننا نحمل المسؤولية كاملة للاحتلال الإسرائيلي في تبعات التصعيد العسكري على المنطقة برمتها، ونطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته في توفير الحماية الدولية للفلسطينيين بشكل سريع وكامل ومحاسبة مقترفي هذا العدوان وقتلة الأبرياء.

ونجدد التضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني، ونعرب عن اليقين التام بأن المطالب الفلسطينية العادلة ستظل.. (كلام غير واضح) عن التسوية، ومثل هذه الإدعاءات الجبانة لن تزيد الشعب الفلسطيني وكل أحرار العالم سوى إصرارا وصمودا وتمسكا بالحقوق المشروعة، وبأنه لا بديل عن إيجاد أفق سياسي حقيقي، يقضي إلى رفع الحصار وإنهاء الاحتلال وبناء فلسطين المستقلة القابلة للحياة والعيش بسلام وأمان.

شكرا لكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نستهل جدول أعمال الجلسة الموالية بموضوع "رقمنة الجامعات المغربية"، وهو سؤال موضوع من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لكم السيدة الرئيسة.

لجنود الكيان الصهيوني المحتل للمسجد الأقصى وتدنيس تلك البقعة الطاهرة المباركة، والاعتداء على المصلين وملاحقتهم والاعتداء عليهم، وما عرفه حي "الشيخ جراح" من محاولة تهجير قسري لسكانه والاعتداء عليهم، وما يقع اليوم من سفك للدماء وقتل للأطفال والشيوخ والنساء وتدمير البنيات التحتية، بما فيها مكاتب المنابر الإعلامية الدولية، وتدمير الأحياء الأهله بالسكان، كل هذا يؤكد أن الكيان الصهيوني العنصري المغتصب هو كيان يرتكب جرائم ضد الإنسانية، ويرتكب جرائم حرب في حق الشعب الفلسطيني الأعزل الصامد والمقاوم.

ونستغرب مواقف بعض الأنظمة التي تساوي بين الضحية والجلاد، وكذا الصمت المريب لبعض الأنظمة والقوى العظمى ومجلس الأمن.

ونؤكد في الكونغرس الديمقراطية للشغل مرة أخرى موقفنا الرافض للتطبيع، ونطالب بقطع كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، ونجدد مطالبتنا بإغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي.

إن الشعب المغربي بكل أطيافه وبمختلف تعبيراته أبان خلال الوقفات التضامنية مع الشعب الفلسطيني البطل يوم الأحد 16 ماي 2021 بربوع المملكة على أن القضية الفلسطينية هي قضية كل المغاربة، ولا مجال اليوم للتعامل مع القضية الفلسطينية بوجهين، وجه يتضامن ويساند القضية ووجه أخريهول للتطبيع مع الصهاينة.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نقف وننحي بإجلال وإكبار أمام أرواح الشهداء والجرحى، ونشد على أيادي المقاومة الفلسطينية الباسلة والصامدة حتى النصر وتحرير كل فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، ونقترح على البرلمان وعلى مجلس المستشارين وكل المؤسسات الدستورية باتخاذ مبادرات نوعية ومتنوعة للتضامن وللوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني المقاوم في هاته المحنة، حتى تحقيق النصر بإذن الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، عبد اللطيف أعمو أو الأخ عدي شجري.

تفضل السي شجري، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

نقف اليوم ومرة أخرى للتضامن مع فلسطين وشعبها المكافح لهمجية الآلة العسكرية الصهيونية، التي تستبيح الدم الفلسطيني بدم

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

انطلقت عملية تعميم وتطوير استعمال الرقمنة داخل قطاع التعليم العالي منذ سنوات، وشرعت الحكومات السابقة في استشراف ما يسمى بـ"الجامعة الذكية"، وفق الرؤية الإستراتيجية 2015-2030، وقد اتخذت عدة إجراءات لتسريع الرقمنة، بهدف تجاوز إشكالية الاكتظاظ، وتم الإعلان عن مشروع الجامعات الافتراضية، وقد رفع تحدي كبير للاستثمار في مجال التجهيزات التقنية والهندسة البيداغوجية.

لكن، واقع الجائحة وواقع حالة الطوارئ الذي فرض تعزيز الرقمنة، باعتماد نظام التكوين عن بعد وفرض استعمال وسائل للدراسة عن بعد، أثار وكشف العديد من الثغرات والتحديات، ولاسيما بالنسبة للطلبة في العالم القروي، والذين يواجهون صعوبة مردها إلى الفقر وعدم القدرة على اقتناء الهواتف الذكية والألواح الإلكترونية والحواسيب، والذين لا يقدرون على الولوج إلى شبكات الأنترنت باستمرار، إما لأسباب جغرافية بالجبال أو المناطق القروية النائية، أو بفعل عدم القدرة المالية لمواجهة مصاريف الاشتراكات.

ولأجله، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- أين وصل مشروع رقمنة الجامعة المغربية؟

- وما هي المجهودات التي تبذلها الجامعة لدعم وتحفيز الطلبة والأساتذة للانخراط في هذا المشروع؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد إدريس اعويشة، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

أود بداية أن أتوجه بعبارات الشكر والامتنان لمختلف الفرق على تفضلها بطرح هذه الأسئلة، التي تكتسي أهمية بالغة، وخاصة فيما يخص الاستمرارية البيداغوجية في الجامعة، نظرا للتحديات التي فرضتها علينا جائحة كورونا.

وجب التذكير، السيدة المستشارة المحترمة، أن التعليم عن بعد تجربة عرفت عدة مؤسسات جامعية على مدى السنوات السابقة، حيث تم التنصيب في دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لمختلف الدبلومات على استشراف إمكانية التدريس عن بعد، وقد استفادت الجامعات المغربية من التجارب السالفة الذكر واعتمدتها خلال هذه الظرفية الخاصة بوباء كورونا، حيث تمكنت الجامعات في ظرف وجيز بفضل مجهودات هيئات التدريس والفرق الإدارية والتقنية للجامعات من توفير ترسانة مهمة من الموارد الرقمية والسمعية البصرية والعديد من الدعامات البيداغوجية، لتمكين الطلبة من الاسترسال في التحصيل الأكاديمي، حيث تم إنتاج ما يفوق 120.000 من المواد الرقمية المتنوعة، تشمل دعائم رقمية وأخرى مرئية ومسموعة، وقد همت هذه الموارد الرقمية ما بين 70% و100% من المضامين البيداغوجية المبرمجة، التي تم وضعها على البوابات الإلكترونية للجامعات والمؤسسات الجامعية.

وبالإضافة إلى توفير الولوج لعدة موارد رقمية لعدد من الدول الأجنبية الشريكة كفرنسا وبريطانيا وسويسرا، وحرصا من الوزارة على تنوع سبل إنجاح الاستمرارية البيداغوجية، وبغية تطوير ومأسسة التعليم عن بعد، دخلت في اتفاقيات، وأذكر من بينها الشراكة ما بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفات وجامعة محمد السادس متعددة التقنيات، تفوق 50 مليون درهم، وتروم إحداث المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد، انطلاقا من الخبرة والتجربة التي راكمها مختلف المتدخلين في هذا الموضوع.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة 33 من القانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين يشجع على هذا.

كما نحن اليوم، بصدد إرساء مركبات جامعية متصلة (campus connectés) وشبكة (Wifi) ذات الصبيب العالي في كل المؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية، بتعاون مع "الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات"، وذلك بميزانية تقدر بـ 180 مليون درهم، وقد خصص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ضمن حفيظة مشاريع تنزيل القانون الإطار تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام في مجال التعليم العالي بهدف تعزيز استخدام التكنولوجيا وتطوير التعليم عن بعد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

عليها، لكنهم فوجئوا بأن الوزارة أوصدت باب الترقى بالشواهد منذ 2015، مما جعل هذه الفئات تصاب بالإحباط والإحساس بعدم تكافؤ في الفرص، مما سينعكس سلبا على عطائهم، في الوقت الذي تسجل الوزارة خصاصا مهولا في تدريس عدة مواد، يمكن الاستفادة من هؤلاء الأطر عوض الاعتماد على آليات أخرى.

لذا، نسائلكم السيد الوزير:

ما هي التدابير التي ستتخذها الوزارة لإنصاف هذه الفئة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يعتبر ملف الترقية بالشهادات أحد الملفات المطروحة في إطار الحوار القطاعي الاجتماعي، والذي كان موضوع مشاورات مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية في عدة لقاءات.

لا بد من التذكير أن قطاع التربية الوطنية كان سباقا في اعتماد الترقية بالشهادات منذ سنة 85، وكان آخرها فترة انتقالية استفاد خلالها الموظفون حاملو الشهادات بالترقية من الفترة الممتدة ما بين 2011/12/27 إلى 2015/12/26، وذلك بموجب المرسوم الصادر في 25 نونبر 2011.

وفي هذا السياق، عبرت الوزارة من خلال بلاغها الصادر في 25 فبراير 2019، على إثر الاجتماع الذي عقدته مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، عن اقتراحها بترقية الموظفين المعنيين بالحاصلين على شهادة الماستر أو ما يعادها إلى الدرجة الموالية داخل نفس السلك أو خارجه، بعد النجاح في المباراة بشقيها الكتابي والشفوي، وذلك في حدود الحاجيات المعلن عنها من طرف الوزارة.

كما أكدت الوزارة نفس الاقتراح في الاجتماع المنعقد مع النقابات في 5 دجنبر 2019.

وبخصوص حاملي شهادة الدكتوراه، فقد عملت الوزارة السنة الفارطة على تنظيم مباريات التوظيف في إطار "أستاذ مساعد للتعليم العالي"، خصص له 50 منصبا على أن يتم تنظيم مباراة أخرى هذه السنة تخصص له 200 منصب مالي، ونأمل الحفاظ على الرفع من هذه الوتيرة سنويا، علما بأنه سيتم سنويا الترخيص للمعنيين بالأمر من

الكلمة لكم السيد المستشار المحترمة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

نحن كذلك في الفريق لا نبخس عمل الوزارة ومجهوداتها والحكومة كذلك للإسراع بمشروع رقمنة الجامعة، ولاسيما بعد استخلاصنا الدروس الميدانية من الواقع الذي فرضته حالة الطوارئ لمواجهة كورونا، بإغلاق الجامعات والأحياء الجامعية واعتماد الدراسة عن بعد، لكن نتقاسم معكم، السيد الوزير، بعض الإكراهات والتخوفات، حيث أن الأوضاع الاجتماعية للطلبة، فالمنح الدراسية لا تغطي التكاليف العادية للتنقل والإقامة والعيش، والباقي يشكل عبئا كبيرا على الآباء، فبالأحرى عن تكوين الطلبة، أن تكون للطلبة قدرة على اقتناء مثلا بعض الأجهزة والحواسيب والهواتف والألواح لمتابعة هذه الدراسة، بالإضافة أن مصاريف الربط بالشبكة، ذكرتم، السيد الوزير، أنكم قمتم باستعمال (Wifi) داخل الجامعات، ولكن للأسف الطلبة بعيدون عن الجامعات وعن الأحياء، يعني لن يتم الاستفادة من هذه الفرصة التي أتيحت لهم داخل الجامعات.

وبالتالي، السيد الوزير، بعض التجارب كذلك تمنح امتيازات خاصة للطلبة وفق عقود واتفاقيات مع الشركات المعنية، في نفس ذلك يحتاج الأستاذة لنفس الظروف، لأن أغلبية الأساتذة، السيد الوزير، يعتمدون على إمكانياتهم الذاتية، ربما الاشتراكات غير متوفرة لهم في بيوتهم، وبالتالي يجب التفكير في إعادة النظر في هذه البرمجة السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

دائما في نفس الإطار، السؤال الثاني موضوعه "وضعية الأطر الإدارية حملة الشواهد العليا"، وهو موجه من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلو، السيد المستشار المحترم، لوضع السؤال.

السي سليغوة.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عمل مجموعة من الأطر الإدارية والتربوية على الرفع من مؤهلاتهم الأكاديمية، عبر الدراسة والاجتهاد، إلى أن حصلوا شواهد جامعية

ننتقل إلى السؤال الثالث وهو موضوع من طرف الفريق الحركي، وموضوعه "وضعية الأحياء الجامعية".

تفضلوا السيد الرئيس لوضع السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عمقت جائحة كورونا مشاكل الطلبة جراء إغلاق الأحياء الجامعية، في غياب بدائل ناجعة.

وعليه نسألكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لمعالجة هذه الوضعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إننا أول من يعاني ويفكر في الطلبة الذين تم تعليق خدمات الأحياء والمطاعم في وجههم، ولكن الهدف كان أسعى وهو السلامة الصحية، وذلك باستشارة مع كل من الهيئات الطبية وهيئة الداخلية.

أما الوضعية اليوم فأود أن أذكر بأن الاستفادة مفتوحة، إلا أن الطلب يفوق بكثير العرض الذي نقدمه اليوم، فهناك مقاييس تستخدم على جميع الأحياء الجامعية الوطنية، بما فيها الدخل السنوي للأبوين، عدد الأبناء، التفوق العلمي، المستوى الدراسي، الأخذ بعين الاعتبار الحالات الخاصة كالإعاقاة والإعاقاة والطلاق إلى آخره، إلا أننا اليوم نتوفر على ما يقارب 90.000 سرير ولدنا ما يفوق 900.000 طالب في الجامعة اليوم، والدولة قامت بمجهودات جبارة في السنين الأخيرة، بحيث يتم اليوم بناء أو فتح 3 أحياء كل سنة، والاستثمار العمومي غير كاف، لهذا تم التوجه إلى الفاعلين الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين للتعاون مع الوزارة وبناء إقامات جامعية، ويمكن أن نقول بأن جزء كبير من النجاح تم في هذا الميدان، لكن الباقي يجب الاستمرار فيه لأن السنين الأخيرة تم استثمار ما يفوق 600 مليون درهم في بناء إقامات جامعية تساعد الأحياء على تغطية جزء من الحاجيات في السكن الجامعي، ولأزلنا نبحث، الهدف اليوم هو تنوع مصادر البناء وتوفير السكن للطلبة، خاصة أولئك الذين يأتون من مناطق تعاني من الهشاشة كما

أجل اجتياز المباريات المنظمة على صعيد باقي القطاعات والاستفادة من ولوج أسلاك تتماشى ووضعتهم الجديدة.

إلى ذلك، فقد أحالت الوزارة ملف الموظفين المنتسبين لقطاع التربية الوطنية الحاصلين على شهادة الدكتوراه على لجنة النظام الأساسي لمهن التربية والتكوين، من أجل إحداث إطار أستاذ باحث بمشروع النظام الأساسي المذكور، لتولي مهام التنسيق والبحث التربوي.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على التوضيحات التي أعطيتمونها اليوم.

ونحن في الفريق الاستقلالي أكثر وعيا بأن المراسيم تنفذ، غير أنها ليست بقرآن منزل.

سؤال الفريق اليوم يقضي بالبحث عن تحفيزات، وربما المرسوم احنا اشتغلنا به، ولكن هناك السيد اللي تيشوف الزميل ديالو ترقى بالشهادة، وهو اجتهد وهذا اجتهد وارد، فالآن كيشوف راسو محبط.

فلتحفيز الإخوة والأخوات الموظفين، لتحفيزهم على المواظبة وعلى طلب العلم وعلى مواكبة التطورات اللي كايينة في شتى العلوم، نلتمس ونأمل أيضا أن تكون هناك مبادرة. ما معنى أننا سبق لنا درنا واحد العملية إذن هي سابقة على غرار ما قمنا به ما يمكنشاي نجيو ونوقفو، لنشجع المغاربة على طلب العلم..

أنا كنعرف أن الوقت تقاضى لكم، السيد الوزير، وعندكم باش تجاوبو، ولكن احنا باغيين الاجتهادات ديالكم، وأنتم ذوكفاءة وتجربة ومعلومات كافية، فكنقلبوا على البديل.

هناك الموظف الجماعي اللي في القرى النائية فوقاش غادي يترقى؟ فوقاش غادي يحسن وضعيته؟

هناك الموظف اللي اجتهد، فوقاش غادي يمكن لو حتى هو ينال نصيبه من الدولة، تشجيعا له على ما قام به من اجتهد وهذا؟ والذين أوتوا العلم درجات، ما يمكنشاي نقارنو هذا.. إذن المرسوم كان واحنا أشنو ذنينا؟ احنا من حملة الشواهد ما يمكنش نبقا وقابعين في الأماكن ديالنا ونتقاسو ونتقارنو مع نفس الإخوان ديالنا اللي ما اجتهدوش.

شجعوا الاجتهاد رجاء.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ذكر السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على جوابكم والتفاعل معه واستحضارا لواقع الأحياء الجامعية في هذه الظرفية الوبائية الدقيقة والصعبة، واعتبارا للإشكاليات التي يطرحها قرار إغلاق هذه المرافق الطلابية الهامة، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نتفهم قرار إغلاق الأحياء الجامعية جراء التدابير الصحية الاحترازية، لكن في نفس الوقت، نستحضر الوضعية الاجتماعية الصعبة التي يعيشها الطلبة، والتي تحول دون اللجوء لكراء السكن، مما يستلزم منكم، السيد الوزير المحترم، التفكير في حلول آنية لهذه الإشكالية وبدائل ناجعة في مثل الظروف؛

ثانيا، السيد الوزير، إن ما يزيد من تعميق هذه الإشكاليات للأسف هو تزامن هذا الإغلاق مع مواعيد امتحانات الطلبة على مستوى موسمين دراسيين، والتي تتطلب، كما تعلمون، الاستقرار والتركيز، خصوصا ونحن نعلم أن الأحياء الجامعية ليست مجرد مرافق سكنية، وإنما هي مرافق ثقافية علمية، تضمن مكتبات وفضاءات يلجأها الطلبة للإعداد للامتحانات؛

ثالثا، السيد الوزير، إن اللجوء إلى التعليم عن بعد كبديل بفعل إغلاق الأحياء الجامعية بدوره يطرح إشكاليات وإكراهات عديدة، تتعلق أساسا بضعف صبيب الأنترنت في المناطق النائية وفي الوسطين القروي والجبلي وفي بعض المدن، ناهيك، السيد الوزير، عن الكلفة المادية لذلك، مما يصعب مواكبة الطلبة للدروس والمحاضرات عن بعد، أضف إلى ذلك أن بعض الشعب تتطلب حضور الطلبة، خصوصا طلبة كليات العلوم والمعاهد العليا، الذين يحتاجون إلى دروس تطبيقية تستلزم حضورهم؛

رابعا، السيد الوزير، لتجاوز هذه الإشكاليات التي يطرحها دائما وسنويا موضوع استفادة الطلبة من خدمات الأحياء الجامعية من عدمها، نجدد في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

- ضرورة تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجال بناء.. وهذا هو اللي جا في الجواب ديالكم، السيد الوزير، واحنا نشجعوكم على هذه المسائل، لأن إذا ما دخلناش للمستثمرين في هذا الميدان والحكومة خاصها تشجع هاذ المستثمرين وتعطيهم تحفيزات باش هاذ الناس حتى هوما يستثمرو فيه..

السيد رئيس الجلسة:

الوقت..

السؤال الرابع موضوعه آثار تعدد مسالك..

كان غلط في التوقيت.. لا كان غلط في التوقيت.. لا كان غلط في التوقيت..

كان غلط في التوقيت، راه السيد الوزير تكلم 3 دقائق.

السؤال الرابع موضوعه "آثار تعدد مسالك الماستر"، وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

راه كاين، لا كاين انتوما كيبان لكم هنا.. كاين فعلا راه 2 ديال المرات وقع لنا غلط..

السيد الوزير، عندك بغيتي تدير.. اسمحولنا، السيد الرئيس..

راه 2 مرات وقع مشكل في (la régie) السي حميد..

كملت الوقت ديالك 3 دقائق، نزولا عند رغبة السيد الوزير، نحن هنا في التسيير مع المرونة، السيد الوزير إذا كان عندو شي حاجة ما يضيف مرحبا، ولكن راه استنفذ التوقيت ديالو.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

هذه جلسة ديال روح التضامن، سأكون مختصرا.

سجلت النقط فعلا، وتشجيع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ضروري، واحنا خدامين فيه وغاديين الحمد لله، أما فيما يخص الصبيب، هذه الاتفاقية مع "الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات" ستعمم (le Wifi) على المؤسسات الجامعية، وسيتمكن الاتصال به من خارج المؤسسة كما من داخلها، فهذا سيسهل علينا.. والامتحانات إن شاء الله كذلك سنقوم بمجهودات، إذا اضطررنا إلى القيام بها، لأن المؤشرات الحالية هي تعطينا أرضية للتفاوض للمستقبل، وسنتعامل مع المعطيات الوبائية، إن شاء الله.

بعد ذلك تقييم المسلك أو المشروع بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي، التي تقوم عن طريق خبراءها بتقييم مدى احترام الضوابط البيداغوجية المعمول بها ومدى جودة ووجود شراكات التعاون مع الفاعلين السوسيو اقتصاديين؛

ثم ثانيا، اعتماد المسالك: تقوم الوزارة بناء على رأي اللجنة الوطنية للتنسيق بالتعليم العالي باعتماد المسالك التي تتوفر فيها الشروط بعد رأي إيجابي من طرف الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي.

وخلال مختلف المراحل فإن الوزارة تحث على:

أولا، ضرورة إشراك ومساهمة القطاع السوسيو مهني في بلورة مشاريع التكوين؛

ثانيا، تنوع واستكمال العرض البيداغوجي لكل جامعة بهدف تمكين حاملي الإجازة المتفوقين من متابعة دراستهم العليا؛

ثالثا، مهنة عدد من المسالك لخلق فرص التشغيل وفتح تكوينات جديدة لمواكبة حاجيات سوق الشغل؛

رابعا، خلق جسور وممرات بين مختلف التكوينات؛

خامسا، تشجيع الحس المقاولاتي لدى الطلبة في هذا السلك.

وتجدر الإشارة أن عملية توافق التكوينات مع متطلبات سوق الشغل تستوجب خلق آليات للتنسيق بين الدراسات العليا والمحيط الاقتصادي المهني، الذي نص عليه إحداث القانون 01.00، وفي نفس السياق أصبحت التنمية اليوم أكثر من أي وقت مضى تعتمد على مجتمع المعرفة وتطوره، ويعتمد هذا الأخير على مشاريع البحث ومخرجاتها، والتي يأتي معظمها من مجهودات وأبحاث طلبة الدكتوراه في مختلف التخصصات، وترتكز برامج الدكتوراه على انتقاء المتميزين من حملة "الماستر".

لذا وجب توسيع هذه القاعدة، خاصة عندما نعلم أن التصنيفات الدولية للجامعة تعتمد كمقياس أساسي للإنتاج العلمي الرصين والمنشور في المجالات المحكمة، ويقوم بجزء كبير من هذه الأبحاث المؤدية إلى هذه الإنتاجات طلبة الدكتوراه في مختلف مراحل دراستهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار في موضوع "أثار تعدد مسالك الماستر".

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعرف مجال الدراسة الجامعية في السنين الأخيرة تعددا في مسالك التخصص على مستوى سلك الماستر، حيث إنه في الكثير من الأحيان لا تتوفر مناصب الشغل والتكوين، الشيء الذي ينتج عنه تفاقم ظاهرة البطالة لدى حملة الشواهد العليا، ناهيك عن العديد من مباريات التوظيف المعلن عنها من طرف الحكومة، تحدد مسالك دون غيرها، الشيء الذي يضرب في مبدأ تكافؤ الفرص وتقليص الاختيارات لدى حاملي الشواهد.

السيد الوزير المحترم،

هل هنالك آليات تراقبون بها توافق المسالك التي يتم فتحها وخصاص سوق الشغل المغربية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار المحترم،

أود بادئ ذي بدء أن أخبركم بأن عدد الطلبة في مستوى الماستر يمثل 5% من الطلبة، فالنسبة ضعيفة إذا فكرنا في أهمية الدراسات العليا في البحث العلمي وفي التصنيفات الدولية والعالمية للجامعات، لكن جوابا على سؤالكم، فآليات مراقبة توافق المسالك مع سوق الشغل، أود التأكيد على ما تقوم به الوزارة في هذا الباب:

أولا، إعداد المسالك: فإن إعداد المسالك فهو من مهام الفريق البيداغوجي على مستوى الجامعة، لكن هناك تقييم المسالك، ويتم في المرحلة الأولى عبر اللجنة البيداغوجية المنبثقة عن مجلس المؤسسة، ثم عبر اللجنة البيداغوجية المنبثقة عن مجلس الجامعة، ويتم

السيد الوزير،

جوابكم معقول ومنطقي وأشكركم عليه، على اعتبار أن تعدد مسالك "الماستر" يطرح اليوم إشكاليات كبيرة مرتبطة بالتأطير البيداغوجي خصوصا من جهة، ومن جهة أخرى عدم ملاءمة هذا التعدد مع سوق الشغل، وبالتالي يتبين لنا أن هذا التفرخ غير مقبول وغير منطقي، ويسيء اليوم لمنظومة التعليم العالي، لأن المهم ليس الحصول على الشهادة فقط، بقدر ما يهم مستوى التحصيل والتكوين وملاءمته مع سوق الشغل، وهذا ما ننتظره من الجامعة المغربية ككل.

السيد الوزير،

بقدر ما خلق هذا التعدد تنافسية كبيرة على مستوى التكوينات، حيث رفع الضغط والاحتفاظ على الجامعة، بقدر ما طرح إشكاليات أخرى، خصوصا بالنسبة للتكوينات التي طرحها الكليات بالأداء، تنافس غير مفهوم جعل هذه التكوينات تحدث بشكل عشوائي وفوضوي، وتطرح إشكاليات إضافية مرتبطة بولوج سوق الشغل من خلال المشاركة في المباريات التي تعلن عنها مختلف الإدارات العمومية ومؤسسات الدولة.

لذلك، كيفما كان الحال، نشمن من جديد ما تضمنه جوابكم، مؤكداً أننا معكم في هذا الإصلاح، والذي جاء ضمن المرتكزات الأساسية للإصلاح الشمولي لمنظومة التربية والتكوين، وعلى رأسها إعادة النظر في النظم القديمة للنظام البيداغوجي للتعليم العالي ككل، بما فيه نظام "الماستر" و"الدكتوراه"، ونحن على يقين بأنكم، السيد الوزير، ستواصلون الإصلاحات في هذا القطاع المصيري وتطويره لما نعرفه فيكم من مواصفات مرتبطة بالكفاءة والخبرة والدراية اللازمة للنهوض بالقطاع التربوي والتعليمي بما يقتضيه الأمر من شراكة ومسؤولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "مساهمة الجامعة في التنمية الجهوية"، وهو موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤالنا لكم اليوم يتعلق بدور الجامعات المغربية في التنمية الجهوية المندمجة وإنجاح ورش الجهوية المتقدمة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال الوجيه الذي يرتبط بمساهمة الجامعة في التنمية الجهوية.

إن علاقة الجامعة بالتنمية الجهوية تتم من خلال تنمية الرأسمال البشري، باعتباره الركيزة الأساسية للتطور والنماء.

وفي هذا الإطار تركز استراتيجية الوزارة لإدماج الجامعة في مخططات التنمية الجهوية على 3 محاور:

- المحور الأول: ملاءمة التكوينات لحاجيات الجهة وتطوير الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وإشراكهم في بلورة التكوينات؛

- ثانيا: النهوض بالبحث العلمي والابتكار وربط مخرجاته بخلق الثروة بتثمين نتائجه؛

- ثالثا: استفادة الجهة من موارد الجامعة، سواء المادية منها أو البشرية.

ففيما يتعلق بالمحور الأول، فالجامعات مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تكوين موارد بشرية كفئة تتلاءم مع حاجيات الجهة في مختلف الميادين وكذلك خلق فضاءات لنشر المعرفة والثقافة والتشبع بقيم المواطنة.

أما فيما يخص المحور الثاني، فالوزارة تدعم البحث العلمي الذي يساهم في الرفع من مؤشرات التنمية السوسيو اقتصادية الجهوية، وذلك عبر إطلاق عدة طلبات مشاريع بحثية، يتوخى منها خلق دينامية جديدة بمختلف جهات المملكة، عبر تثمين مخرجات البحث العلمي.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوزارة تعمل بتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي على تعميم إحداث مدن الابتكار بكل جهة، هدفها استثمار نتائج البحث العلمي والابتكار في تنمية المحيط الاقتصادي والاجتماعي لكل جهة.

أما فيما يخص المحور الثالث، والمتعلق باستفادة الجهة من الموارد الجامعية، فلا بد من الإشارة إلى أن الجامعة والمؤسسات الجامعية تعتبر اليوم من بين الفاعلين الاقتصاديين الذين يحركون عجلة الاقتصاد الجهوي، من خلال الميزانية المرصودة للجامعات الوطنية، وكذلك من خلال استثمار النتائج من الطلبة والأساتذة والموظفين؛ أضف إلى ذلك أنه يمكن لكل جهة أن تستفيد من الكفاءات العلمية الموجودة

الجامعات لماذا لا نلتجئ للخبرة الجامعية على شاكلة جهة الرباط- سلا- الفنيطرة، اللي التصميم الجهوي لإعداد التراب تم إعداده بشراكة مع القطب الجامعي المشكل من جامعة ابن طفيل، الجامعة الدولية وجامعة محمد الخامس.

كيبقى بطبيعة الحال - كما ذكرتم - الورش الكبير والمهم هو الورش ديال البحث العلمي التطبيقي، باعتباره اختصاصا مشتركا منصوص عليه لأول مرة ضمن الاختصاصات ديال الجهات بمقتضى القانون التنظيمي للجهات؛ وهنا، السيد الوزير، ينبغي أن نقوم بتقييم كبير لما تم في هذا الملف.

أدعوكم كوزارة وصية على قطاع التعليم العالي، بشراكة مع الجمعية ديال جهات المغرب، أن يتم تقييم شامل لهذه التجربة ديال البحث العلمي بشراكة مع الجامعات، لأنه يبدو هنالك تباين، كايين اللي الدعم ديال الجهة مشى فقط من أجل البنائات، كايين جهات اللي عندها تجارب رائدة في إطار شراكات واضحة وفي إطار واحد المجموعة ديال المشاريع ديال البحث العلمي التطبيقي، لأن هذا هو المدخل الحقيقي لتحقيق التنمية المدمجة الحقيقية وكي نجعل الجامعة فعلا قاطرة للتنمية الحقيقية وقاطرة تقود هذه التنمية المدمجة المنشودة، في إطار الورش ديال الجهوية المتقدمة التي نشد نجاحها جميعا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس موضوعه تعميم منح التعليم..

السيد الوزير إذا.. معلوم، السيد الوزير، لكم ذلك.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

باختصار شديد، أقول أنه فعلا هناك بذور وهناك تجارب واعدة اليوم، جهة مكناس- فاس كذلك أعطت التكوين المستمر للجامعات بالجهة، جهة طنجة- تطوان - الحسيمة كذلك في البحث العلمي مولت عددا من المشاريع، فهناك تجارب ناجحة، كما أن الجولة التي قمنا بها للجهات الإثني عشرة لم نقم بزيارة جهة لم يتم فيها توقيع اتفاقية ما بين الجامعة والجهة، سواء للتكوين أو لخلق نواة جامعية أو للبحث العلمي، فالروح موجودة والأرضية موجودة والأنوية الأولى موجودة، فإن شاء الله المستقبل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بالجامعة.

أما بالنسبة للفرص المتاحة لمساهمة الجامعة في المسلسل الجهوي، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أولا، مراجعة وتحسين طريقة التعاون والاشتغال في إطار متكامل الأطراف؛

- ثانيا، انخراط أقوى لممثلي الجهات في هياكل الجامعة؛

- ثالثا، حضور ومشاركة الجامعة في مجالس الجهات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على هذه التوضيحات التي قدمتموها.

إذن لا يخفى عليكم، كما ذكرتم، الأهمية ديال التنمية الجهوية المدمجة والورش ديال الجهوية المتقدمة ببلادنا، الذي من المفروض - كما قال جلالة الملك - أن يشكل مدخلا لإصلاح عميق لهيكل الدولة.

الجهات الآن داخل المغرب أصبحت تتوفر على اختصاصات مهمة بمقتضى القانون التنظيمي للجهات، أصبحت تتوفر على اعتمادات مهمة، كنتكلمو على غلاف مالي ديال 10 ديال المليار ديال الدرهم اللي كايينة عند مختلف الجهات.

كيبقى بطبيعة الحال النجاح ديال هذه الجهوية المتقدمة رهين بمدى انخراط كافة الفاعلين وكافة المؤسسات العمومية، في إطار شراكات واضحة ومحددة للنهوض بهذه التنمية المدمجة وإنجاح الورش ديال الجهوية المتقدمة.

الموضوع ديال السؤال ديالنا اليوم هو: "الجامعات كمؤسسات عمومية، إلى أي حد هي منخرطة في هذا الدور؟".

يمكننا أن نقول بأننا بصدد تجربة تأسيسية خلال هذه المدة الانتدابية ديال مجالس الجهات، هنالك العديد من الأمور التي تمت، منها ما ورد في كلمتكم، السيد الوزير.

أذكر كذلك بأنه كان هنالك تعاون في إطار الدور الاستشاري الذي قامت به الجامعات، سواء أثناء الإعداد ديال التصميم الجهوي لإعداد التراب، سواء أثناء إعداد التصاميم الجهوية للتكوين المستمر، وهنا كايين تجارب متباينة، السيد الوزير، هنالك من التجأ إلى مكاتب الدراسات وهنالك بعض الجهات اللي قالت بأنه في إطار بناء الثقة مع

تجدر الإشارة إلى أن الأقاليم التي تستفيد بـ 100% هي الأقاليم الجنوبية ثم الأقاليم التي تعرف درجة كبيرة من الهشاشة، مثل جرادة، فكيك، كلميم، تنغير، وميدلت، بنسبة تغطية التي ذكرتها.

يبقى أعتقد أن اليوم علينا التفكير في تنوع مصادر تمويل المنح، فمصادر تمويل المنح جهود كبيرة تبذل من طرف الدولة، لكن علينا أن نجد، ومن طرف ميزانية الوزارة، أن نجد مصادر ثانية، فهذه الجهود يجب تعزيزها اليوم بتنوع هذه المصادر قصد تحسين التغطية الاجتماعية لفائدة الطلبة المستحقين والمحتاجين، ويبقى مشروع "السجل الاجتماعي الموحد"، الذي تشتغل عليه الحكومة الآن، من شأنه تحسين ضبط المستحقين للمنحة كما جاء في مداخلتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك حميلي:

شكرا، السيد الوزير، على هذه التوضيحات.

فعلا، احنا نتمنوا هذه المجهودات التي قامت بها الوزارة ومن ورائكم الحكومة في الرفع من قيمة المنحة وفي الرفع من عدد الممنوحين.

رغم هذا المجهود الجبار والمشكور والذي لا ينكره أحد، إلا أن هناك مجموعة كبيرة من الطلبة الفقراء الذين لازالوا يعانون من هذا الحيف المعتمد في تحديد المعايير المحددة للممنوحين.

ولذلك، تفاديا لهذه الاختلالات التي كائنة في المعايير، إلى بغيتو نذكر لكم بعض الأمثلة، غادي نذكر لكم بعض الأمثلة، كمنطابو بالتعميم التي هذا حق للطالب، الطالب لما كيطلع للجامعة خاصويحس بأنه وقع له واحد الاستقلال مالي عن والديه على الأقل، بغض النظر عن الدخل ديالهم الشهري، هذا طلب ديالنا التي كنا قلناه ونكرروه وكنعادووه، التعميم للجميع.

إذن باقي ما وصلناش لحد الساعة - وكما كتقولو - أننا كنعقلبو على موارد وطريقة باش نزيدو نعممو وباش نرفعو من القيمة ديال عدد الممنوحين، كمنطابوكم، السيد الوزير، بإعادة النظر في هذه المعايير المعتمدة.

أنا نعطيك مثال بسيط، المعايير المعتمدة، المعيار الأول هو الدخل الشهري أو السنوي للأباء أو الأولياء، وهذا الدخل أنا كتلقى مجموعة الأقاليم التي فيهم 1000 درهم كعتبة لتحديد الدخل، واش هاذ 1000 درهم كيتقضى الإبن أو الطالب والطلبة من المنحة؟

كائنة أقاليم التي فيها نسبة التغطية - كما كتقولو - 85%، أنا كنعرف إقليم الرشيدية عندو 85%، ولكن شكون هي الأسباب التي ما خلاتوش يوصل لـ 100% بحال تنغير وبحال زاكورة؟ المعيار هو القرب

السؤال السادس موضوعه "تعميم منح التعليم العالي"، وهو موضوع دائما من طرف فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد مبارك حميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة المستشارون،

السيد الوزير،

لأكثر من مرة نطرح عليكم هذا السؤال حول إمكانية تعميم المنح على كل الطلبة بالجامعة.

معرض هذا السؤال يأتي والوزارة تستعد للموسم الجامعي 2021-2022، كما يعرف صرف هذه المنح وتحديد الممنوحين عدة اختلالات فيما يخص المعايير المعتمدة.

تجاوزنا لهاذ الاختلالات في هذه المعايير، نطالبكم بـ

هل هناك إمكانية في تعميم المنح؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار المحترم،

أود أن أركز في إجابتي على المجهودات التي قامت بها الدولة للمزيد من المستفيدين من عملية المنحة، ففيما بين 2017-2021 مرت ميزانية المنح من مليار و600 مليون إلى مليار و837 مليون، كما أن هذه السنة وبسبب الجائحة تم تعليق خدمات الأحياء والمطاعم، الأحياء الجامعية، وتم تحويل 200 مليون درهم لفائدة المنح، بحيث أصبحت ميزانية هذه السنة 2 مليار و37 مليون درهم.

هذه مجهودات جبارة في المنح طبعا لا تغطي الأعداد التي نريدها، لكن هناك مجهود نوعي كذلك، بحيث تم النظر إلى العمالات والأقاليم التي تعاني من هشاشة كبيرة، وتم رفع نسبة الاستفادة، بحيث اليوم وصلنا إلى 15 إقليما، تمت التغطية بـ 100% لأولئك الذين تتوفر فيهم الشروط، 5 أقاليم بنسبة 95%، و17 إقليم بنسبة 80%، 16 إقليم بنسبة تغطية 75%، 7 أقاليم بنسبة تغطية 70%، 22 إقليم بنسبة تغطية 65%.

تودع بالوزارة تفوق 4500 شهادة سنويا، 4500 ملف تعالج سنويا هذا المعدل اليوم، وتتم معالجتها بشكل ممنهج، ويتوصل أصحابها بمآلها والقرارات المتخذة بشأنها.

قد لا يكون الوقت ما يتوقعه واضع الملف، الزمن، وطبقا للنصوص القانونية المنظمة للمعادلة بين الشهادات فإن دراسة ملفات المعادلة تتم من طرف 5 لجان متخصصة في مختلف الحقول المعرفية، وهذه اللجان هي التي تقترح على الوزير منح المعادلة من عدمها وفق معايير علمية وتربوية محددة في دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية التي تشكل المرجعية الأساسية، ويحق لطالب المعادلة التقدم بطلب إعادة النظر الذي تدرسه وتبت فيه اللجنة العليا للمعادلات بين الشهادات.

إن المسطرة المتبعة والمحددة بنصوص قانونية تجعل عملية معالجة ملفات طلبات المعادلات تحتاج لوقت قبل صدور القرار، خاصة وأن هذه العملية تستوجب دراسة دقيقة للمسارات الدراسية، وأحيانا مراجعة الدوائر الأجنبية المعنية، جامعات، معاهد، مدارس وكذلك مصالح وزارة الخارجية والتعليم بالبلدان المسلمة للدبلومات لضبط مجموعة من المعلومات والمعطيات، والهدف الأساسي هو الحفاظ على مصداقية الشهادات الوطنية وإكمال معايير الاستحقاق العلمي والكفاءة المهنية والمؤهلات الأكاديمية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة من الشهادات الخاصة بالمهن المنظمة كالطب والصيدلة والهندسة المعمارية والبيطرة والطبوغرافية لا تمنح لها المعادلة إلا بعد استطلاع رأي الهيئات المهنية والقطاعات الحكومية الأخرى المعنية، كما أن قرارات المعادلة تنشر بالجريدة الرسمية، الأمر الذي يتطلب تنسيقا محكما مع الأمانة العامة للحكومة. ولتسريع وتيرة البت في المعادلات، تستمر الوزارة حاليا في رقمنة العملية برمتها، ابتداء من إيداع الملف، مروراً باستكمالها عند الضرورة، وانتهاء باستصدار القرار المتخذ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

الصوت السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

.. على أساس أن نحافظ على قيمة الشهادة الوطنية، ما يخذكش شك في هذا الموضوع، ولكن الإشكال، السيد الوزير المحترم، هو أن كما قلتولنا 4500 معادلة سنويا ماشي سهلة، ولكن الوقت ماشي للجان المختصة، هذه مسألة أساسية في اللجان المختصة باش نعرفو حتى المستوى ديال الشواهد التي تأتي من الخارج، المسألة مضبوطة ومزبانة. ولكن الوقت اللي كنستغلو واللي كتخدم فيه هذه اللجان اللي هو

من الكلية ووجود حي جامعي، واحنا تنشوفو الآن، السيد الوزير، أنت تتكلم على أن نسبة التغطية ديال الأحياء الجامعية 10%، 90.000 طالب اللي كتغطي بالأحياء الجامعية مقابل 900.000 طالب.

أنا أتكلم على الرشيديية فيها 30.000 بين الكليتين، شحال الحي الجامعي كياخذ؟ 600 طالب، أشنوهي نسبة التغطية ديال 600 طالب مع 30.000؟ وكنعتبر أن الحي أحد المعايير المشكلة لتحديد الممنوحين.

نفس الشيء بالنسبة للقرب الجامعي، شحال عندنا من كلية؟ عندنا 2 كليات، ووحدة فيهم ديال الاستقطاب المحدود اللي عندها تقريبا 5000 ووحدة للاستقطاب المفتوح، هذا المعيار غير منصف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في حدود 13 ثانية..

إن شئتم.

إذن ننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "معادلة الشهادات العليا المحصل عليها من الخارج"، وهو موضوع من طرف فريق الأصاله والمعاصرة.

تفضل السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم،

يتابع عدد كبير من الطلاب المغاربة دراستهم الجامعية بمختلف بقاع العالم، لكن ينتابهم الشك بخصوص معادلة شواهدهم العلمية المحصل عليها.

وفي هذا الإطار نساثلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات المتخذة لأجل معادلة هذه الشواهد والمعايير المتخذة وكذلك ما تقومون به لتبسيط المساطر في هذا الموضوع؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، تجدر الإشارة إلى أن عدد طلبات المعادلة بين الشهادات التي

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

الجزء الكبير الذي يعاني من التأخير هو ما التكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان، والآن نحن بصدد تحضير امتحان شمولي للمعارف الطبية من طرف كلية الطب، لكي يتم على ضوء هذا الامتحان التقرير إذا ما كانت هناك حاجة إلى استكمال التكوينات أم لا، واستكمال التكوين لا يعني الطعن في الشهادة الأخرى، ولكن نحن نقارن مع شهادتنا، لكي نقول الآن أصبحت معادلة لها، فهذا الامتحان سيسهل الأمور.

وأود أن أختتم بأن معادلة الشهادات الأجنبية بالشهادات الوطنية عملية حساسة جدا، كما جاء في مداخلتكم، ولها ارتباط بمصالح المواطنين والحفاظ على قيمة الشواهد.. لذلك، تولي الوزارة لهذه العملية كامل العناية لاستيعاب الصعوبات المرتبطة بها وتأطيرها، حتى تتم الاستجابة لانتظارات المواطنين المختلفة في أحسن الظروف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

ونرحب بالسيد وزير الشغل والإدماج المهني، وننتقل إلى السؤال الأول، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي أستاذة، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إلى أي حد استطاعت "الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات" المساهمة في تقليص معدل البطالة ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة المستشارة، على إثارة هذا الموضوع المتعلق بالأدوار التي تقوم بها "الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات"، فهي من بين مساهمين كثر في هاذ المجال للحد من البطالة وإنعاش التشغيل ببلادنا، وهي الفاعل العمومي الوحيد الذي يقوم بهاذ المهمة ديال

طويل جدا اللي كييجل الطالب مثلا كيتبع المعادلة وكييتسنى عام ولا كيتسنى واحد العدد ديال السنين كيمشيو عليه، ثم إذا تسنى غير عام راه كيمشيو عليه (les concours) ديال ديك السنة كيكبر إلى آخره، إذن هذا الوقت الكبير جدا اللي كيتستهلكو عمل هذه اللجان في واحد الوقيتة اللي احنا في الواقع كايين كما قلتو الرقمنة خاصنا نوصلو لها، الرقمنة خاص يكون ديك الشي بالزرية، يعني نكونو وصلنا لواحد المستوى كبير جدا فيما يخص هاذ الشي ديال وسائل الاتصال، ما يبقاش قرار مثلا.. كذلك القرار كيكون مركزي كلشي كييجي للرباط، كلشي يدار إلى آخر.. وييجي يحط الملف ديالو.

إذن هذه الإشكاليات المرتبطة بالزمن هو اللي خطير جدا اللي خاص الحكومة وخاصكم، السيد الوزير، المحترم تردوله البال لأن الطالب كيتسنى.

كايينة إشكاليات أخرى اللي يمكن تدار مثلا بحال الطلبة قبل ما يمشيو خاصنا نعرفو مثلا أشنو هو ما المدارس اللي عندهم.. يعرف قبل لا يمشي الخارج يعرف المدارس اللي عندهم معادلة اللي ما فيهاش مشكل، ماشي غادي يمشي باه يخلص، ويدخل لشي مدرسة وما عارفشاي بلي هاذيك المدرسة بلي ما عندهاش المعادلة، إذن خاص يكون مجهود كذلك في تعريف الطلبة دياولنا اللي كيمشيو للخارج باش يمكن يمشيو للمدارس اللي ما يلقاش في آخر المطاف ديال الدراسة دياوليلقى مشكل فيما يخص المعادلة ديال المدرسة دياولو.

إذن هذا خاص فيه عمل اللي خاصكم تقومو به لتعريف الطالب بهذا الموضوع، ثم التسريع فيما يخص هذا النظر في الملفات اللي هي معطاة اللي كتعطى للطلبة باش يمكن حتى هو ما يدخلو للكونكورات وباش يشتغلو، واحد الأب اللي خسر فلوسو، اللي عانى باش يقري التلميذ ديالو يوجب واحد المعادلة ويطلع يجري للرباط لمدة سنة أو سنتين، هاذ الشي ماشي منطقي وماشى معقول، لأن السرعة أساسية في هذا الموضوع وفي معالجة هذه الملفات، ونحرصو كذلك على - كما قلنا - القيمة ديال الشهادة الوطنية، ما فيها عيب تكون هذه المعادلة، ولكن خاص يكون الحرص على التوقيت وعلى السرعة في معالجة الملفات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في حدود 26 ثانية.

لساعات إضافية غير قانونية دون أي تعويض، وفي غياب تام للمراقبة والتفتيش والتتبع من طرف الوكالة.

فهل تتوفرون، السيد الوزير، على إحصائيات المرسمين بهذا الصنف من العقود؟

فكيف يعقل، السيد الوزير، تشغيل 50% من شغيلات الشركات بعقود (l'ANAPEC) المجحفة؟ حيث تحولت هذه المؤسسة إلى آلية لنشر البطالة والهشاشة الاجتماعية، بدل المساهمة في خلق العمل القار الضامن لأدنى شروط العيش الكريم، فما جدوى هذه الوكالة؟ ألم يحن الوقت بعد للتفكير في آليات أكثر نجاعة؟

ومن ضمن الأسباب الأخرى، غياب المواكبة والمراقبة الآتية والبعديّة وغياب الشفافية بخصوص عقود تهجير اليد العاملة المؤهلة إلى الخارج.

أين هي الإحصائيات والمؤشرات بهذا الخصوص؟

ما حقيقة تحويل مؤسسة (l'ANAPEC) إلى آلية لتهجير الأدمغة تحت ذريعة تدبير الهجرة الآمنة والقانونية التي صرح بها أحد مسؤولي (l'ANAPEC) أمام المفوضية الأوروبية لشؤون الهجرة سنة 2020؟

وما مصير العاملات بحقول الفراولة، اللاتي يعتبرن أنفسهن جزء من الهجرة الدائرية بين المغرب وإسبانيا واللاتي يشعرن بالإقصاء لعدم تهجيرهن رغم قبول طلبهن؟

ولذلك، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نطالب بتطوير آليات فعالة لضمان حماية العاملات ووضع حد للانتهاكات الصارخة للحقوقيين.

لقد صرحتم عقب اجتماع المجلس الإداري للوكالة عن تحقيق هذه الأخيرة لجميع الأهداف المسطرة برسم سنة 2020، كيف ذلك والوكالة لم تقم بأي إجراء يذكر في ظل الجائحة وتداعياتها على عالم الشغل؟ هذا المجلس الإداري الذي أقصيت منه النقابات الأكثر تمثيلية، مع العلم أن التشغيل يدخل في صلب اهتماماتها.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نطالب بالاستجابة للمطالب المشروعة لمستخدمي الوكالة لأنهم قطب الرحى في تنفيذ وإنجاح أي برنامج، ونتمنى أن تأخذوا هذه الملاحظات بعين الاعتبار السيد الوزير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في حدود 55 ثانية.

الوساطة على الأقل في مجال التشغيل، والتي تعتبر الاختصاص القانوني ديالها وتعتبر الدرع العمومي الذي تعتمد عليه الحكومة في تنزيل سياسات التشغيل في القطاع الخاص.

على كل حال، هناك مجهود كبير بذل منذ تأسيس الوكالة، نعطيك بعض الإحصائيات المتعلقة فقط بالسنتين الأخيرتين من 2018 و2020، استفاد 333.557 شخص من المقابلات من أجل التموّج، واستفاد 221.366 باحث عن شغل من ورشات البحث عن العمل.

بالنسبة لبرنامجي "إدماج" و"تحفيز" استفاد من الأول 287.486 مستفيد، بالنسبة للبرنامج الثاني الذي تم وضعه منذ سنة 2016 استفاد فيه 25.627 مستفيد، بالإضافة طبعا إلى برنامج "تأهيل" الذي استفاد منه آلاف الشباب المغاربة، 12.000 بالنسبة للتكوين التعاقدية، أكثر من 10.000 بالنسبة للتكوين التأهيلي التحويلي، ثم أكثر من 42.000 بالنسبة للتكوينات الموجهة لدعم القطاعات الواعدة.

بالنسبة للجانب الآخر الذي تشتغل عليه الوكالة المتعلق بالتشغيل الذاتي، استفاد على كل حال في هاذ السنتين - كما قلت - 14.455 مستفيد، استفادوا من برامج المواكبة، وتم تأسيس 5480 مقابلة صغيرة أو نشاط مدر للدخل، وإحداث 10.946 منصب بالنسبة لهذا النوع فقط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

يمكن نقولونها جميلة، ولكن للأسف، لا تبرهن عن واقع ما نعيشه من بطالة، ومعدل البطالة اليوم عندنا أكثر من مليون و400 ألف عاطل عن الشغل.

السيد الوزير،

تنظنون أنه من ضمن الإستراتيجيات والبرامج ديال الوكالة هي هدفها هو التشغيل وهو ضمان العمل القار، ولكن للأسف الإشكال في مسألة التنزيل وفي مسألة تفعيل الحقيقي لهذه الإستراتيجيات.

وكما أقول، السيد الوزير، أن واقع حال ما آلت إليه الأمور بالنسبة لهذه الوكالة أصبح زعما بسبب وبعده أسباب اللي ما يمكنش نقولونها نجحت وأنها وصلت للمستوى المطلوب، كون العديد من المقاولات والوحدات الإنتاجية، رغم استفادتها من دعم الدولة عن كل عقد عمل، لا تلتزم للأسف بترسيم العاملين المتدربين بموجب هذه العقود، هذه العقود التي أصبحت مجرد وسيلة لذر الرماد في العيون والخرق السافر لمدونة الشغل باستغلالهم وإجبارهم على العمل ليلا أو نهارا

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

على كل حال، أترتي الكثير من المواضيع الواحد منها ما غتخصش ماشي 3 دقائق باش نتذاكرو على واحد منها فقط، ولكن اللي غنقول لك الأحكام ديال القيمة التي أطلقها ليست صحيحة، الوكالة تقوم بأدوار مهمة وحققت الأهداف المسطرة في البرنامج ذاك الشي علاش قلنا في المجلس الإداري الأخير ديالها أنها حققت الأهداف اللي كانت مسطرة في البرنامج ديالها.

الأرقام ديال البطالة اليوم، الأرقام ديال البطالة نحمد الله أنه وصلنا إلى 11.9% في نهاية 2020 في ظل الظروف ديال الجائحة، باش نعرفو الوضع ديال بلادنا نقارنوه مع البلدان الأخرى، ونقارنوه ماشي فقط مع البلدان الأخرى، مع التوقعات ديالنا نحن، مع التوقعات ديال (le HCP²) ديال المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الشغل، في الفترة ديال الحجر الصحي كنا نتوقعو نوصلو إلى ما يزيد عن 14%. إلى نهاية هاذ 2020، الحمد لله، وصلنا إلى 11.9%، هذا صحيح بالمقارنة مع السنة الماضية مرتفع، ولكن الظروف متاع الجائحة تجعله غير ذلك.

بالنسبة للعقود ديال الإدماج، السيدة المستشارة المحترمة، هاذ العقود ديال التدريب المهني المقاولات ملزمة بمقتضى القانون بدمج 60% منها، وإلا ما غتستفدش، وعندنا الإحصائيات، ممكن تديرولجنة ونجيبو نعطيوكم الإحصائيات بشفافية كبيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "تقليص نسبة بطالة الشباب بالعالم القروي"، والموضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لتقليص نسبة بطالة الشباب في العالم القروي بدل الاقتصار على الأنشطة الموسمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

موضوع المجال القروي فعلا هو موضوع يحظى بالاهتمام ليس اليوم فقط، ولكن منذ مدة.

صحيح أن التراكم في هاذ المجال ليس كبيرا، لم نحقق تراكما كبيرا جدا على مدى السنوات الماضية في بلادنا في هاذ المجال، ولكنه أقول لك أنه منذ على الأقل منذ سنة 2018 لما تم وضع البرنامج الوطني والبرنامج التنفيذي ديالو ممكن في 17 أبريل 2018، البرنامج الوطني للتشغيل، المخطط الوطني والبرنامج التنفيذي ديالو في 2018، هناك محور أساسي كبير اللي هو المحور الخامس المتعلق بجهوية التشغيل، واللي اليوم تدارت فيه إجراءات كبيرة جدا موجهة للمجال القروي، تم توقيع العديد من الاتفاقيات، تم وضع تشخيصات لجميع الجهات، وبناء عليها أسست البرامج ديال التشغيل على مستوى الجهات.

والأكثر من ذلك، غنعطيك بعض الأمثلة المتعلقة مثلا بالعدد ديال المراكز ديال الفضاءات ديال التوجيه المهني في البادية، عندنا إلى حدود اليوم 12 فضاء في جهتين فقط جهة مكناس وجهة بني ملال - خنيفرة، ونشتغل على تعميمها إلى باقي الجهات، استفاد منها حوالي 7000 باحث عن شغل بخدمات دعم التشغيل المقدمة للباحثين عن شغل، بالإضافة إلى الإبداع الجديد اللي اشتغلنا عليه ديال الوحدات المتنقلة، اللي هي وحدات ديال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات التي تنتقل إلى البادية، تنتقل إلى البادية، عبارة عن مركبات متنقلة تنتقل للبادية من أجل تقديم هذه الخدمات، عندنا إلى حدود اللحظة 4 ديال هاذ الوحدات، ونشتغل من أجل تعميمها على باقي الجهات إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

السيد الرئيس،

فعلا، السيد الوزير، هناك واحد العدد البرامج اللي تذاكرتو عليها، ولكن للأسف ما اعطاتش الأكل ديالها الحقيقي فيما يخص البطالة، وما أدراك ما البطالة في العالم القروي ولا بصفة عامة على الصعيد الوطني، هناك خطاب صاحب الجلالة الموجه في إحدى الدورات ديال افتتاح الدورة التشريعية اللي أعطى الأولوية منذ توليه العرش بكل

² Haut-Commissariat au Plan

صراحة تعطي الأولوية والاهتمام الخاص للعالم القروي.

هناك التزام وهناك التزامات عدة، التزامات في البرنامج الحكومي اللي والمدة ديال الانتداب ديال الحكومة على وشك الانتهاء، ولكن لم نر بأن هناك بعد التزامات اللي وقت بها الحكومة اللي تنفذت في هاذ الشي فيما يخص الشباب والبطالة ديال الشباب داخل العالم القروي.

هناك التزامات فيما يخص التكوين وتأهيل الشباب الحاصلين على الشواهد إلى غير ذلك، تم التخفيف من البطالة، هناك 9000 مقالة اللي هذا حسب الإحصائيات، الإحصائيات ديال المندوبية ديال السامية للتخطيط، هناك 9000 مقالة، ولكن يوجد من هاذ 9000، 2000 مقالة بالعالم القروي واللي ما اعطاش نتائج إيجابية 100% لأن حينما نتكلم عن المقاولات 2000، ولكن إلى جينا غنعملو تشخيص على النجاح ديالهم تنجرو واحد النسبة ضئيلة اللي فيهم بعض النتائج.

أما هناك عدد ديال البطالة خصوصا في هاذ الشي ديال الوباء ديال كورونا اللي تزايد 208.000 اللي على الصعيد الوطني، بما فيها 43.000 على صعيد العالم القروي، هناك تقارير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (والبيئي) بالنسبة لسنة 2018 اللي اعطى فيها 85.40% ديال البطالة في العالم القروي، معناه بأن راه كايين إشكال حقيقي واللي يجعل واحد السبب ديال الهجرة من العالم القروي نحو المدن بحثا عن العمل، بحثا عن الكرامة ديال.. لأن هاذ الشباب هاذو عندو طموح، عندو مستقبل تيفكر حتى هو في المستقبل في تكوين أسرة إلى غير ذلك من المسائل اللي تتجعلو باش الهجرة نحو المدن، واللي كايين بعض منهم اللي تنشوفو بأن كايين بعض الإجرام اللي كيوقع ببعض المدن الكبرى في هاذ الشي ديال.. لأن تيكونو الشباب تيلتجوؤ لهاد المدن بحثا عن العمل، بحثا عن فين غادي يجبر الملاذ ديالو غيقدم شوية الشباب ديالو بأن غيطور المستقبل ديالو اللي غنعطيوه تيفكر، ولكن كايين.. بعض الخطرات في المسائل الإجرامية، لأن السبل تقطع به، تيبقى يفكر في المسائل اللي لا يحمدها: التطرف إلى غير ذلك من مشاكل اللي تيعيشوها الشباب، اللي تيبقى الحكومة تعمل جاهدة باش غنشوفو الحل لهاد الإشكال اللي إشكال حقيقي بكل صراحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

موضوع البطالة أنا - كما تعلمون جميعا على كل حال - موضوع

البطالة لا يخص المجال القروي فقط، يتعلق بالحواضر أيضا.

صحيح، أن هذه السنة أثار الجائحة كانت واضحة، ولكن في المقابل البرنامج الحكومي وأهداف البرنامج الحكومي أيضا اليوم نسب عالية جدا لتحقيق البرنامج الحكومي ممكن أنا تنظن أنه لو كان السؤال متعلق بالحصيلة ديال الحكومة في هاذ الخمس سنوات على الأقل، ممكن نجيو نقدمو الحصيلة المتعلقة بتشغيل الشباب في المجال القروي ولا حتى في المجال الحضري، لأن الأمر يتعلق بحصيلة مشرفة على كل حال.

بالنسبة لعدد المقاولات، الإحصائيات التي تحدثم عنها، السيد المستشار، تتعلق بالمقاولات المؤسسة في إطار برنامج "انطلاقة"، الذي أعطى صاحب الجلالة الانطلاقة ديالو بقروض بفوائد تفضيلية جدا، في البادية تصل إلى أقل من 2% وهذا غير مسبوق، هذا كانت عندو آثار إيجابية على تحريك هاذ الدينامية ديال إحداث المقاولات، سواء في البادية أو في المدينة، صحيح توقف أيضا خلال الفترة ديال الحجر الصحي، ولكن تم استئنافه فيما بعد، ومؤكد أنه غتكون عندو آثار إيجابية كبيرة جدا، اليوم هناك دينامية كبيرة على المواكبة ديال الشباب والتأسيس ديال المقاولات في إطار هاذ البرنامج، إن شاء الله، نتمناو أن النتائج ديالو تكون في المبتغى، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه "انتشار ظاهرة التشغيل المؤقت"، وهو موضوع من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة للحد من الهشاشة في مجال الشغل ومنع كل الأشكال لاستغلال الأجراء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

على كل حال السؤال يتعلق بالتشغيل المؤقت، أولا موضوع التشغيل المؤقت أطرته مدونة الشغل بشكل واضح، ما غنقولكش ما كيناش مخالفة القانون، ولكن مدونة الشغل أطرته بشكل واضح، وجعلت ضوابط صارمة تعاملت بها مع هذا الموضوع، من خلال، أولا، مأسسة هاذ الموضوع بوضع شروط قاسية للولوج إليه، سواء بالنسبة للمقاولات اليوم ويكفي نهضر على الكفالة فقط اليوم التي تعتبر عائقا، وأيضا بالنسبة لوزارة الشغل والإدماج المهني، يتم التعامل مع هاذ الأمر بصرامة، بحيث كانت هناك حملات، حملات عدة لإغلاق عشرات المقاولات اللي ما عندهاش الترخيص، والتي تشتغل في هاذ المجال، والمشرع حدد أربع حالات التي يمكن فيها اللجوء إلى هاذ النوع من التشغيل اللي هو تشغيل مؤقت: الحالة الأولى ديال تغيب الأجير أو توقف عقد الشغل من غير الإضراب، ازدياد ديال النشاط ديال المقاول، إنجاز أشغال ذات طابع موسمي أو إنجاز أشغال استقرار العرف على عدم اللجوء فيها إلى عقد محدد المدة على كل حال، وحددت المادة حتى المدد ديال كل حالة من هذه الحالات، وبالتالي أن كنظن أن هناك تعامل صارم، لا من حيث المشرع لا من حيث الواقع، ولكن لا أنفي أن هناك مخالفة القانون على مستوى الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة ديالكم، والصرحة أنكم ما نفيوش كاينة التجاوزات، ولكن الخطير هو أن هاذ التجاوزات أصبحت هي القاعدة، حيث أنه هاذ التشغيل المؤقت فعلا، - كما تكلمتم السيد الوزير - مؤطربقانون الشغل، ولكن الإشكال اليوم الكبير هو تتلاحظو كاينة واحد غياب الإرادة سياسية ديال الحكومة باش توقف هاذ التلاعب اللي تيتعرضوله الأجراء.

اليوم، العديد من المجالات اللي تتعرف هاذ الانتشار ديال التشغيل المؤقت، حيث أنه الأجير يتوقع عقد شغل مؤقت، وهو يشتغل في شغل دائم وإما خاصويقدم الاستقالة ديالو قبل من العقد ديال الشغل، يا إما قبل ما يكمل 6 شهور خاصويوقع على الاستقالة ديالو من العمل، وتيبقاو خدامين بالأجراء هكذا دواليك، وكاين هاذ العدد في الكثير من المرافق، خاصة الجماعات الترابية وشركات التدبير المفوض كتلقى النص ديال العدد ديال الأجراء هم يشتغلون بعقود مؤقتة والنص لآخر عندهم شغل دائم، كاينة في عدد كبير من الضيعات الفلاحية الكبرى

اللي تتوفر على شغل دائم، كتلجأ لهاذ النوع ديال العقود في العديد ديال القطاعات ديال النظافة، ديال البستنة، ديال الحراسة، ديال الطبخ.

هاذ الإجراء اللي بغيناكم، السيد الوزير، هو الدور ديال الحكومة هي تحاول ما أمكن تقلل من هاذ التعسف اللي تيتعرضوله الأجراء وتحمي الحقوق ديالهم، واحنا نتطلبو أنه الأجراء يتمتعو بالاستقرار المهني في العمل ديالهم، فإذا بها المقاولات اليوم تتخلص من الأجراء الرسميين باش تتنقص شي شوية من التكلفة وتلجأ لهاذ النوع ديال العمل بشغل مؤقت.

السيد الوزير،

ونحن مقبلون على الانتخابات ديال الأجراء، الانتخابات المهنية هاذ الأجراء اللي تيشغلو شغل مؤقت وهم يشتغلون بشكل دائم يجرمون من حقهم في التمثيلية، من حقهم في الانتخابات ديال اللجن الثنائية، واحد العدد ديال.. اللجن.. مناديب الأجراء واحد العديد من القطاعات اليوم محرومة لأنهم ما عندهم أكثر من 6 شهور حسب الوثائق اللي كاينة عندهم، ولكن الحقيقة هو أنهم يشتغلون 16 عام و20 عام و30 عام.

اليوم، بعض القطاعات بحال اليوم نحن مقبلون على الانتخابات، اليوم القطاع ديال المقاهي والمطاعم كان مجبر أنه يعلق اللوائح الانتخابية في 30 أبريل وأنتم تعلمون، السيد الوزير، أنه هاذ القطاع كان مغلق، مسدود طيلة شهر رمضان الأبرك، هاذ الأجراء.. وبالمنااسبة نسالكم ومن خلالكم الحكومة اللي وعدت هاذ الأجراء باش يصرفو لهم واحد التعويض، لأنهم تعرضو.. أنتم تعلمون أكثر منا، أنهم ما اشتغلوش طيلة هاذ الجائحة، وفي هاذ رمضان والحكومة كانت وعدتهم باش تصرف لهم بعض التعويضات، اليوم باقي لحد الساعة ما كيناش التعويضات ديالهم ما توصلوش بها.

نتمنوا على أنه الحكومة تدارك هاذ الأمر وتصرف لهم الحقوق ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

على كل حال الموضوع الذي أثرت أنا أقول يمكن ليس بالقائمة التي تحدثت بها، هناك مشاكل متعلقة ليس في هذا المجال فقط، ولكن هناك تعامل غتلاحظو للجنة المتعلقة بمراقبة هذا المجال ثلاثية

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي العسري:

السيد الوزير،

نسائلكم عما ستقوم به وزارة الشغل والإدماج المهني لضمان حقوق كل المنتسبين لفئة حراس الأمن الخاص والمنظمات وإلزام المقاولات المعنية باحترام قانون مدونة الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الرئيس، في نفس الموضوع.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الوزير،

يعيش حراس الأمن الخاص بمختلف جهات أقاليم المملكة معاناة اجتماعية حقيقية، بسبب الاستغلال والعبودية والتمييز القانوني تجاه هذه الفئة، خصوصا وأنهم يشتغلون لأكثر من 12 ساعة في اليوم، مقابل نصف الحد الأدنى للأجور، بعطلة سنوية لا تتجاوز 10 أيام ودون تعويضات عائلية، علما أن هناك شركات تشتغل بشكل غير مهيكل.

إذن سألنا السيد الوزير:

ما هي التدابير والإجراءات المستعجلة التي ستقومون بها من أجل إنصاف هذه الفئة من المجتمع وتحسين وضعيتهم المادية والاجتماعية بمختلف ربوع المملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤالين.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان المستشاران المحترمان،

جيت لهننا باش نشوف في الفريقين بجوج.. باش ما نشوفش في هاذو ويقولو هاذو علاش ما تيشوفش فينا؟

شكرا لكم على إثارة هذا السؤال، على كل حال، الذي أثير أكثر من مرة والمتعلق بحراس الأمن الخاص.

صحيح هذا إشكال، هذا إشكال مطروح، أنا أؤكد ذلك، جزء منه يتعلق بما هو تشريعي، وأنا أؤكد أن جزء من هذا الإشكال يتعلق بما هو

التركيب انعقدت في الشهر الأخير وأصدرت العديد من التوصيات من بينها تعديل المنشور ديال السيد الوزير الأول، على كل حال تعديله، ووضعنا واحد المجموعة ديال المقترحات بالإضافة إلى هاذ تعديل المقترحات العديدة للتعامل مع هاذ الموضوع، لأن هاذ الأمر لا يتعلق بمعادلة رياضية "2=1+1"، اليوم غتصفر غتني هاذ الموضوع كله غينتهي، ليس بهذه الكيفية.

تحاولو تنشغلو، هناك معاناة، هناك معاناة على مستوى الواقع، نحاول، معاناة ليس فقط ديال الأجراء، صحيح كاينة حاضرة، ولكن المعاناة ديال العديد ديال الشركاء في هاذ المجال، تنحاولو أننا نخففو من هاذيك المعاناة بالكيفية اللي ما غتزيدش تأثر أو غتخلق معاناة إضافية عند شي وحدين آخرين، وبالتالي هناك معادلة صعبة وتنحاولو أننا نلقاوفمها توازن، تنستطعو أحيانا نلقاوا وأحيانا أخرى ما تنستطعوش نلقاوا هاذك التوازن، ولكن بالنسبة للموضوع الذي تحدثت عنه ديال اللوائح الانتخابية في 30 هذا ماشي صحيح، وعلى كل حال الإخوان في النقابات جاو وتحدثنا على هذا الموضوع، وقلنا لهم غنتعاملو بمرونة، وفعلا تعاملنا بمرونة في هاذ الموضوع لا ديال المقاهي ولكن ديال اللوائح الانتخابية عموما المتعلقة بالانتخابات ديال المأجورين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي موضوعه "تحسين وضعية حراس الأمن"، وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس، السؤال ديالكم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

باقي شي سؤال آخر؟

السيد رئيس الجلسة:

لا، باقي سؤالين.

لا.. بغيتونديرو وحدة الموضوع، أنا لا مانع..

نعم؟

لا، لا الكلمة لأحد السادة..

إذن السؤالان الرابع والخامس تجمعهما وحدة الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، دائما في موضوع "وضعية حراس الأمن والمنظمات والعاملين والعاملات بالشركات والإدارات".

وتحية مجددا من فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وضمنه مستشاري نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، لكل عمال وأجراء فلسطين وهم يؤمنون الخدمات الأساسية لشعبهم في غزة تحت وابل صواريخ الكيان الصهيوني العنصري، وهم أيضا يرون ما شيدوه في سنوات تهدمه آلة الحرب الصهيونية بأفتك الأسلحة في رمشة عين.

نؤكد، السيد الوزير، على أن وضعية هذه الفئة لدى بعض المقاولات - لا نعمم - مقاولات المناولة غير مقبولة على الإطلاق، ولا بد من احترام القانون وتكثيف المراقبة لقطع التحايل في ساعات عملهم الحقيقية والفرق بينها وبين ما يصرح به ويؤدى عنه والتحايل في التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عبر التصريح بأشخاص غير مشغولين وعدم التصريح بالأجراء الحقيقيين وكذا عدم استفادة بعض هؤلاء الأجراء من الحد الأدنى للأجور ومن العطل الأسبوعية والسبوعية والأعياد، لاسيما لدى حراس الأمن الذين يشتغلون في الغالب 12 ساعة عوض 8 ساعات يوميا، باعتبارهم مجرد بوابين، مع أن عملهم مرهق وشاق.

وبلادنا وقد دخلت في ورش كبير مجتمعي يروم تعميم الحماية الاجتماعية، فالأولى، السيد الوزير، إلزام المشغلين لهذه الفئة بتوفير الحماية الاجتماعية لأجرائها، لأنهم ضمنيا مفترض أنهم يتوفرون على هذه الحماية الاجتماعية من تغطية صحية وتقاعد، غير أن الواقع يقول عكس ذلك، والبداية يجب أن يكون بصرامة وقوة مع المقاولات المشغلة لدى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والإدارات المختلفة ومعالجة ما تشكو منه بعض المقاولات المعنية من تدني قيمة الصفقات التي يزعمون أنها لا تكفي لتغطية المصاريف الاجتماعية للأجراء، ويجب أن يبدأ فوراً بإعداد قائمة سوداء بالمقاولات التي لا تحترم بنود ومقتضيات مدونة الشغل، عبر حرمانها على الأقل من الصفقات المتعلقة بنفس الخدمات.

لا يعقل أن نجد الآن في بعض الإدارات وهاذوناس بسطاء مساكن تيحسبورا ساهم خدامين مع الدولة واخا هوما مع شركات المناولة ونلقاو نساء يعانين الهشاشة مع رجال وشباب يتقاضون أجورا زهيدة، بدون أية تغطية صحية ولا اجتماعية ومحرومين من كل الحقوق الأساسية التي تضمنها لهم مدونة الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار في نفس الموضوع.

تشريعي، رغم تدخل المشرع، صحيح، تدخل بمقتضى القانون 27.06 المتعلق بأعمال الحراسة ونقل الأموال، لاسيما فيما يخص شروط ممارسة هذا النشاط، بحيث أنه تتوقف ممارسة هذا النشاط على إذن يسلمه عامل العمالة أو الإقليم وفق شروط معينة، ويمكن لهذا الأخير سحب الإذن بالممارسة وإيقافه، طبعاً إذا اختلت الشروط ديال الممارسة التي بني عليها الإذن في البداية.

تحويل السلطة الإدارية المختصة صلاحية سحب الإذن كما قلت، ثم تلتزم المقاولات المزاولة لهذا النشاط بالتقيد بجميع أحكام القانون السالف الذكر وكذا مدونة الشغل، لأن الذي تحدث عنه السيد المستشار المتعلق بساعات العمل هي منظمة بمقتضى مدونة الشغل المواد 189، 190، 191، 192 وما بعد الذي تحدث عن المدد ديال الأجر والحالات التي يمكن فيها تحديد ساعات الأجر إلى أكثر من الساعات القانونية، بحيث أنه مثلا البوابون والحراس وغيرهم بعض الحالات المحددة في المادة 192، مدونة الشغل تتيح إمكانية أن هؤلاء يشتغلوا إلى حدود 12 ساعة، مع استفادتهم فقط من الأجر ديال 8 ساعات، على اعتبار أن موضوعة المدونة كان الأساس الذي بني عليها النص هو أن هاذ الفئات من الأجراء تتخلل أوقات عملهم، أوقات فراغ وتقطعات.

صحيح، هذا كان في فترة من الفترات، ولكن أنا تنظن أن اليوم الحراس ديال الأمن الخاص، هؤلاء ما تتوفرش فيهم اليوم الشروط ديال التوقف كايين في بعض الإدارات على كل حال وفي بعض المساحات وفي بعض الشركات تيشغلوا بتوقيت كامل، وبالتالي أنا تنظن أنه أن الأوان أننا فعلا نعدلو النص بما يكفل حقوق هؤلاء العمال.

وبالإضافة طبعاً عندما يتعلق الأمر بالصفقات العمومية، هناك منشور للسيد رئيس الحكومة، يؤكد على ضرورة أخذ جميع المستحقات الاجتماعية لجميع العاملين لدى المقاولات نائلات الصفقات العمومية أخذها بعين الاعتبار عند تقديم المبالغ ديال الصفقات، بالإضافة إلى أن المادة 519 أيضاً من مدونة الشغل التي تتحدث عن الإبراء الذي يمنحه مفتش الشغل أو المدير الإقليمي للشغل، نتعامل بصرامة كبيرة في هاذ الموضوع، ولا تمنح إلا بعد البحث والتقصي والتحري هل استفاد هؤلاء من حقوقهم أم لا؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

ديال الصفة غير كاف لأداء الاستحقاقات الاجتماعية، هذا ما كاينش، غير حاصل نهائيا، هاذوك فعلا إلى كان هاذ الشي حاصل وأنا مؤكد أنه غيكون حاصل في حدود معينة لا يمكن أن يكون في جميع أن يكون حاصل في جميع الإدارات العمومية، ولكن أنا نتتمنى أنه فعلا إلى كانت شكايات محددة متعلقة بإدارات عمومية محددة نتعاملو معها بما يمكن أن يحل الإشكالات المتعلقة بهاذ المجال.

أنا نقول لك في وزارة الشغل والإدماج هاذ الأسبوع يالاه استطعنا أننا نديرو 8 ديال سوايع للحراس، كانت عندنا دائما 12 ساعة، غير ممكن أنك تلزم الشركة دير 8 سوايع والقانون تيعطيها 12 ساعة، احنا اليوم استطعنا أننا نديرو هاذي فيها تكلفة مادية، فيه تكلفة مالية كبيرة بالنسبة للصفقات المتعلقة بهاذ المجال، ولكن الحمد لله استطعنا على الأقل في وزارة الشغل والإدماج المهني أننا نديرو الحراس ديال الأمن ديال جميع المقرات ديال الوزارة تيشغلو 8 ديال الساعات.

أما الأجر ديال 1600 درهم ما كاينش شي عقد عمل فيه 1600 درهم، الأجر الأدنى معروف من الناحية القانونية قريب من 3000 درهم، بالنسبة لـ 1600 درهم يمكن أن نتحدث عنه بالنسبة لمنح العقود ديال التدريب المهني، هذه هي اللي فيها الحد الأدنى 1600 درهم، أما بالنسبة لعقود العمل ما فيهاش 1600 درهم، اللي تيعطي 1600 درهم ممكن تجيبولنا شكايات، إلى كان الأمر يتعلق بالمقاولات معينة أو مؤسسات معينة ممكن أن نقوم بالعمليات ديال المراقبة فيها مباشرة ونحلو المشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس..

من فضلكم، من فضلكم، السيد المستشار، ما خاصناش حوارات ثنائية، من فضلك.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

نريد أن نثير معكم موضوع واحد الفئة الاجتماعية معينة هي فئة بوابي العمارات والإقامات السكنية، هذه الفئة التي تعيش أوضاعا

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

ونحن مقتنعون، ولكن ذلك لا يكفي أمام تفاقم حجم المعاناة.

هذه الشركات تشتغل وفق دفتر ديال التحملات، تتنافس فيه على الصفقات وفق القانون المنظم، والأكيد أن شركات المنظمة، ولكن يجب أن تشتغل على تأهيل دفاتر التحملات لتكون إحدى الآليات الضرورية والمهمة لتحسين أوضاع هذه الشغيلة.

السيد الوزير،

هناك إشكال حقيقي تعيشه بلادنا في توفير فرص الشغل، والذي تفاقم جراء أزمة "كوفيد-19"، حيث تشير المعطيات أن نسبة البطالة في ارتفاع مضطرد، حيث تم فقدان حوالي 600.000 منصب شغل، لذلك أعتقد أن مثل هاته الشركات ضرورية لتحسين مؤشرات التشغيل، لكن يجب تحسين ظروف العمل وتحسين معدلات الأجور على الأقل الحفاظ على الحد الأدنى للأجور (SMIG³) فأجر 1600 درهم غير كافي تماما ولا يليق بمستوى بلادنا والأوراش الإصلاحية الكبرى التي فتحتها.

لذلك، وجب الاشتراط في دفاتر التحملات تحسين أوضاع شغيلة شركات الحراسة والأمن الخاص واستفادتها من كل الحقوق التي تضمنتها مدونة الشغل، لأن الأمر يتعلق بفئات عريضة نجدها اليوم في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، تشتغل في ظروف مزرية وبصورة مجحفة، خصوصا وأنها تتواجد في بنيات الاستقبال والتوجيه المفروض أن تكون في أوضاع أحسن، حتى يتسنى لها أداء وظائفها بالشكل اللائق والمطلوب، وتساهم من موقعها في تحسين أداء المرفق العمومي الذي يعاني في ظروف الاستقبال والتوجيه، والتي تبقى إلى حدود اليوم دون طموحاتنا والمستوى المطلوب واللائق ببلادنا وموقعها المتميز على الصعيد الدولي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدان المستشاران، على ما تفضلتم به على كل حال بالنسبة لموضوع الصفقات العمومية، كما قلت، هناك منشور للسيد رئيس الحكومة يتحدث على ضرورة احترام هاذ الاستحقاقات الاجتماعية التي تنطلق منها الصفة، وبالتالي هذا اللي تقول راه الثمن

³ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

الأجر، سواء من حيث التغطية الاجتماعية، سواء من حيث التغطية الاجتماعية تنقلوا التغطية الصحية أو التقاعد أو التعويضات العائلية ما عندهم حقوق في هاذ الشيء.

كذلك، العطل ما عندهم شي تنظيم شي حق في العطل بطريقة قانونية متكاملة، كذلك طبيعة المهام اللي تديرها غير محددة، وبالتالي أحيانا هاذ الناس هاذو يفتقدون حتى الحماية، الحماية لأن عادة ما نجد أن البواب هو الأجير والمشغلون هو عدد سكان العمارة هوما المشغلين، كلهم تيتحكمو في هاذك البواب، ديرلنا هاذي، فعل لنا هاذي، علاش ما درتيش هاذي؟ سد هاذي، ما درتيش هاذي... وبالتالي أحيانا تيكون حتى المساس الكرامة ديال الإنسان، والخطاب التمييزي اللي تيكون ما بين الأسر الساكنة المألقة للشقق في الإقامة والبواب بأسرته، وبالتالي تيكون مستوى النظر إليه تيكون المستوى..

وبالتالي خاصنا بعض المداخل لحماية هذه الفئة، احنا ما تننطالقوش من واقع بعيد، احنا العواصم هي التي تعطي الأمثلة، وإلى العاصمة الرباط تذاكرنا عليها، أرق الأحياء في الرباط، سواء حي أكدال أو حي الرياض أو غيره، فنجد نفس هاذ الأوضاع يعيشها البوابون في هاذ العمارات.

لذلك، أنا أعتقد أن الظهير الذي تحدثم عنه أصبح متجاوزا، ويجب إعادة النظر فيه لحماية هؤلاء، خاصة ونحن ندخل مشروع وطني كبير، مشروع وطني يشكل ثورة هادئة في بلادنا، هو مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يشرف عليه صاحب الجلالة، ونتمنى أن تدمج هذه الفئة في هاذ التصور العام، وتعطي لها حقوقها الأساسية على الأقل وليس أكثر من حقوقها الأساسية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هؤلاء، السيد المستشار، بالنسبة لموضوع الحماية الاجتماعية، هؤلاء أجراء، هاذو عندهم عقود عمل، بمعنى أنه من المفروض أنهم اليوم تيتمتعو بحماية اجتماعية وبالتسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيرها، ولكن كاي حالات كل حالة، ولكن الأصل من ناحية التأطير القانوني هو هذا، هو أن هؤلاء أجراء، وبالتالي يخضعون اليوم للنظام ديال الضمان الاجتماعي القائم اليوم، ماشي ديال المستقلين، وبالتالي هذا من جهة.

خاصة، سواء من حيث الإطار القانوني، سواء من حيث الحقوق الأساسية أو من حيث العلاقة الشغلية، وبالتالي هل هناك تصور للحكومة المغربية لتأطير هاذ الفئة وتمتعها بالحقوق الأساسية على الأقل، خاصة ونحن ندخل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ الفئة مؤطرة، ماشي ما مؤطراش، مؤطرة بمقتضى القانون، غتقول ليا النص متقدم، ممكن، لأن الأمر يتعلق بالظهير ديال 1977 الذي يؤطر البوابون ديال العمارات على كل حال، منذ هاذيك الفترة، رغم أنه فعلا فيه النظام الأساسي ديال هؤلاء، هؤلاء لا يخضعون لمدونة الشغل، هاذو عندهم نظام أساسي خاص بهم فهذاك الظهير ديال 1977، الذي يضمن لهم حقوق، يمكن في هاذيك الفترة كانت حقوق متقدمة جدا، غنقول لك لما يتحدث عن السكن والإقامة السكن بالنسبة لهؤلاء، لما يتجاوز عدد المساكن في عمارة معينة 10 وجوب إجبارية السكن وفاش تتجاوز 10 خاصك تدير الثاني إلى غير ذلك، بالإضافة إلى أنه مثلا عندو المهلة ديال 3 شهور لما ينتهي عقد عمله مع "السانديك" أو غير ذلك، عندو العقد ديال.. على كل حال وبالتالي أنا تنظن أنه اليوم فعلا هاذ الظهير ديال 1977 في حاجة إلى مراجعة بالكيفية اللي ممكن أنها تزيد تكرر الاستفادة ديال هذه الفئة من الحقوق ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا، لكن أحيانا عندما تكون النقائص قائمة بشكل واضح وبشكل جلي على أرض الواقع يحتاج الأمر.. لأن القانون.. أشنو هو القانون؟ ترجمة للحاجة ديال الواقع، وبالتالي نحتاج اليوم إلى تصور جديد لتدبير هاذ الفعل، لأنه عمليا، عمليا هاذ بوابو العمارات، سواء من حيث

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

موضوع العائلات أو النساء العاملات في المجال القروي، على كل حال هؤلاء يخضعن لمدونة الشغل، يخضعن لقانون الشغل، لا يشكن استثناء، استثناء يخضعن لمدونة الشغل والمقتضيات ديالها، والمشغلين ملزمون بتطبيق مقتضيات مدونة الشغل عندما يتعلق الأمر بالنساء العاملات في المجال الفلاحي، بل أكثر من ذلك، هناك حماية إضافية لهؤلاء العاملات عندما يتعلق الأمر، إلا رجعنا للمرسوم ديال 29 ديسمبر 2004، الذي يتحدث عن الاشتغال ديال النساء في الليل، وفرلهن شروطا خاصة، من ضرورة توفير النقل لهن في الحياة الخاصة وغيرها على كل حال من الظروف والشروط ديال الحماية التي وفرتها مدونة الشغل ووفرتها المراسيم التطبيقية لمدونة الشغل، باعتبار النساء على كل حال هن فئة فعلا من الفئات الخاصة في المجال ديال العمل اللاتي يحتجن إلى حماية خاصة.

كان هاذ الموضوع بالنسبة لنا في وزارة الشغل والإدماج المهني، لسنوات عدة، كان أولوية، كان أولوية ديال البرنامج الوطني لتفتيش الشغل، كان سنة 2016، ولكن في 2020 يكفي نقول لك في 2020 رغم الظروف ديال الجائحة تمت زيارة 1078 استغلالية فلاحية، 1078 تم الوقوف على كل حال، ووجهت العديد.. الألاف من الملاحظات المتعلقة بالمجال ديال الفلاحة، سنة 2016 التي كانت تم وضع هاذ الأولوية بالنسبة للبرنامج الوطني لتفتيش الشغل، تمت زيارة 4053 مؤسسة فلاحية، وتم توجيهه على كل حال 143.000 ملاحظة مختلفة، متعلقة بالحماية الإجتماعية وغيرها.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا.

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات.

في الحقيقة السؤال ديال الفريق الاستقلالي اليوم، راه هو إشارة إلى أن هناك فئة في وضعية مأساوية، وما بالغتشي إلا قلت مأساوية،

ومن جهة أخرى، إذا تحدثم، السيد المستشار، عن التصور، أنا أتصور أنه لا معنى أن تبقى هذه الفئة خارج مدونة الشغل، من المفروض أنه هذا يمكن أن يكون في إطار التعديل ديال مدونة الشغل، إلغاء بعض الأنظمة الخاصة لمثل بعض هذه الفئات في جميع.. ولكن في القطاعات الخاصة، هناك بعض الفئات اللي عندها أنظمة خاصة اللي تنتصرون اليوم أنها من الواجب أنها تدخل في مدونة الشغل، وحتى بعض الفئات اللي عندها امتيازات إضافية تدخل أيضا في مدونة الشغل، وخاصة بها، ولكن تكون عندنا مدونة الشغل شاملة لجميع مجال ديال العمل، المجال والفضاء ديال العمل.

طبيعة المهام التي يقومون بها محددة طبعا بمقتضى الظهير، ولكن أنا نؤكد لك أن هذا الظهير متقدم فعلا (modèle 1977) واللي جا مرسوم تطبيقي له اللي حدد عدد المدن اللي معنية به تقريبا حدها في عدد الجماعات، حدها في كذا و50 تقريبا، أتذكر كذا و40، كذا و50 تقريبا، اليوم نتجاوز بشكل كبير لأن يتحدث عن الحواضر، اليوم نتجاوز غير الأقاليم عندنا كذا و80، 83 أو 84 أو ما يزيد.

وبالتالي هذا في حال هاذ الترسانة كلها في حاجة إلى تعديل، ولكن أنا نتصور أنها يجب أن تدمج في مدونة الشغل وبالكيفية اللي غتخلي هؤلاء مثل نظرائهم، لأن فاش تتكون عندنا شي شركة ديال الأمن الخاص شادة شي عمارة، راه عندها إجراء عندهم نظام خاص، وهؤلاء عندهم نظام خاص، وبالتالي أنا نتصور أنه المفروض، إن شاء الله، أن يتم التفكير في إدماجهم في مدونة الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال السابع، ودائما في موضوع الشغل، وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس، السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

وضعية العائلات في القطاع الفلاحي، ماذا أعدت وزارتك؟ لا أقول ماذا؟ ولكن علي أن أغير السؤال: هل أعدت وزارتك قانون خاص أو تنبيه خاص أو أي شيء يمكنها أن تنبه المشغلين بطريقة التعامل مع العائلات الفلاحيات، لا من حيث النقل، لا من حيث الأجور؟ فما هو جوابكم السيد الوزير المحترم؟

استهلك الوقت ديا لكم، عندك سؤال آخر.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للنقل، هناك اشتغال منذ مدة على الأقل ملي جيت بدينا الاشتغال مع الفرقاء، مع الإخوان في وزارة الفلاحة والإخوان في وزارة التجهيز، بالإضافة إلى الأجهزة الأخرى ديال الإدارة المعنيين بهاذ المجال، اشتغلنا عندنا اليوم تصور، صحيح توقفت الاجتماعات بعد الفترة ديال الجائحة، ولكن هناك على كل حال تصور إن شاء الله موجود، نتمناو ملي غادي إن شاء الله مستقبلا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثامن والأخير، دائما من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد الرئيس، راه السؤال ديا لكم.

إيوا أنت بغيتي تاكل الوقت ديا لك وتاكل الوقت ديال الوزير وديال الحكومة، ما فهمتش، تفضل السيد..

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الوزير،

أولا، أنا في تعامل مع السيد الوزير كنت واضحة، ولم أكن أريد أنني نبخس العمل ديا لو بقدر ما أنني كان سؤال الفريق الاستقلالي هو التنبيه، ولحد الساعة ما زلنا ننبه، لأن احنا عارفين أن حكومتنا والحمد لله ما غتدير حتى شي حاجة، ما غتدير حتى شي تغيير، ما غتجدد والو، وما غتصلح والو، بقدر ما أننا كتنمناوها غير تخلي لنا البلاد كيف لقتها تبقى، هذا اللي كاين.

إذن هاذ الخروقات ديال شركات المناولة، واسمح لي أنا كهضر واضح، راه ما عندي حتى شي خلفية سياسية اليوم، بقدر ما أنني تنقول ها اللي كاين، واش احنا غنغيرو العاملات الفلاحيات بالزري ديا لهم؟ واش غنزيدو في الأجور؟ واش غنقصو في الساعات؟ أنا كنجي السيد الوزير، لأنه قانون الشغل اللي تينص على أن الحراس يخدمو 12 ساعة، ها هو تفضل واعطاهم 8 ديال الساعات، هذا شيء جميل، إذن خلينا على نبقاو نخرقو في هاذ مدونة الشغل وعلاش ما نبدلوهناش أصلا؟

إذن غندوز للخروقات اللي كاينة في شركات المناولة واللي كي يعرفها السيد الوزير، لأنه ملم بهاذ المجال، وتثار في هاذ القبة عدة مرات، أن شركات المناولة هي نوع من الاستغلال، مع احتراماتي لبعض الشركات اللي كتحافظ وكتحترم قانون الشغل، فجل هاذ الناس كيستغلوهنازيك المناولة ليخرقو القانون شمالا وجنوبا، واحنا كتنشوفو كذلك هاذ خرق القانون راه كاين، حتى الحكومة ديالنا واعدت هاذ العمال ديال

السيد الوزير، راه احنا ما كتنلوموش الوزير، ولكن احنا كتنهوكم، هل من زجر؟ هل من تنبيه؟ لأننا خاصنا نوجهو الآن السؤال ديالنا للمشغلين، لا معنى باش العاملات الفلاحيات يركبو في شاحنات ما موفراش فيها شروط النقل، بحالهم بحال المهائم، لا معنى باش العمل ديا لهم داخل الضيعات الفلاحية يعملون بهندام أو بزي بعيد كل البعد عن الإنسانية.

السيد الوزير،

احنا ما كتنلومو حد، ولكن إلى متى ستبقى الوضعية ديال هاذ الأجيال في هاذ الوضع المؤسف من حيث الأجور، أنا كنعرف أن مدونة الشغل وقانون الشغل ومنظمة العمل الدولية منعت التمييز في الأجور ما بين العاملة والعامل، ورغم ذلك يقمن بأعمال جبارة بأبخس ثمن.

فالرجاء، السيد الوزير، لنجهد جميعا ونوجه تنبيهات جميعا من أجل الرقي بعمل المرأة في القطاع الفلاحي، عيب وسبة وعار أن المرأة نتعاملو معها بذيك الشكل اللي كتنشوفوها فيه ذهابا وإيابا من عملها إلى الضيعة.

وهذا الموقف، مزيان كيكون عندنا الموقف، ولكن غير الشكل باش واقفين والشكل باش.. والزري اللي كيلبسو يثير كثير من الانتباه.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

غير الموضوع المتعلق بضرورة الانتباه إلى النساء هذا حاصل، ولكن أيضا الرجل، لأن لا النساء ولا الرجال كيشتغلو في فيرمة واحدة، كيشتغلو في مكان واحد، صحيح، أنا كنعقول لك، صحيح المرأة في حاجة إلى حماية أكبر، في حاجة إلى انتباه أكبر، وهذا قلته في البداية، ولكن الظروف ديال العمل داخل الاستغلاليات الفلاحية يجب الحرص على أن ترقى إلى الدرجة التي تحفظ الكرامة ديال الأجراء والمشتغلين عموما داخل هاذ الاستغلاليات، رجالا كانوا أو نساء.

الموضوع ديال النقل، السيد المستشار، الموضوع ديال النقل السيد المستشار، هناك اشتغال..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، من فضلك.. السيد الرئيس، من فضلك، السيد الرئيس.. السيد الرئيس، السيد الرئيس.. الحوار الثنائي ما يمكنش،

الحكومة وأنا..

السيد رئيس الجلسة:

السادة المستشارون،

السيد المستشار،

الله يخليكم، أجي غاديين دابا في الجلسة الأمور بخير وعلى خير،
نحترم السيد الوزير كما احترم التدخلات ديال السادة المستشارين.

الله يخليك السيد المستشار، الله يخليكم، الله يجازيكم بخير.

السيد الوزير، تابع التدخل ديالك، عندكم 2 دقائق، تفضل،
السيد الوزير.

راه استهلكتي جوج.. تفضل، تفضل.. راه ما تحاسبنا معك، السيد
الوزير، غير تفضل.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

لم أتحدث، أرجو الإخوان في الفريق الاستقلالي وهذا يوفرو لي
الشروط ديال الاشتغال، الله يجازيكم بخير السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السي اللبار، من فضلكم، من فضلكم.

تفضل.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أنا أقول، السيد الرئيس، أن العاملات الفلاحيات الزي ديال
العاملات الفلاحيات والطريقة ديال النقل ديال العاملات الفلاحيات،
هذه الأشياء التي تحسنت اليوم، ما تحسناتش بالكيفية اللي راضيين
عليها جميعا، ولكن تحسنت بالكيفية اللي كانت عليها في لحظات سابقة،
والتشغيل اليوم في بلادنا تحسن بالكيفية اللي كانت عليها في لحظات
سابقة، ما غنحتاجش نهضر على اللحظات الصعبة والإشكالات
الكبيرة التي تحدث عليها أحد المستشارين اللي وقعنا فبلادنا في لحظة
من اللحظات، بلا ما نسميش بعض العمليات اللي المغاربة هضرو عليها
واللي شكلت مأساة ومعاناة حقيقية لدى المغاربة لسنوات طويلة،
وبالتالي ما مستعدينش اليوم ناخذو دروس من أناس كانت لهم أيادي
غير بيضاء في لحظة من اللحظات على هاذ البلاد، سواء في التشغيل وفي
غير التشغيل، ما يجيوش ويعطيونا دروس اليوم، وما يخليوش الناس
حتى أن يتحدثو وأن يقولو ما يريدون أن يقولوه.

السيد الرئيس،

هذه الحكومة تشتغل.

بالنسبة لمدونة الشغل التي تحدث عنها السيد المستشار، وهو

المقاهي ما اعطاهم والو، واعدات كذلك (les bazaristes) لحد الساعة
هاذوك موالين البازارات راهم كيموتو، فين هو الدعم؟ إلى شفننا أكادير
وشفننا مراكش في البازارات، واسمح لي السيد الوزير، غتقول لي أن هذا
ما داخلش في السؤال، ولكن احنا اليوم نناقش المغرب وعلينا أن ندافع
على هاذ سمعة المغرب، للرقى بالمغاربة، إسوة بالتوجه السامي لجلالة
الملك.

راه كلنا غنتعاونو لسد الثغرات اللي كييجينا منها هذاك السوء،
فلا معنى أننا هاذ العمال ديال المناولات كنعرفوهم، قانون الصفقات
العمومية لحد الساعة مازال ما ناقشناهش، لحد الساعة اللي بغا
يدير شي حاجة كيديرها، والحمد لله اللي درتولنا واحد السابقة أنكم
الحراس درتولهم 8 ساعات زولتولهم، هذا شيء جميل، أنا كنعبدو،
غير خاصنا نجتهدو في شتى المجالات، وهاذوك الناس ديال البازارات
ديال مراكش وأكادير وفاس، فيجب الانتباه إليهم.

شكرا السيد الوزير.

واحنايا عندنا اليقين أنكم غتجتهدو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

دابا الحمد لله الحكومة تشتغل وصلحات وأحسن من حكومات
سابقة، أحسن.

السيد الرئيس،

أرجو توقف لي الوقت ديالي، توقف لي الوقت، وتحفظ لي حقي في
الحديث.

السيد رئيس الجلسة:

ما كاين مشكل، غنوقف لك، غير تكلم.

السي اللبار، السي اللبار، خلي السيد الوزير يتكلم.

السيد الوزير، الوقت ديالكم محفوظ ومضمون، من فضلكم
خليو السيد الوزير يتكلم.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

في علم النفس، السيد الرئيس، الصراخ دليل على عدم امتلاك
الأجوبة، وبالتالي، السيد الرئيس، لما أتحدث، السيد الرئيس، عن أداء

السيد عثمان الفردوس، وزير الثقافة والشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

كندشكر فريق الأصالة والمعاصرة على هاذ السؤال.

غير الإشكال أنا كنظن أن السؤال كان تطرح في 2015، وغير ما واضحش أشمن مشروع كتقصده، ولكن غنحاول نجابو إيجابيا ونعطيك واحد النظرة على المشاريع المهيكلية اللي كاينة في الوزارة.

أولا، المشاريع اللي متعلقة باتفاقيات ملكية، كانت عندها الأسبقية، إذن كاين مجهود متواصل رغم الضغوطات ديال الأزمة الصحية.

كاين أيضا تنزيل ديال الطابع الرسمي ديال الأمازيغية، اللي تشكلت اللجنة بين وزارية ديالو.

كاينة مشاريع مهيكلية جدا اللي كتعلق بالرقمنة، والرقمنة في القطاع ديال الثقافة، أولا، واحد التطبيق اللي غادي يمكن المواطن باش يتصرف بالإمضاء الإلكتروني، باش يقوم بجميع الخدمات يتوصل بجميع الخدمات اللي كاينة في القطاع، مثلا بطاقة الفنان، أو الولوج إلى دوك (les appels à projets)، طلبات المشاريع إلى آخره.

كاينة أيضا المنصة الرقمية (culture.ma) أو (taqafa.ma) اللي غادي تكون فيها واحد العدد ديال الفيديوهات اللي كتتعلق بالتراث المادي واللامادي أو المهرجانات والتكوين الفني والثقافي.

كاين أيضا الإنجاز ديال 48 ديال مشروع ديال الترميم ديال المواقع الأثرية، وإلى تكلمنا على المراكز الثقافية، كاين إحداث 9 ديال مراكز الثقافية من البداية ديال الولاية، التأهيل ديال 12 مراكز ثقافية، وكاينة أيضا 23 مراكز ثقافية في طور الإنجاز دابا، نقدر نعطيكم (la liste) ديالهم، وأيضا الإحداث ديال 7 ديال المعاهد موسيقية.

إذن هاذي كلها مشاريع بنيوية يمكن تعطينا الفكرة أشمن مشروع بالضبط كنت كتعني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة.

في إطار تفعيل الجهورية المتقدمة، التي ترأسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، احنا السيد الوزير اليوم، رغم ما كندمونه للمساعدات اللي كتبقى غير كافية، لأن البنية التحتية ما كايناش، اليوم

يمثل نقابة، لما بادرت أنا، بادرت في وزارة الشغل إلى الحديث على هاذ الموضوع، قامت القيامة السيد الرئيس، قامت القيامة، لأن بعض النقابات ما بغاتش تغير، لأن بعض النقابات كتشوف فهاذيك المدونة فقط المرونة كتشوف بعض الأشياء، لا، اليوم لما نتحدث على حراس الأمن، أليس الأمر يتعلق بتعديل لمدونة الشغل؟ قولولي لا، وكتجيو للبرلمان كتقولولي خاصنا نعدلو مدونة الشغل، أجيو معايا نعدلوها من غدا أنا مستعد، وفتحنا النقاش وفتحنا الحوار في هاذ الموضوع، وتوقف وتوقف.

قانون الإضراب أيضا توقف، قانون ديال التعاضديات توقف في هاذ المجلس، القانون ديال التعاضديات، مدونة التعاضديات اللي كتعني السيد الرئيس بالشفافية على القطاع التعاضدي، توقف هذا القانون منذ سنة 2016 في قراءة ثانية في هاذ المجلس، والإخوان في لجنة المالية ما بغاوش يبرمجوه، ما عرفتش علاش؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع الثقافة والشباب والرياضة، وموضوعه "تعثر بعض المشاريع المهيكلية لقطاع الثقافة"، وهو موضوع.. من فضلكم، شوية ديال الهدوء من فضلكم، من فضلكم شوية ديال الهدوء، تعاونومعانا باش الجلسة تيسر.

.. وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة.

جميع الحقوق مكفولة لا ديال الحكومة ولا ديال المستشارين.

نشكر السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

نسألکم، السيد الوزير، عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تعثر المشاريع المهيكلية لقطاع الثقافة؟ وما هي الإجراءات العاجلة التي ستقومون بها من أجل تجاوز هذه الإشكالات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير، على سبيل المثال:

إقليم برشيد كاينة فيه 22 جماعة، 16 جماعة ما فيهاش دور الشباب، وما فيهاش ملاعب القرب، وما فيهاش دور الثقافة، ومنهم "سيدي رحال"، منهم "السوالم"، منهم "سيدي المكي"، منهم "الفقراء (أولاد عامر)"، منهم واحد العدد ديال الجماعات اللي ما فيهاش دور الثقافة.

السيد الوزير،

برشيد ملي كانت فيها 60.000، كانت فيها 2 ديال دور الشباب، لحد الآن هوما اللي كاينين، ودابا ولت فيها 180.000 ديال الساكنة، المراكز السوسيورياضية كاينة فيها وحدة، الموارد البشرية يعني حدث ولا حرج، كاين بعض المراكز المديرية اللي فيها مدير منوع اساس، منو منظم، منو كلشي، والكثافة السكانية راكم كترت كترت.

السيد الوزير،

الحمد لله، شباب المغرب شباب مبدع، شباب طموح، عندو كفاءات عالية ونجاعة في مجموعة من التظاهرات الثقافية والوطنية والدولية، وأفتخر بهم وأعتز بهم.

السيد الوزير،

هاذ الشباب لازمنا ما نديرو يدينا فيديه ونبعدوه من المخدرات ونبعدوه من الانحراف والفقر والجريمة، هاذو هوما رجال الغد، هاذو اللي بغيينا منهم الطبيب والمحامي والمهندس ورجل الدولة والأستاذ ورئيس الجماعة والبرلماني، واللي بغيينا منهم واحد المجموعة كلشي اللي بغيينا من هاذ الشباب هذا، كيف الدول اللي تقدمت دابا شبرت وليداتها عمرتهم، تثقفو مزيان وزادو للقدام، راه إلى ما كانشاي وليداتنا وصلناهم فين بغيينا النتائج ديال الثقافة والرياضة راه ما غاديش يدير.

السيد الوزير،

باش ما نديرش كاينة، السيد الوزير، فبرشيد دار الثقافة، اللي كاينة واحد الاتفاقية مع الوزير السابق من 2019 إلى يومنا هذا ما شافتشي النور، ما عرفناش أشنو هو المشكل؟ لأن عدد ديال الاتصالات كنتصلو، مع العلم كتكون اتفاقية، كتكون الميزانية ديالها مرصودة، لحد الآن ما شفتناش شي حاجة، السيد الوزير، خاصنا نعرفو المأل ديالها فين وصل.

الله يجازيك بخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، من فضلكم احتراموا الوقت.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

باختصار شديد، هاذا المركز الثقافي ديال برشيد، من 2019 تم الإنجاز ديال الدراسة الطبوغرافية والجيوتقنية، واليوم في طور الإعلان عن الاستشارة الهندسية، هذا مشروع ديال 16 مليون درهم، وأنا متفق معكم راه كاين واحد الخصاص مهول في كاع المناطق راه ماشي غير برشيد، ولكن كاين خصاص مهول، ملي كناقرو البنية التحتية مع الكثافة السكانية والعدد ديال السكان، وهذا مشكل حقيقي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه "عدم استجابة الخدمات المقدمة للشباب"، دائما موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عادل البركات:

السيد الوزير المحترم،

تشكل الفضاءات الثقافية والترفيهية والرياضية متنفسا حقيقيا وإطارا لمواكبة الاحتياجات الضرورية لفئة الشباب.

استنادا إلى ذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتمون القيام بها من أجل الاستجابة لهذه المطالب وتجويد الخدمات المقدمة لهذه الفئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر السيد المستشار على هاذا السؤال.

سؤال مهم جدا، ونقدر نقول سؤال فلسفي، حيث كما كنقولو وراه كل جيل شعب جديد، إذن هاذا العملية ديال الملاءمة والمواكبة ديال هاذا التطور ديال الاحتياجات، هي عملية مهمة جدا.

كما كترت وراه الوزارة، القطاع خصوصا عندو واحد الخصاص في الموارد البشرية، وهذا قطاع كما قلتها راه كانو فيه 20.000 موظف، دابا ولينا في 4000، أقل من 4000، راه كاين خصاص وكان مشكل، كان الأمل ديالي هو أن هاذا المشكل ديال الموارد البشرية في القطاعات الاجتماعية، منها الشباب والرياضة، يتعالج في الإطار ديال النموذج

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

هو في الحقيقة، السيد الوزير، خاصنا نعترفو بأن الحكومة فشلت في تدبير الملف ديال الشباب، هاذ الشي خاصكم تعرفوه، وخير دليل على هاذ الشي ماشي احنا كبرلمانين اللي كنقلوكم المعاناة ديال الشباب، خير دليل هو هاذ الهجرة الجماعية ديال الناس ديال 10 سنين، 8 سنين، 12 عام، 15 عام، هذا هو خير دليل، السيد الوزير.

راه الحكومة خاص يندى لها الجبين في هاذ.. راه وزارة الشباب خاصها تشمر على السواعد ديالها، السيد الوزير، وتلقى حل لهاذ الشباب هاذو، راه إلى كنهضرو، السيد الوزير، بدون لغة خشب ولا كنهضرو.. راه أولادنا في الهاوية، السيد الوزير، راه ولد عندو 8 سنين راه مبلي بالمخدرات، ولد عندو 10 سنين مبلي بجميع أنواع ديال المخدرات، أشنوهو هاذ الشي؟ لأن ما عندهومش متنفس فين غادي يمشيو، سواء في المدينة، سواء في الحي، سواء في الجماعة ديالو.

نعطيك على سبيل المثال، السيد الوزير، برامج، مجموعة ديال البرامج طلقتها الحكومة، الوزراء اللي قبل منك، السيد الوزير، أنت جيتي، السيد الوزير، خاصك غير تورك على البطونة وتخرج المشاريع، ما خرجتوش المشاريع السيد الوزير، 800 ملعب ديال القرب راه في خبر كان السيد الوزير.

نعطيك على سبيل المثال، احنا في إقليم أزيلال في الجهة ديالنا، مجموعة ديال الناس كانوا كيتسانوهاذ ملاعب القرب ما كاينش، فين غادي يمشيو هاذ الشباب؟ أنا تندوز والقلب ديالي تيضرن، مجموعة ديال الأحياء ومجموعة ديال القرى ومجموعة ديال المداشير، الناس تيلعبو بصندالة، ما عندهومش فين يلعبو وسط الحجر، ما عندهومش (terrain) ما عندهومش، والجماعات القروية ما عندهاش الموارد المالية باش... باش تقاد هاذ الشي.

راه التزمتمو، السيد الوزير، خاصكم تلتزمو مع هاذ الشباب، هاذ الشباب هو المستقبل ديال هاذ البلاد، راه ربما الناس اللي دازو، راه داز المستقبل ديالهم اللور، وهاذ الناس المستقبل ديالهم للقدام، واش هاذ الشباب هوما اللي غادي نعولو عليهم إلا ما أطرتهومش ودرتو دور الثقافة ودرتولهم مشاريع مدرة للدخل، ودرتو، فين غيمشيو هاذ الشباب؟

راه نعطيك على سبيل المثال اليوم في أزيلال، عشرة ديال الجماعات، الدائرة ديال "واويزغت"، "تاكلت"، "نبروشت آيت أوقيلي"، "تيلوكيت"، "آيت مازيغ"، "أنركي"، الناس كيتسناوهاذ ملاعب القرب راه ما كايناش، السيد الوزير، والمشكل الناس اللي مسؤولين في الإقليم والناس اللي مسؤولين في الجهة تيحملو ليكم المسؤولية أنت كوزير السيد الوزير، تيحملو ليك المسؤولية، أنت اللي ما فيرستيش لهم الفلوس باش يدوزو هاذ المشاريع، والصفقات دازو، راه ما يمكنش، السيد الوزير، راه ما يمكنش غادي نبقاو نجيو اليوم نعاودوهاذ الأسطوانة، هاذ الأسطوانة

التنموي الجديد، إن شاء الله يارب العالمين.

فيما يخص الإجراءات، الإجراءات الأولى، هي فهمنا بأن كاين مشكل ديال الولوج ديال الشباب لدر دور الشباب مثلا، النسبة اللي كيولوجولهم قليلة جدا، هاذ الشباب عندهم مشكل ديال التنقل وإلا ما كاينينش ساكنين في الحي اللي متواجدة فيه دور الشباب راه ما غيمشيوش لها، هذا الحل.. الإجراءات الأولى: درنا دراسة باش نخلقو دور شباب متنقلة، باش نديو الخدمة ديال التنشيط وديال المواكبة وديال التكوين، نديوها لعند الشباب فين متواجدين، بلا ما نتسناوهم هوما يجيولودور الشباب، هاذي المسألة الأولى.

المسألة الثانية هاذ دور الشباب خاص (un produit d'appel) باش الشاب يبغي يمشي ليه هاذ (le produit d'appel) قلنا غادي يكون الولوج إلى الصبيب العالي ديال الأنترنت، راه غادي نطلقو (la fibre optique)، الصبيب العالي ديال 200 (méga) في معظم دور الشباب في المغرب، أكثر من 450 دور الشباب اللي غادي ياخذوهاذ الخدمة هاذي في الشهر المقبل.

ثالث حاجة باش نشجعوهاذ الشاب باش يمشي لهاذيك دار الشباب ويولج للخدمات ديالها، درنا اتفاقية مع وكالة التنمية الرقمية، باش نخلقواحد التطبيق خاص بالشباب اللي الغاية ديالو هو أنه يمكن الشباب باش يربحو سفريات أو تجهيزات رياضية أو (des cadeaux) بحال هاذ الشكل ملي كيمشيو لهاذوك دور الشباب، دوك إلى مشى لديك دور الشباب أو بنية تحتية رياضية أو بنية تحتية تابعة للقطاع غادي يشعل هاذك التطبيق ويفاليدي هاذيك المشية ديالو (GPS⁴) وذيك الساعات غادي يمكن ليه يريح هاذ (les cadeaux)، هاذو كاملين منظومة باش نشجعوهاذ الشباب يمشيو لدوك دور الشباب.

وكاين أيضا اللي هو الإجراءات اللي هي هيكلية، هي إعادة تأهيل دور الشباب، عندنا اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي و (l'ANEP⁵) غادي نعاودو واحد أكثر من 50 دور الشباب اللي غتعاود لها كاملة التأهيل ديالها، وكاين أيضا البرنامج ديال خلق دور الشباب جديدة اللي مزال في طور الإنجاز إن شاء الله يارب العالمين.

كاين أيضا واحد الاحتياج اللي كيعبرو عليه الشباب هو الولوج إلى الشغل والتكوين، والتكوين الذاتي أساسا، هاذ التكوين الذاتي يمكن يتم في دور الشباب.. والتكوين على الروح المقاوالاتي.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

⁴ Global Positioning System

⁵ Agence Nationale des Equipements Publics

طبعاً، كآين جوج الوجوه ديال الاقصاد الرياضي، كآين الوجه الاجتماعي وكآين الوجه الاقتصادي اللي فيه واحد الطاقات مهولة.

المشكل أن كآين خصاص في التأطير والمواكبة، وكبخصنا نوفرو الظروف باش يتم الاستغلال ديال الإمكانيات الاستثمارية فهاذ القطاع.

أما بخصوص عملية الاحتضان، فهو إجراء تعاقدى حر، يخضع لشروط تفاوضية مضمنة في العقد، وهذا الأخير تحكمه قواعد القانون الخاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليفوة:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة، أنا كنت كنتظرنكم واحد الجواب اللي يمكن نكون مقتنع بيه، في إطار وزير شاب، واحد السؤال ديالي كان واضح، وهو في إطار احتضان المؤسسات العمومية، ما كنهضروش على.. في إطار الإجراءات التعاقدية اللي غيمكن لها تكون في إطار المؤسسات غير العمومية، ولكن المؤسسات العمومية، المغاربة كلهم عندهم الحق فيها، ما تجيش تقول لي.. ما بغيتش نجبد المؤسسات العمومية اللي كتحتضن بعض الفرق، لا داعي لأننا لسنا ضد بعض الفرق التي تستفيد من الدعم، ولكن الفلوس ديالها خاصهم يمشيو للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، باش يستافد منها جميع الفرق.

ما كنكروش بأن الكرة المغربية عرفت طفرة كبرى على عدد من الأصعدة، وذلك بفضل مجهودات الجامعة المغربية لكرة القدم، ولاسيما حضور المحافل الدولية على الصعيد الإفريقي والدولي، سواء بالنسبة للمنتخبات أو الفرق، إضافة لحضور المغرب في المكتب التنفيذي للكاف (CAF⁶) واللي توجت كل هاذ المجهودات بحضور بلادنا الحمد لله، ولأول مرة، بالمكتب التنفيذي للفيفا (FIFA⁷)، في شخص رئيس جامعة كرة القدم المغربية، الأخ محمد لقجع (المقصود: فوزي لقجع).

ولكن هاذ النجاحات والتقدم الذي تحقق في كرة القدم لا يجب أن يثينا عن بعض المعوقات التي يجب أن نعمل جميعاً على تصحيحها وتحقيق طفرة نوعية فيما يخص هاذ القطاع الرياضي عامة، وكرة

كل يوم تنعاودوها، راه خاصك تتحمل معنا المسؤولية، السيد الوزير.

جينا عندك للإدارة ما استقبلتينا، عاود جينا ما استقبلتينا، ما كتردش، احنا كننجيو كنطلبو على المصالح ديال الأمور، ما كنطلبوش على المصالح الشخصية ديالنا، وأنت وزير شاب راه خاصنا هاذ المشكل ديال الشباب يزدهر في المغرب، راه كون جا شي وزير اللي هو فايت الستينات نقولو ما كآين مشكل ما دارش، أنت وزير شاب راه خاصك تكون المحامي الأول والمدافع الأول على الشباب، وتنطلبو منك، السيد الوزير، الاعتمادات، تتحول لهاذ الإقليم ديال أزيلال للسيد المندوب الإقليمي باش هاذ الصفقات..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثالث موضوعه "احتضان مؤسسات عمومية لأندية رياضية"، وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليفوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد أصبحت الرياضة صناعة تساهم بأكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، ويشكل النشاط الرياضي 4% من التجارة العالمية، وهو ما يقارب 230 مليار دولار، إلا أن بلادنا لم تصل بعد لمرحلة إدماج الرياضة فعلياً كواحدة من رافعات التنمية الأساسية، رغم أن الاحتضان للقطاع الرياضي عرف تطوراً ملفتاً، إلا أن مسألة احتضان مؤسسات عمومية لبعض الأندية بعينها يعتبر غير قانوني.

لذا نساآلكم السيد الوزير:

ما هو تصور الوزارة لتقنين احتضان المؤسسات والشركات العمومية للأندية الرياضية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر الفريق الاستقلالي على هاذ السؤال.

⁶ Confédération Africaine de Football

⁷ Fédération Internationale de Football Association

القدم على وجه الخصوص.

لهذا، السيد الوزير، كرة القدم فعلا انخرطت في إطار الاحتضان، ولكن يجب هاذ الاحتضان أن يساير في إطار الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، حتى تتمكن جميع الفرق باش يكونو في نفس المساواة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة هاذ النظام ديال الاحتضان، كان في القانون السابق، ومن 2008 والخطاب الملكي ديال الصخيرات، تقرر أننا ندوزو للنظام الاحترافي، وهاذ الجامعات والأندية الرياضية تمكن من التسويق ديال المنتج الرياضي ديالها.

في هاذ الإطار ديال المنظور الاحترافي ديال الرياضة، كاي قانون 30.09 فالمادة 90 و91 ما كيغلقش الباب على المؤسسات العامة والخاصة، اللي بغات تنعي الحركة الرياضية الوطنية، ولكن كيسمح بالإبرام ديال اتفاقيات، كيسمها القانون "اتفاقيات الاحتضان"، وبالتالي الوزارة لا يمكن لها أن تفرض هذه الاتفاقيات على الأطراف، حفاظا على حرية التعاقد.

هنا بغيت نفهمو أشنو هو (les consequences) ديال هاذ الشيء، إلى مشينا لنظام ديال الاحترافية، هي أن ما غاديش يكون توازن بين الأندية، كاي أندية اللي كتجيب نتائج إيجابية، وكاي أندية اللي هي في طور المسارديالها، ما يمكن لناش نمعنونادي اللي كيجيب نتائج يحصد المنتج الرياضي الإيجابي ديال هاذ النتائج الإيجابية. إلى دخل المشرع باش يقنن هاذ الاحتضانات غادي يوقع خلل في هاذ السوق.. وهاذ الشيء اللي كنعقول لك.

شكرا الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، الله يخليك السيد المستشار.. ما يمكنش.

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الرابع موضوعه "حماية المعالم الأثرية والتاريخية بالأقاليم الجنوبية"، وهو موضوع من طرف الفريق الحركي.

تفضل مولاي بنمبارك.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تزخر الأقاليم الجنوبية للمملكة برصيد تاريخي عريق من المعالم الأثرية، إلا أنها عرضة للتشويه والإتلاف.

على هذا الأساس، نساءلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لحمايتها وتثمينها؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

كندشكر الفريق الحركي على هاذ السؤال اللي في الصميم، وأنتوما كتعلمو بأن النموذج التنموي ديال الأقاليم الجنوبية كيجعل من الثقافة والتراث من الرافعات ديال التنمية المحلية.

هنا نعطيكم واحد الصورة مختصرة على مستوى جهة كلميم. واد نون:

أولا، قامت الوزارة ببناء محافظات للنقوش الصخرية، وهاذ النقوش الصخرية كتعرفو الأهمية التاريخية ديالها، منها "أدرار زرم" بجماعة "أداي" إقليم كلميم، وجماعة "المسيد" بإقليم طانطان، وجماعة "بوطروش" بإقليم سيدي إفني، وكاي أيضا الترميم ديال "أكادير نتيكيدا" بجماعة "بوطروش" بإقليم سيدي إفني، كتعرفو بأن راه اعطينا الانطلاقة ديال مشروع وطني ديال باش نرسمو هاذ (les Igoudars) في اليونسكو، إن شاء الله يا رب العالمين، راه كايئة أكثر من 550 أكادير في المغرب، وواحد العدد مهم كايين متواجدين في الأقاليم الجنوبية، هوما مخازن جماعية اللي كتدل على العمق ديال الثقافة الأمازيغية في المغرب، ولكن أيضا على الإمكانية ديال المنهجية ديال الاستغلال ديال الموارد الطبيعية من قبل هاذ الساكنة.

وكاي أيضا إعطاء انطلاق مشروع تسجيل هذه المعالم ضمن التراث العالمي لليونسكو، وبدينا بدراسة تقنية لقصبة "ميرلفت" وقصبة "أسا"، هاذي بشراكة مع الجماعات الترابية.

وكيتم حاليا بناء مركز للإعلام والتوثيق الخاص بالتراث الصخري والأركيولوجي للجهة بمبلغ 8 المليون ديال الدرهم، الجهة ديال واد نون.

- ثانيا، صلة بما سبق، نثير انتباهكم، السيد الوزير المحترم، إلى ما يطال المعالم الأثرية، خاصة بإقليم أوسرد، بسبب الإهمال من تشويهه وضياح، وخير دليل ما تعرفه مقابر عريقة وقديمة، ونذكر منها على سبيل المثال: مواقع "كليف زعافيك" و"بولرياح"، ومقابر "الشاييف ولد عطية" وغيرها، وموقع "الكزاح".

والأدهى أنه تم إطلاق ورش بناء طريق بمحاذاة موقع "بولرياح"، مما تسبب في جرف التربة السطحية واستخدامها بمحيط الموقع الأثري وبين جزئيه.

وعليه، وإذ أحيي الجمعيات الغيورة والساهرة على الدفاع عن هذه المواقع الأثرية الخالدة وحرصها الشديد على ترميمها، فإننا ننقل إليكم مطلبها الأساسي والمتمثل في التدخل العاجل لوقف تشويه المعالم الأثرية وإصلاح الأضرار الواقعة بسبب التشويه من طرف بعض منعدمي الضمير.

السيد الوزير المحترم،

لابد أيضا من برمجة أيام دراسية لهذا الشأن، بحضور فعاليات المهمة بهذا الموضوع الذي يحظى بتتبع الساكنة.

وهذه المناسبة، لابد أيضا أن نشكر ونشكر تدخل الأميرة الجليلة لالة حسناء، رئيسة "مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة"، من خلال اتفاقية الشراكة المبرمة مع المجلس البلدي لمدينة الداخلة، من أجل ترميم وإصلاح وإنقاذ المعلمة التاريخية من الضياع المسماة (la plaza).

السيد الوزير،

هذا ما زالت ساكنة مدينة الداخلة تنتظر زيارتكم للوقوف على الوضعية العامة لقطاع الشباب والرياضة بالجهة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشكر السيد الوزير.

أشكركم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

فيما يخص جهة الداخلة. واد الذهب، تم الإعداد ديال خريطة أركيولوجية أولية للمواقع الأثرية بهاذ الجهة، وثانيا، تسجيل ديال 19 موقع أثري وطبيعي في السجل الوطني ديال التراث، وكاين أيضا بناء محافظة للنقوش الصخرية والمواقع الأثرية بـ "بئر كندوز"، كتعرفو الدلالات العميقة ديال هاذ المشاريع اللي عاد تكلمت عليها.

على مستوى جهة العيون. الساقية الحمراء، بناء 3 محافظات، كتعرفو هاذ المحافظات هوما اللي كيشرفو والي كيراقبو هاذ المآثر التاريخية، إلى كان مواطن أو مقولة ما عارفينش أو كيمتمو بشي.. أو عندهم مشاريع اللي كتقيس بـ (l'intégrité) ديال المآثر، راه المحافظة هي اللي كتدخل.

وكاينة أيضا صفقات ديال الحراسة، كاينة 12 حارس اللي ممولة من طرف قطاع الثقافة اللي كيشرفو على هاذ المواضع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع جوابكم حول هذا الموضوع الهام، نود في الفريق الحركي أن نسجل بعض الملاحظات والاقتراحات ذات الصلة بموضوع السؤال.

- أولا، كما هو معلوم وأسوة بالعديد من مناطق المملكة، تزخر الأقاليم الجنوبية بالعديد من المعالم الأثرية ذات الامتداد التاريخي العريق وذات عمق حضاري متنوع، يعود بعضها إلى أزيد من 8000 سنة، وتتجلى في العديد من النقوش الصخرية والمقابر والمعالم الأيكولوجية وغيرها.

هذه المعالم لا تحظى مع الأسف بالأهمية المستحقة سواء على مستوى الصيانة أو الحماية وعلى مستوى البحث العلمي والتنموي، أخذا بعين الاعتبار كونها ذات بعد بيئي مهم وشاهد على الحضارات المغربية العريقة القادمة من عمق الصحراء، كمؤشر على الوحدة الثقافية، التي هي عنوان آخر للوحدة الوطنية الراسخة؛

محضر الجلسة رقم 363

التاريخ: الثلاثاء 13 شوال 1442 هـ (25 ماي 2021 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس مشروع القانون التاليين:

أولا، مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وقد بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 18 ماي 2021 إلى تاريخه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 29 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 9 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في آخر الجلسة، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل الأجل المحددة، وأحيل على الحكومة، ولم تتوصل الرئاسة بأي جواب مكتوب في الموضوع قبل انعقاد هذه الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشعر الآن في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، "الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19".

قبل ذلك، الرئاسة عندها ملتزم للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، نرجو أن تتجاوبوا معه، احنا كمنظرو منكم بشكل إرادي تقلصوا ما أمكن من الوقت المخصص لكم بسبب التزامات طارئة، هي

المغربي يحتاج جملة من الآليات وأيضاً أحدث الدستور المغربي هيئات تعنى بالحوار الاجتماعي بمختلف أشكاله، هناك على سبيل المثال "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، هناك "المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي"، وهناك مؤسسات مختصة بالحوار الاجتماعي الموضوعاتي: "اللجنة الوطنية حول إصلاح أنظمة التقاعد"، "مجلس الإدارة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، "المجلس الإداري لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل"، "المجلس الأعلى للتعاقد"، "اللجنة الوطنية للتكوين المهني"، بالإضافة إلى هيئات أخرى تعنى بموضوع الحوار الاجتماعي في القطاع العام كـ "المجلس الأعلى للوظيفة العمومية".

وبالنسبة للقطاع الخاص، هناك "مجلس المفاوضة الجماعية" و"مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية"، و"المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل"، و"اللجنة الثلاثية المكلفة بتتبع التطبيق السليم للأحكام المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت"، و"اللجنة الثلاثية الاستشارية حول معايير العمل الدولية"، و"اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة"، كما توجد مؤسسات للحوار الاجتماعي المهني كـ"اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة" والمجالس الإقليمية والجهوية للتشغيل و"اللجنة الإقليمية المكلفة بالبت في طلبات الإغلاق والتسريح"، وأيضاً كل تواصل وتفاعل واستفادة متبادلة في المقترحات والآراء يغني الحوار الاجتماعي ويغني مخرجاته.

ومن هنا فإنه انطلاقاً من إيمان الحكومة بأهمية الحوار الاجتماعي بمفهومه الواسع، حرصت على تفعيل مختلف هذه الآليات، مركزياً وجهوياً ومحلياً وقطاعياً، وجعلت منه مدخلاً أساسياً لتطوير التعاون بينها وبين مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والمهنيين وغيرهم، وخصوصاً عبر عملية الإنصات والتشاور والتداول بهدف تقوية السلم الاجتماعي، وقد ترجمنا هذا الإيمان بالمبادرة خلال 6 أشهر الأولى لتنصيب الحكومة لتفعيل مقتضيات البرنامج الحكومي بخصوص استمرار الحوار الاجتماعي، على هذه المستويات كلها، لإرساء علاقة متينة مع الشركاء الاجتماعيين والمهنيين والاقتصاديين، من خلال التشاور المتواصل، ولذلك الحمد لله أغلب هذه الآليات كلها تشتغل بطريقة منتظمة.

أريد أيضاً أن أؤكد في البداية على أن الحكومة أيضاً لم تترك الاتفاق الاجتماعي دون أن تجري جلسات الحوار الاجتماعي، منذ البداية، ومنذ الأشهر الأولى، وهو الذي أسفر بعد فترة، سنة ونصف تقريباً، وبعد انخراط جميع المتدخلين في هذا الحوار الوطني عن اتفاق اجتماعي تاريخي ثلاثي الأطراف في منتصف الولاية، والذي تم توقيعه في 25 أبريل 2019 بين الحكومة و"الاتحاد العام لمقاولات المغرب" والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلية، وبهم 3 سنوات هي 2019-2021، فنحن الحمد لله في 2021 نتم مبدئياً مقتضيات هذا الاتفاق، وكل ملاحظ منصف وموضوعي يعترف أن الاتفاق يؤشر على تحمل الحكومة وأيضاً تحمل

التي فرضت علينا تغيير توقيت هذه الجلسة.

السيد رئيس الحكومة من جهته، غادي يدير مجهود باش ينقص من الوقت المخصص له، باش يمكن لنا تأذنولنا بالانصراف.

كنتمنى من السيدات والسادة المستشارين يتفهموهذا الإكراه.

وأذكر أنه طبقاً لقرار سابق لندوة الرؤساء، غادي نعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة اللي توصل بها كتابة وعددها 12 سؤالاً، وهي أسئلة تتناول جوانب مختلفة من مسألة الحوار الاجتماعي في ارتباط بجهود احتواء أزمة "كوفيد-19" في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عندكم أسئلة توصلتو بها، تفضلو للإجابة عنها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم على طرح هذه الأسئلة المتنوعة والمرتبطة إما بالحوار الاجتماعي وإما بتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "كوفيد-19"، وإما في العلاقة بين الاثنين، ولا شك أن الموضوع عندو واحد الأهمية كبيرة.

نحن منذ سنة وربع تقريباً ونحن نصارع هذه الجائحة، والحمد لله بلادنا، بفضل التوجيهات السامية، وبفضل السياسة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، وأيضاً بفضل التعاون من قبل جميع المتدخلين، سواء كانوا هيئات رسمية، جهات رسمية أو كانت مدنية أو كانت مهنية أو كانت سياسية أو كانت نقابية أو كان عموم المواطنين والمواطنات، بفضل كل هذا استطعنا أن نواجه هذه الجائحة بمستوى عال والحمد لله من الكفاءة، شهدت بذلك مختلف الجهات الوطنية والدولية وواقع الحال وتجنبنا الأسوأ، هذا هو المهم، تجنبنا اللي هو أسوأ، صحياً وأسوأ اقتصادياً، وأسوأ اجتماعياً.

بطبيعة الحال، هذا لا يعني بأن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية ليست صعبة، بل هي صعبة ومؤثرة وضاعطة، ولكن تجنبنا ما هو أسوأ والحمد لله رب العالمين.

السيد الرئيس،

إن الحوار الاجتماعي بمفهومه الشامل يمتد من الوطني والمركزي إلى الجهوي إلى القطاعي إلى المقاولاتي إلى المحلي، ذلك أن المشرع

على حسب..

وأيا وأخيرا، إطلاق ورش ديال الحماية الاجتماعية، والذي كان جلاله الملك، حفظه الله، قد أعطاه الانطلاقة واندمجنا فيه مباشرة ابتداء من سنة 2021.

هاذي كلشي عندها كلفة مالية. كلشي هاذ الشئ فيه كلفة مالية، ولكن درنا واحد الخط أحمر أن هذه الأمور ما نمسوهاش، غادي تبقى كما كانت والحكومة دبرت الإشكال المالي بوسائل أخرى وآليات أخرى، حتى لا تضرب بالبرامج الاجتماعية ولا بالمستهدفين في هذه البرامج الاجتماعية ولا بالقطاعات الاجتماعية ولا بالمواطنين اللي كيستافدو من هذه القطاعات الاجتماعية ولا بالحوار الاجتماعي ولا الموظفين اللي استفادو من هاذيك الزيادات في الحوار الاجتماعي، هذا بالنسبة للقطاع العام.

وبالمناسبة، إن المغرب - وخاصني نأكدها - بأن المغرب يعتبر من الدول القلائل في العالم التي حافظت على هذه الوتيرة من الإنفاق الاجتماعي في ظل جائحة "كوفيد-19"، راجعو الدول الأخرى كلها تتلقى اللي نقص في الاستثمار العمومي 50%، اللي نقص 40% اللي نقص في الإنفاق الاجتماعي... إلخ. احنا درنا الهدف ديالنا هاذ الشئ كامل ما نمسوهاش ونديرو تديبر ديال الإشكال المالي بطرق أخرى.

وأيا على مستوى القطاع الخاص، أسفر الحوار الاجتماعي عن الرفع من الحد الأدنى للأجور على مرحلتين في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات بنسبة 10%، وأيضا في القطاع الفلاحي بنسبة 10% وأيضا بالرفع من التعويضات العائلية في القطاع الخاص، وأصدرت الحكومة المراسيم المنظمة لكل هذا؛

ثانيا، المؤسسة الجهوية والمهنية للحوار الاجتماعي، ذلك أنه تأسست للجان الجهوية والإقليمية للحوار الاجتماعي، والتي تجتمع مرتين على الأقل تحت رئاسة الولاة أو العمال أو من يمثلهم، والتي تتكون من ممثلي السلطات الجهوية والإقليمية وممثلي المركزيات النقابية وممثلي "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" على الصعيد الجهوي والإقليمي، يعهد إليها بتسوية نزاعات الشغل، وهذا يتماشى مع سياسة اللانتمركز والجهوية المتقدمة التي تأمل بلادنا أن تسير فيها قدما أكثر من ذي قبل.

وقد تم إرساء هذه اللجان واشتغلت حسب المطلوب بالنسبة لكل لجنة، وكان آخر ما تم إرساؤه هو اللجان الجهوية والإقليمية للحوار الاجتماعي، التي تم إنشاؤها بمقتضى مذكرة مشتركة بين كل من وزير الداخلية ووزير الشغل والإدماج المهني بتاريخ 6 دجنبر 2019، وقد تأسست هذه اللجان في الكثير من الجهات والأقاليم، ومنها من اشتغل فعلا وانطلق في عمله خلال هذه الفترة.

وبالإضافة إلى هذه الآليات، فقد ترأست عدة اجتماعات للحوار مع الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين أو المهنيين، من أجل توحيد الجهود لتجاوز آثار الجائحة، سواء على المقاولات أو على العمال، حيث

مختلف المتدخلين والشركاء للمسؤولية كاملة بجعل هذا الاتفاق اتفاقا تاريخيا مهما، لكن أيضا كل هذه الأمور تؤثر على أن الحكومة تحملت مسؤوليتها بجعل التكلفة المالية على عاتقها وعدم ترك تنفيذها لحكومة مقبلة، فقد تحملت تكاليف الاتفاق فعلا، رغم ظروف المالية العمومية بسبب تداعيات الجائحة.

واسمحوا لي أن أجدد هنا، بمناسبة ذكر هذا الاتفاق، التنويه عاليا بكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين أبانوا عن وطنية عالية، ليس فقط خلال جولات الحوار الاجتماعي، بل أيضا خلال المحطات التي عشناها طيلة هذه الولاية الحكومية، والتي تميزت بشراكة حقيقية، جعلت من تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنين الهم الأساس.

وتعتبر الحكومة أن هذا الاتفاق أسهم بشكل مقدر في إرساء قواعد السلم الاجتماعي وفي تحسين الأوضاع الاجتماعية ببلادنا.

وقد حرصت الحكومة على أن تنفذ الجانب المتعلق بها كاملا:

أولا، تنفيذ الالتزامات ذات الأثر المالي، وأنتم تعرفونها جميعا لا حاجة إلى التذكير بها، ذلك أن الكلفة المالية لهذا الاتفاق كان 14.25 مليار درهم في مرحلته الأخيرة، في السنة الثالثة 5.3 مليار في السنة الأولى، 2019، 6 مليار درهم إضافية في قانون المالية 2020، حوالي 3 مليار درهم بصدد قانون المالية 2021، وتضمن الزيادة في الأجور وتضمن أيضا الزيادة والرفع في التعويضات العائلية.

ويمكن أن أقول أنه على الرغم من أن الظرفية التي فرضتها جائحة كورونا كانت قاسية وانخفضت مداخيل المالية العمومية سنة 2020 بـ 82 مليار درهم على الأقل، ومن المنتظر أن تنخفض مداخيل المالية العمومية سنة 2021 بتقريبا النصف ديال هذا المبلغ، واخا هاذ الشئ كامل الحكومة وفت بالتزامها في الحوار الاجتماعي، لا فيما يخص الزيادة في الأجور والزيادة في التعويضات العائلية لسنة 2020، وخصوصا في قانون المالية المعدل، ولكن أيضا في قانون المالية ديال 2021، بقيت ملتزمة بالزيادة في الأجور اللي كانت في الاتفاق الاجتماعي.

على كل حال هذه سياسة عامة ديال الحكومة، رغم ظروف الجائحة جميع الأمور اللي تهم الموظفين أو المواطنين أو المقاولات جعلتها الحكومة في الأولوية ديالها باش توفى بها، ولذلك ما نقصناش في الاستثمار العمومي، بل زاد الاستثمار العمومي سنة 2021 قانون المالية، ما نقصناش في التوظيف العمومي، بل بقي كما كان وربما زاد عدد المستويات، ما وقفناش الإصلاحات الكبرى، وإنما استمرينا في هذه الإصلاحات الكبرى، رغم كلفتها ورغم الصعوبة اللي كاينة في هذا المجال، ما وقفناش وما نقصناش في الميزانيات ديال القطاعات ذات الطابع الاجتماعي، بل كلها زدنا فيها في الميزانية ديال 2021 بما فيها التعليم والصحة، ما وقفناش دعم البرامج الاجتماعية. بل جميع البرامج الاجتماعية بقينا ملتزمين بها وزدنا فيها، وزدنا في الكلفة ديالها

خامسا، مواصلة الحوار في بعض القضايا والملفات، منها مثلا مجال التشريع والحريات النقابية، ذلك أنه بادرت الحكومة في إطار الالتزام دائما بمخرجات الاتفاق الثلاثي إلى الشروع في المشاورات في مجال الالتزامات ذات الطابع التشريعي أو ذات الطابع التنظيمي، من خلال:

- عقد لقاءات تشاورية بين وزير الشغل والإدماج المهني والمركزيات النقابية بشأن مشروع القانون التنظيمي للإضراب، والمودع لدى مجلس النواب منذ سنة 2016، يعني منذ 6 أو 5 سنوات خلال الولاية التشريعية السابقة؛

- إحالة مشروع قانون النقابات المهنية، وكنشكر النقابات التي زودت السيد الوزير بمقترحاتها التفصيلية، وهناك من لم يزد؛

- إحالة مشروع قانون النقابات المهنية على المركزيات النقابية من أجل إبداء الرأي بشأنه، وهذا أيضا من المخرجات ديال الاتفاق الثلاثي، ثم أحيل على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي أدلى برأيه في المشروع، وهو الآن في طور الصياغة النهائية لإخضاعه لمسطرة المصادقة؛

- إصدار المرسوم التطبيقي للمادة 16 من مدونة الشغل، وهذا شحال كيتسنى؟ شحال هاذ المرسوم كينتظر؟ من 2003، منذ 2003 منذ تاريخ إصدار مدونة الشغل وهو ينتظر، الحمد لله ها احنا خرجناه، بطبيعة الحال بعد التشاور مع الشركاء الاجتماعيين؛

- عقد يومين دراسيين حول مدونة الشغل بحضور الأطراف الثلاثة: الحكومة والنقابات وممثلي المشغلين، وبحضور خبراء، قصد إيجاد أرضية لانطلاق تشاور شامل حول القضايا التي تهم مدونة الشغل.

بخصوص إصلاح منظومة التقاعد، فقد تم الاتفاق على إدراج هذا الملف ضمن الحوار الاجتماعي، في أفق إطلاق مسلسل الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد، من خلال إرساء نظام القطبين العام والخاص، وفق ما ستسفر عنه النتائج الأولية أو ما ستسفر عنه نتائج دراسة إصلاح أنظمة التقاعد التي ماتزال جارية.

صحيح المرحلة الأولى والثانية ديال الدراسة تمت، باقي المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة التي إن شاء الله ستتم قريبا.

التشاور من أجل وضع ميثاق اجتماعي يحقق التماسك والسلام الاجتماعيين ويرسي قواعد الحوار الاجتماعي، هاذ الشي كامل تم في هذه المرحلة.

ولأجل تفعيل الحوار الاجتماعي الموضوعاتي أيضا وتثمين مخرجاته، وعلى الرغم من تفشي جائحة "كوفيد-19" واستمرار تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية، فقد حرصت الحكومة، بتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين والتشاور معهم، على مواصلة تفعيل الهيئات الثلاثية التركيب التي تعنى بالحوار الاجتماعي الموضوعاتي، حيث تم في هذا السياق عقد دورات الهيئات التالية:

أسفرت عن الاتفاق على عدة إجراءات، ساهمت بشكل مقدر في الحفاظ على مناصب الشغل وفي إنقاذ المقاولات؛ يمكن نقول لكم منذ بداية الجائحة وأنا في حوار مستمر أسبوعيا، نستقبل إما مذكرات أو إما مقترحات وطلبات أو إما لجان أو إما جمعيات أو إما مؤسسات باستمرار، لا يتوقف عندنا الحوار؛

ثالثا، تعزيز آليات الوساطة الاجتماعية: تنفيذنا لالتزام المتعلق بتعزيز آليات الوساطة الاجتماعية لتسوية نزاعات الشغل، خاصة اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة وضمان حسن تسييرها وانتظام جلساتها وتتبع تنفيذ الاتفاقيات المترتبة عنها، وبناء على التشخيص الذي أجري حول واقع عمل هذه اللجان وأفاق النهوض بدورها الممثل في المساهمة في حفظ واستقرار العلاقات المهنية، تم توجيه المنشور إلى السادة ولاة الجهات وعمال الأقاليم والعمالات، باعتبارهم رؤساء هذه اللجان، من أجل الالتزام بالتطبيق السليم للمقتضيات القانونية المؤطرة لعملها.

وتبعاً لذلك، استطاعت هذه اللجان للبحث والمصالحة خلال سنة 2020 من دراسة 119 نزاعا، تمت تسوية 43 منها، وفي المقابل تمت إحالة 13 نزاع شغل جماعي على اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة خلال سنة 2020، خصص لها على مستوى اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة 10 اجتماعات؛

رابعا، تعزيز الدور الرقابي لمفتشي الشغل، ذلك أنه هاذك الاتفاق الثلاثي تضمن أيضا تعزيز جهاز مفتش الشغل ودوره الرقابي، ولذلك عملت الحكومة على تعزيز جهاز تفتيش الشغل بموارد إضافية بمقتضى قانون المالية 2021، وهذا أيضا من الأمور اللي حاولنا نلتزمو بها في 2021 وعلى الرغم من الظرفية الصعبة، وقد شرعت الوزارة المكلفة في توظيف 180 مفتشا للشغل من خلال عملية توظيف غير مسبوقه ببلادنا، لأول مرة في سنة واحدة كنديرو 182 منصب مالي لمفتشي الشغل، وهو ما يمثل زيادة 54% من مجموع مفتشي الشغل المعتمدين حاليا، بهدف تعزيز حماية الأجراء ومواكبة المفاوضات، ونحن نعرف الأهمية الكبيرة لجهاز تفتيش الشغل.

كما عملت الحكومة على تطوير وسائل عمل هذا الجهاز، من خلال رقمنة مختلف تدخلاته عبر وضع نظام معلوماتي مندمج "شغل كوم" (travail.com) وتوحيد وتبسيط عمل الجهاز وإضفاء المصداقية والنجاعة عليه وتنظيم ورشات تكوينية لفائدته من أجل الرفع من جاهزيته في مختلف مجالات التدخل، يمكن نقول وأنا كنجي هنا هاذ الجهاز ديال مفتشي الشغل لأنهم قامو بواحد المهام مهمة جدا في عز الجائحة، هم من بين الناس اللي كانوا في المقدمة لأن تفتيش الشغل مهم في تلك الفترة لزيارة المفاوضات ولتفتيش والتأكد من التزامها بمختلف الإجراءات الصحية والإجراءات الاحترازية، وأيضا بالتدخل للمصالحة وللتقريب بين وجهات النظر ولمواكبة المشغلين وغيره كثير؛

في الجماعات الترابية أيضا، وتطبيقا لمخرجات الاتفاق المبرم في 25 دجنبر 2019 مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع، فقد تم تسوية عدد من الملفات، من بينها تسوية وضعية الأعوان المؤقتين سابقا الحاصلين على شهادة الإجازة في التعليم العالي أو ما يعادلها قبل فاتح يناير 2011، وذلك بناء على ترخيص استثنائي لرئيس الحكومة بتكلفة مالية تناهز 440 مليون درهم، وإحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية، والذي هو كان أيضا من مخرجات ذلك الحوار الاجتماعي.

وأيا، في عدد من القطاعات الأخرى هناك حوار اجتماعي عموما مستمر وأحيانا متعثر، وظروف الجائحة عندها دور كبير، التشاور مع المهنيين اللي هو أيضا جزء من الحوار الاجتماعي لمواجهة تداعيات الجائحة كما أشرت من قبل، هناك فتح الحوار لجميع الهيئات المهنية أيا كان نوعها، لأن احنا كنعتهرو أن الإنصات جزء من مهمتنا، ولذلك هذا الحوار امتد في جميع القطاعات وعلى مستوى رئاسة الحكومة، ودائما كنت أحت جميع القطاعات على أن تستقبل جميع الشركاء الاجتماعيين والمهنيين بدون حدود، لأن في الفترة ديال الجائحة كانت فعلا صعوبات كبيرة، والحوار هو الذي سيمكنا من أن نعرف عددا من الإشكالات الجزئية التي قد لا ننتبه إليها وقد لا تعكسها التقارير التي ترفع عادة والتي كتعكس عدد من الإشكالات، ولكن بعض الإشكالات كييعرفوها غير موالها اللي عايشين بها والتي حاسين بالضرر ديالها والتي نازل عليهم الدق، هاذوك هوما اللي خاصنا نصنتولهم باش نعرفو هاذ الأهات ديالهم وكيفاش كينظرو للأمر.

وأيا اللي كتعطينا مقترحات كيف ممكن أن نحل تلك الإشكالات، ولذلك عدد من الإجراءات اللي قامت بها الحكومة بالمناسبة في مواجهة الجائحة قامت الحكومة بما يقرب 1000 إجراء على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي، واحد المرة راه عرضت كنا وصلنا 500 إجراء في يونيو، من بعد كل مرة كزيدو إجراءات إما بالتشريع وإما بالتنظيم وإما الإجراءات الجزئية التي تقوم بها القطاعات أو تقوم بها الحكومة ككل.

من الأمثلة على هاذ الحوارات، قطاع سيارات الأجرة، ذلك أنه في إطار تدارس آثار جائحة كورونا على قطاع سيارات الأجرة الذي يشغل ما يناهز 150 ألف شخص، تم الحرص على عقد سلسلة من الإجراءات مع ممثلي هذا القطاع على مستوى وزارة الداخلية بالخصوص وعلى المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي، بهدف اعتماد الإجراءات اللازمة لمساعدة المهنيين لتدبير هذه الظرفية وتمكينهم من الاستفادة من الإجراءات المتخذة لمواكبة ودعم القطاعات المتضررة.

مكنت التدابير المتخذة لفائدة مهنيي النقل بواسطة سيارات الأجرة، من ضمان استفادة هذا القطاع من مجموعة من الإجراءات المتخذة:
- فتح المجال لسائقي سيارات الأجرة لتقديم طلباتهم لأجل الاستفادة

- الدورة التاسعة لمجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر (5 يونيو 2020) وعقد اجتماع عن بعد للجنة المصغرة المنبثقة عنه عبر تقنية التناظر عن بعد؛

- الدورة الحادية عشرة لمجلس المفاوضة الجماعية بتاريخ 29 دجنبر 2020، وعقد اجتماعين للجنة المصغرة المنبثقة عنه؛

- الاجتماع الثامن للجنة الثلاثية المكلفة بالسهل على التطبيق السليم للمقتضيات المتعلقة بالتشغيل المؤقت، التي انعقدت بتاريخ 06 فبراير 2021، ثم عقد اجتماعان للجنة المصغرة المنبثقة عنه؛

وأخيرا، اجتماع المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ 30 دجنبر 2020.

وأريد أن أحيي جميع الأطراف الذين شاركوا في الانعقاد المنتظم، على الرغم من ظروف الجائحة لهذه اللجان ولهذه المجالس.

يمكن أن أقول أيضا في المحور الثاني أن الحوارات القطاعية عموما قد استمرت، وذلك تفعيلا لمضامين منشور رئيس الحكومة بتاريخ 5 يونيو 2017، المتعلق بتفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي، وتنفيذا لمقتضى اتفاق 25 أبريل بمتابعة الحوار بخصوص القضايا القطاعية الفتوية، على الرغم من أن هذاك الاتفاق الثلاثي المنبثق عن الحوار الاجتماعي قد نص فعلا على حل وأوجد حلولاً لعدد من الإشكالات القطاعية، وخصوصا في قطاع التعليم.

فقد عملت القطاعات المعنية مشكورة على مباشرة حوارات قطاعية لإيجاد حلول للمشاكل العالقة واتخاذ التدابير، وعقدت عدد من الاجتماعات واللجان أسفرت عن تسوية بعض الملفات والوضعيات العالقة، لكن لا تزال هناك عدد من الملفات التي يجب أن يستمر الحوار متواصلا بشأنها في مختلف القطاعات، ولا حاجة إلى أن أتوقف عن القطاعات التي سوت عددا من الملفات، مثلا في قطاع التربية الوطنية سويت تقريبا 7 ملفات لا حاجة إلى أن أذكرها، وفي قطاع الصحة أيضا كانت بعض الملفات قد سويت، لكن أريد أن أقول بأنه انطلاقا من مخرجات عدد من الأمور في الحوار الاجتماعي القطاعي في قطاع الصحة، المجلس الحكومي المقبل كله سيكون مبني على الصحة، فيه 2 مشاريع قوانين من بينها القانون المحدث الذي سيمكن من إحداث، هو غير غادي يفتح المجال القانوني لإحداث الوظيفة العمومية الصحية، وأيضا سيصادق على مشروع مرسوم لمدونة الأخلاقيات الصحية، وهذه لأول مرة غادي تولي عندنا في بلادنا، والتي أعدتها الهيئة الوطنية للطببيات والأطباء مشكورين، وأيضا بعض مشاريع المراسيم المرتبطة بتسوية بعض الملفات العالقة، والتي والحوار اللي كان مع الشركاء انتهت إليها.

إذن احنا مستمرين في هذا الموضوع، ولكن سأرجع إلى مجالات أخرى ديال مخرجات حوارات أخرى مع مختلف الهيئات الاجتماعية والمهنية.

من الدعم المالي المخصص للأسر والمهنيين المستقلين والعاملين في القطاع غير المهيكل والمتضررين من انعكاسات هذا الوباء، وقد بلغ عدد السائقين المستفيدين من هذا الدعم ما يفوق 115.000 سائق بمختلف العمالات والأقاليم؛

- تأجيل تسديد أقساط القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار حتى 30 يونيو 2020 دون تحمل الفوائد الجزائية، وذلك في حدود 3000 درهم شهريا فيما يتعلق بقروض السكن و1500 درهم شهريا فيما يتعلق بقروض التجهيز بما فيه قروض اقتناء المركبات المستعملة كسيارات أجرة؛

- الاستفادة من التخفيض بالنسبة لتأمين سيارات الأجرة خلال فترة الحجر الصحي، وذلك وفق معدلات أقرتها شركات التأمين قد تصل إلى 30%؛

- الاستفادة بعض أسر سائقي سيارات الأجرة في العديد من العمالات والأقاليم من المساعدات الغذائية؛

- مواكبة مهنيي سيارات الأجرة لمواصلة واستئناف نشاطهم بصفة آمنة بعد التخفيف من إجراءات الحد من التنقل.

وغيره كثير، ويمكن أن أقول هذا غير نموذج يمكن تعطيو نماذج أخرى، ولكن هاذ النموذج لأن حتى الإجراءات الاحترازية التي يطلب من أي قطاع يديرها كتدار عن طريق الحوار مع أرباب القطاع، مع المهنيين، لأن إلى ما كانش هذالك الحوار ما يمكنش نتفاهمو على الإجراءات الاحترازية التي يجب أن يأخذوها بعين الاعتبار ويلتزموا بها في مكنتهم، وأيضا الجهات الصحية كتكون دائما مشاركة في هذه الحوارات، وكنخرجو بدفتر تحملات اللي هو دفتر تحمل متفق عليه اللي أشنوهي الإجراءات الاحترازية اللي التزموا بها، باش حتى السلطات العمومية التي تراقب كتكون عندها المرجعية المتفق عليها وبالتالي دوزنا الحمد لله في عموم القطاعات اللي شملها هذا الحوار وهاذ دفاتر التحملات، هذه عموما الحمد لله تجاوزنا الفترة ديال الجائحة بطريقة آمنة عموما والحمد لله، وهذا شيء مهم.

وهنا بغيت نشكر هاذ الجهات كلها، لأن كان حوار مضني وكان حوار صعب في عز الأزمة اللي كانت ضاغطة عليهم، ولكن هوما بحس وطني عالي عرفو بأنه المشاركة في هاذ الورش الوطني عن طريق حوار مسؤول ومستمر شيء مهم جدا، يستفيد منه الجميع، كيستافدو منه هوما كمهنيين باش يستمرو في العمل ديالهم كمهنيين دون مخاطر عليهم ولا على المستفيدين من المهنة ديالهم المرتفقين، وأيضا يستفيد منهم الوطن من خلال مساهمتهم في الحد من انتشار جائحة "كوفيد-19".

قطاع النقل عموما حتى هو راه كانت حوارات، سلسلة من الاجتماعات، سلسلة من الحوارات مع النقابات المهنية ومع المهنيين ومع الهيئات المهنية اللي تم فيها وضع دفاتر التحملات وأيضا وضع عددا من الإجراءات الأخرى من غير دفتر التحملات لمواكبة هذا القطاع باش

يمكن يتجاوز الإشكالات الضاغطة التي فرضتها جائحة "كوفيد-19". راه كان ذاك الشيء مضني، وصعب ومتعدد، ولكن الحمد لله نجحنا فيه.

قطاع التجارة هو أيضا الحمد لله كانت حوارات متتالية، وتتشكر المهنيين في هذا المجال، التجار راه هوما عصب الحياة فيما يخص إيصال جميع المواد اللي كيحتاجوها المواطنين، تجار القرب بالخصوص، وأيضا التجار الآخرين كلهم بالجملة وغيرهم كلهم والحمد لله كانت مشاركة قوية في حوارات من خلال الجمعيات المهنية ديالهم، ليس فقط وطنيا، واحنا كنوعولو كثيرا أيضا على الحوارات الإقليمية والمحلية، ولأن أحيانا كتلقى واحد الحاجيات خاصة بصنف معين من الأسواق، صنف معين من التجار، صنف معين من الأنشطة، صنف.. أمكنة معينة، فلذلك الحمد لله أدت إلى واحد النتائج مهمة من خلال عدد من الإجراءات المتعددة، سير الإجراءات كلها أشادت الحمد لله هذا القطاع ديال التجارة وفات باش نتجاوز هذه المرحلة الصعبة ديال جائحة "كوفيد-19".

لكن، هناك جانب ثالث أريد أن أتوقف عنده، اللي هو التشاور مع مختلف الفئات المعنية بتعميم التغطية الصحية، ذلك أنه في إطار توسيع الحماية الاجتماعية، عملت الحكومة على فتح المشاورات مع مختلف الفئات المعنية بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون الآخر بإحداث نظام المعاشات بالنسبة لهذه الفئات من المهن الحرة.

ونتيجة عدد من المشاورات التي أسفرت عن إصدار المراسيم الخاصة بعدد من الفئات: العدول، القوابل، المروضين الطبيين، المرشدين السياحيين، المفوضين القضائيين، الأطباء، المهندسين المعماريين، النساخ، التراجمة المقبولين لدى المحاكم، وهناك مراسيم الآن تقريبا في مراحل الإعداد الأخيرة لعدد من الفئات الأخرى، وتواصلت الحكومة بشكل جدي المشاورات مع الفئات المتبقية لتسريع انخراطها في نظام التغطية الصحية الأساسية، سواء تعلق الأمر بالفئات المعنية بالاتفاقيات الثلاثية التي وقعت يوم 14 أبريل 2021 أمام جلالة الملك حفظه الله، والتي تهتم التجار والحرفيين والمهنيين ومقدمي الخدمات المستقلين، وأيضا نظام المقاول الذاتي، نظام المحاسبة، وهاذو كلهم خاضعين للمساهمة المهنية الموحدة، وهي فكرة المساهمة المهنية الموحدة في حد ذاتها كانت نتيجة الحوار مع المهنيين، قبل هذالك المناظرة الضريبية، والتي رُصدت في المناظرة الضريبية والحوارات التي تمت فيها، فهي كانت فكرة سابقة برزت مع المهنيين أنفسهم؛

ثانيا، الحرفيين ومهنيي الصناعة التقليدية؛

ثالثا، الفلاحين، وأيضا الفئات الأخرى التي اللي هي المهن المنظمة، والتي إن شاء الله الفئات المتبقية ستشملها.

ويمكن أن أقول بأن الحوار لا يزال مستمرا إلى اليوم مع هذه الفئات

الجائحة، على الرغم من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، كانت دائما تعطي للحوار واحد الأهمية.

وبالتالي فهذه أعطتنا عدد... سيل من الإجراءات، التي أفادتنا بعد ذلك في مواجهة هذه الجائحة وفي مواكبة هذه القطاعات.

أريد أن أشكر جميع هاذ الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمهنيين وغيرهم، الذين أبانوا عن روح عالية في هذه المرحلة ديال الجائحة والتي كانت صعبة، التي كانت صعبة، وأريد أن أؤكد بأن الحكومة تعتبر هاذ الشركاء جميعا شركاء أساسيين وفاعلين حقيقيين من أجل إنجاز هذه الإصلاحات الضرورية.

ما هي النتائج أو بعض النتائج ديال هاذ مختلف التدابير التي نتجت عن هذه الحوارات المختلفة؟

بغض النظر عن الاتفاق الثلاثي، والذي كان اتفاقا تاريخيا وكبيرا ومهما، والذي الحكومة كتعتبر أن الجانب اللي كيخصها وخصوصا الجانب المالي وجانب فتح الحوار في عدد من التشريعات وفت به، فإن الحوارات الأخرى المختلفة أفادت كثيرا، والإجراءات التي خرجنا منها على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي والتي اخذات الطريق ديالها إلى التنفيذ، استطاعت تمكنا من نجاحات مهمة في مواجهة الجائحة، نجاحات عامة في مواجهة الجائحة، انتوما كتعرفوها، ولكن نجاحات خاصة مرتبطة بقطاعات معينة.

أولا، أول نجاح هو أننا استطعنا نوقعو برامج تعاقدية لدعم قطاعات معينة وإقلاعها بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا والتي ما تزال متضررة، وأنتم تعرفون بأن عدد من عقود برامج وقعت، واخا انتهينا من الدعم في يونيو، إلا أن التعديل اللي دخلنا في المرسوم بقانون يقضي بأن القطاعات الأكثر تضررا تبقى نفس الإجراءات الدعم ديالها لدعم الأجراء ديالها بالخصوص أو المواكبة.

وبالتالي، فاحنا اليوم عندنا عدد من عقود برامج تهم القطاع السياحي وتهم متعهدي الحفلات والملتقيات، تهم قطاع الترفيه والألعاب، تهم قطاع الصحافة، تهم الصناعات الثقافية والإبداعية، تهم القاعات الرياضية الخاصة، تهم دور الحضانة وتهم أرباب المطاعم وكلمهم بطبيعة الحال يستفيدون، وهاذ الإجراءات ديال الدعم المتعلقة بهاذ عقود البرامج الثمانية أخيرا زدنا مددناها حتى لـ 30 يونيو 2021، كانت تنتهي في دجنبر ومن بعد مددناها إلى 2 أبريل، من بعد مددناها إلى 30 يونيو 2021، وهذا ناتج عن الحوار المستمر الذي أجريناه مع هذه الجهات ومع غيرها.

ثانيا، الإجراءات التي اتخذت بالنسبة للمقاولات، الحمد لله هذا أدى إلى أنه على الرغم من ظروف الجائحة الضاغطة عالميا ماشي فقط وطنيا، وإلى الضغوط التي كانت على المقاولات في هذا المجال إلا أن معدل إفلاس المقاولات سجل سنة 2020 انخفاضا بـ 22% بالمقارنة مع إفلاس المقاولات سنة 2019، هذه إحصائيات رسمية موثقة، وأيضا

نفسها أو مع فئات أخرى، لأن حتى أثناء التنفيذ كيبقى الحوار مستمر في تجاوز إشكالات التنفيذ، كنجي كتنفذ واحد الإجراء اللي هو متفق عليه، ولكن أحيانا كنتفاجأ ونتيجة ظروف الجائحة من جهة أو نتيجة بعض العوائق العملية التي تبرز في الطريق، تحتاج إلى حوار مستمر باش نلقاو الحلول لهذه الإشكالات وهذه العوائق، وهذا ما نحن مستمرين فيه إن شاء الله، وغادي يمكن هذا الورش الواسع وهذه الثورة الاجتماعية، والتي أعلن عنها جلالة الملك، وخصوصا في المرحلة الأولى ديال تعميم التغطية الصحية في 2021-2022 إن شاء الله باش نتجاوزو 95% من التغطية الصحية في آخر هذا الورش.

أريد أن أشير إلى نقطة كنت أشرت لها في البداية، ولكن عاود نرجع لها، أريد أن أقول بأنه بسبب ظروف الجائحة، وفي مارس 2020 كنت قد عقدت شخصا مع الأحزاب السياسية بجميع أطرافها الممثلة في البرلمان وغير الممثلة ومع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية وأيضا مع غرف التجارة والصناعة ومع عدد من الجمعيات المهنية التي تمثل المهنيين الأكثر تمثيلية للمهنيين، كنت عقدت سلسلة لقاءات تشاورية، الهدف منها هو استجماع الآراء والأفكار والاقتراحات كيف يمكن أن نواجه ظروف الجائحة، وفعلا كنا توصلنا في رئاسة الحكومة بـ 23 مذكرة من قبل هذه الهيئات، ويمكن أن أقول أن هذه المذكرات كان بعضها سببا في أن بعض الاقتراحات اخذينا بها.

فلذلك، هناك سلسلة من الاقتراحات التي وردت في تلك المذكرات والتي وجدت طريقها إلى التنفيذ بعد ذلك، وهذه الاقتراحات التي وردت من هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين والفاعلين المهنيين، والتي التزمت الحكومة بتطبيقها في الأخير هي مرتبطة إما بمواجهة انتشار الوباء أو بالتقليل من التداعيات ديال الجائحة وتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي.

وأخيرا، أريد أن أشير إلى أن الحوار مستمر أيضا مع عدد من المهنيين ومن الهيئات المهنية المتضررة من جائحة "كوفيد-19"، ذلك أنه صحيح يمكن أن أقول بأن رئاسة الحكومة قد توصلت من مارس 2020 إلى مارس 2021 بما يزيد عن 550 مذكرة أو مراسلة، من غير هاذوك المذكرات التي قدمت بعد حوارات مباشرة، هاذو هيئات، جمعيات، مؤسسات، نقابات... إلخ، بطبيعة الحال تضم شكايات وتضم سيلا من المقترحات العملية المختلفة، ومن غير المراسلات أيضا التي وصلتنا من قطاعات اقتصادية مختلفة أيضا، ماشي فقط مهنية واجتماعية، هذا كله احنا نرصده، أنشأنا خلية خاصة لتتبع ودراسة هذه المذكرات والمراسلات أو دراسة وتتبع الشكايات، إن كانت القضية تتعلق بالشكايات، ودراستها بكامل العناية، بكامل المسؤولية والتفاعل معها.

بطبيعة الحال، دائما كنسقو مع القطاع المعني، كنرسلو نسخة إلى القطاع المعني، كنبقاو متابعين لنعمل، إما بعدها كتكون أساس ديال لقاءات تواصلية مباشرة إما في رئاسة الحكومة أو في القطاعات المعنية، وبغيت نشكر عدد من القطاعات لأن كانت معبأة على الرغم من ظروف

واعون بهذا ولكن استطعنا أن نتفادى الأسوأ واستطعنا أن نخفض هذه التأثيرات السلبية إلى الحد الأقصى.

وأريد أن أقول، مرة أخرى، بأننا ملتزمون بالمضي في هذه الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة، من خلال الحوار مع مختلف الشركاء، سواء كانوا شركاء اجتماعيين أو كانوا شركاء مهنيين أو كانوا شركاء اقتصاديين، لأننا نعتبر بأن هذا الحوار المستمر هو دعامة أساسية لترسيخ البناء الديمقراطي ببلادنا ولتوطيد السلم الاجتماعي ولإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع عنا هذا الوباء وهذا البلاء وأن يوفقنا لما فيها الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن إلى مداخلات الفرق والمجموعة، تعقبيا على جواب السيد الرئيس، والكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تحية للجميع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

واحنا بصدد مناقشة موضوع الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة "كوفيد-19"، اسمحوا لي نهنا باسم فريق الأصالة والمعاصرة الطبقة العاملة والمركزيات النقابية بمناسبة تخليد اليوم العالمي للعمال، ونعبر عن تأثرنا البالغ باختفاء الأجواء الاحتفالية والنضالية المخلدة لهذا الحدث، بسبب إكراهات الحجر الصحي وما كيمثل ذلك من حرمان الأجراء ومركزياتهم النقابية من فرصة سنوية للتعبير الجماعي والمؤسسي على المطالب والانشغالات وكذلك للاحتفاء بالمكتسبات والتطلع لتعزيزها وتمييزها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

للسنة الثانية على التوالي كتخلد الطبقة العاملة عيدها الأممي، في ظل ظروف وأجواء استثنائية مرتبطة بجائحة كورونا، التي ما زالت مستمرة بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وكتبقى فئات

الحفاظ على جزء كبير من هذه المقاولات، مما مكن من استرجاع أكثر من 157.000 منصب شغل بين الفصل الثاني والفصل الرابع من نفس السنة.

وبالتالي، فإلى رجعتنا للإحصائيات ديال المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الربع الأول ديال 2021، فإنه يساوي تقريبا يزيد قليلا في عدد الشهور أو ينقص قليلا على ما هو مسجل في الربع الأول ديال 2020، معنى ذلك على الرغم من ظروف الجائحة وضغوطها إلا أن التسجيلات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقي الالتزام به نتيجة المواكبة التي كايئة ونتيجة الدعم التي كايين للقطاعات الاقتصادية المعنية، ولكن بالخصوص نتيجة واحد العملية كبيرة قامت بها الحكومة في توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الأنشطة الأكثر التي غتستافد منها البلاد في هذه الظرفية، جزء من النسيج وجهناه للكمامات، جزء من الصناعة وجهناه لذلك المحلول المعقم، (solutions hydroalcooliqes) التي كنا كنتنجو صفر (0) في مارس 2020، ولينا بعد شهرين، 3 أشهر كنتنجو 100% وهكذا، عدد كبير من توجيه النشاط الاقتصادي إلى الأنشطة المطلوبة محليا، وهذا كان فيه دعم من قبل الحكومة، دعم للمقاولة، لأن الدعم للمقاولة الموجه للإنتاج سيؤدي إلى الحفاظ على مناصب الشغل وربما إحداث مناصب شغل جديدة.

بطبيعة الحال، التدابير الخاصة بمواكبة الفئات المتضررة الهشة عرفتوه، وتحديث عليه طويلا، وهو الذي أدى إلى أن معدل البطالة في المغرب ارتفع صحيح بـ 2 نقط، ولكن بالمقارنة مع الدول الأخرى التي عانت من جائحة "كوفيد-19" يعني ما يمكنش نقارنو نهائيا، وقد أتيت بالأرقام ما عقلتش واش هنا ولا في مجلس المستشارين (المقصود: النواب)، راه جينا الدول دولة دولة، كايين 14%، 17%، 15% والمغرب 11.9% في دجنبر 2020، وأيضا على حسب الدراسة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، فإن الجهد الذي قامت به الحكومة إما عن طريق المساعدات المباشرة أو عن طريق دعم الجهود المرتبطة بمختلف القطاعات، وأيضا أظن حتى الاتفاق الثلاثي حتى هو ساهم نسبيا، أدى إلى مواجهة تداعيات الجائحة على مستوى الهشاشة والفقر، وبالتالي انخفض معدل الفقر المطلق بمقدار 9 نقط على المستوى الوطني: انتقل من 11.7% قبل تحويل المساعدات الحكومية إلى 2.5% بعد تحويل المساعدات الحكومية، وعلى التوالي 7.1% إلى 1.4% في المناطق الحضرية و19.8% إلى 4.5% في المناطق القروية على حسب إحصائيات موثقة التي أتت بها المندوبية السامية للتخطيط، وهو يعني أن جميع الإجراءات ديال المواكبة التي قامت بها الحكومة كانت لها تأثيرات مباشرة على الوضعية الاجتماعية ديال المواطنين والمواطنات.

هذا لا يعني بطبيعة الحال، معشر السيدات والسادة، أن الجائحة ما كانتش عندها تأثيرات سلبية، ما تزال هناك تأثيرات سلبية، ونحن

بالتوازي كأرضية لبلورة نموذج تنموي كيراعي كل الأبعاد وكيستحضر كل ما تم استنتاجه خلال هذه الأزمة، خاصة إشكالية الفوارق الاجتماعية والاختلالات المجالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بادرت حكومتكم منذ بداية الأزمة الصحية وفي وقت مبكر، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، بسن سياسة احترازية وكذلك بإحداث صندوق الدعم المخصص لتدبير جائحة كورونا كآلية لدعم المتضررين، خاصة الفئات الهشة التي توقفت عن العمل، والحال أن حدة التفاوتات الاجتماعية والمجالية وأعداد الفئات الهشة يجعل معظم المغاربة عاجزين عن مواجهة أي أزمة محتملة، وهما الشئ الذي اتضح جليا في لحظة زمن كورونا التي عرت عن مدى ضعف وهشاشة التغطية الاجتماعية لمعظم المغاربة العاملين بالقطاع المهيكل أو غير المهيكل أو العاطلين.

وهنا جاء الإعلان الملكي عن الثورة المجتمعية والملحمة الاجتماعية المرتبطة بتعميم الحماية الاجتماعية، والتي غادي تساهم - لا محالة - في إنشاء مجتمع أكثر تضامنا وأقل طبقية وتفاوتا وغيكون لها آثار مباشرة على اقتصادنا الوطني وعلى المواطن، وغادي تمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة المواطن، وغتمكن العمال من حقهم في العمل اللائق.

كل هذا في تحد موضوعي وإنساني للنظريات الاقتصادية التي كتعتبر أن الاقتصادي يسمو على الاجتماعي، وهنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، فإن حكومتكم مدعوة لاستلهاهم العبر من نبل مقومات وتوجهات الفلسفة الإنسانية والاجتماعية لجلالة الملك، من خلال التنزيل السليم والفوري لهذه المبادرة الملكية غير المسبوقة على أرض الواقع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على عدة قطاعات اقتصادية وحيوية بالعالم القروي وبالمجال الحضري، بل وعملت على تعميق الاختلالات السوسيو مجالية، بحيث أن نسبة الفئات الفقيرة ارتفعت بفقدان الفئات الهشة لمصدر دخلها، وهما الشئ نتيجة فرض الحجر الصحي، وبالتالي مجموعة من الحرفيين والتجار والعمال توقفوا عن عملهم بصفة مؤقتة أو بشكل نهائي.

فإذا كانت إشكالية الفوارق الاجتماعية والاختلالات المجالية مزعجة قبل جائحة كورونا، فإن زمن كورونا زاد في تعميقها إلى حد صارخ، علما أن الفئات والدعم المخصص للمتضررين فهو ما شملش جميع الفئات العمرية والمهنية، وحتى الفئات المستفيدة منه فهي كتعاني من عدم كفايتو، نظرا لتعدد أفراد الأسرة وغلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الكراء والماء والكهرباء والأدوية.

الأجراء والشغيلة بجل القطاعات، الفئة الأكثر تضررا بنسب متفاوتة ومختلفة، ولولا المبادرات الحكيمة والمتبصرة والاستباقية لجلالة الملك، لكننا في وضع آخر لا قدر الله، وهنا كنضم صوتنا لصوت المركزيات النقابية الداعية للالتزام باستئناف الحوار الاجتماعي وبمأسسته، حتى يبلغ الأهداف المنتظرة منه.

هذا الحوار اللي أبان عن نجاعتو كأداة قوية قادرة على ترسيخ العلاقات الاجتماعية وتحقيق السلم الاجتماعي وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عملت حكومتكم منذ بداية الأزمة الصحية ببلادنا، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية بسن سياسة احترازية، وذلك لتفادي المخاطر الناجمة عن انتشار الوباء، من خلال الإعلان المبكر عن حالة الطوارئ الصحية كآلية وقائية واستباقية، ومن خلال تطبيق الحجر الصحي كتدبير مرحلي للطرفية الاستثنائية. ولكن كتبقى الفئات الهشة جد متضررة من فرض هاذ الحجر الصحي، والتي كتشتغل بقطاعات مهيكله وغير مهيكله، والتي تضرر داخلها كثيرا بسبب الجائحة اللي لازالت مستمرة، والتي أثرت على المنظومة الاقتصادية، بحيث مجموعة من المقاولات توقفت عن العمل وأغلقت أبوابها بشكل نهائي، في حين توقفت أخرى بشكل مؤقت، هاذ الشئ اللي أدى لتراجع الاستثمارات والصادرات وإلى انهيار أرقام المعاملات وكذلك إلى تسريح آلاف العمال، مما أثر بشكل كبير على وضعية أسرهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بكل موضوعية، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة، فإن تحقيق التنمية المندمجة والشمولية ببلادنا كيوواجه عدة إكراهات، والتي هي ناتجة عن سياسات عمومية قطاعية أحادية الرؤية، والتي ساهمت إلى حد كبير في تعميق الاختلالات السوسيو اقتصادية والاجتماعية، وهما الشئ اللي أكده جلالة الملك في خطابيه أمام هاذ البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 2017 و18 أكتوبر 2018، بحيث دعا جلالة الملك لإعادة النظر في نموذجنا التنموي وتزامن إعداد النموذج التنموي الجديد لبلادنا مع انتشار الوباء وفرض الحجر الصحي، والذي أبان عن عمق الاختلالات المعيقة لهاذ التنمية المنشودة، فهو كذلك فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، في أفق بلورة سياسة تنمية جديدة، والتي كتتركز أساسا على القطاعات الاجتماعية، من خلال تأهيل قطاع الصحة والتعليم والاقتصاد المحلي والتضامن الاجتماعي، وكذلك من خلال تنظيم الاقتصاد غير المهيكل، علما أن الجائحة بقدر ما كشفت عن انتشار الفقر والبطالة وأزمة السكن وأبان عن مدى ضعف عدة قطاعات حيوية وعدم وضوح الرؤية الإستراتيجية، فهي كذلك محطة لإعادة النظر في اختيارات وأولويات النموذج التنموي الجديد لبلادنا، والتي يجب أن يبنى انطلاقا من تشخيص الوضعية الراهنة المتسمة

السيد رئيس الحكومة المحترم،

موازة مع الورش الملكي الكبير المرتبط بالعناية بالعنصر البشري من خلال تعميم الحماية الاجتماعية، فإن حكومتكم مدعوة أكثر مما مضى إلى:

- عقلنة وتقويم وتصحيح تدخلاتها في العديد من القطاعات، وكذلك إلى التفاعل الإيجابي مع مجموعة من المقترحات، في سياق استخلاص الدروس والعبر من جائحة كورونا واستحضارها ضمن أولويات النموذج التنموي الجديد لبلادنا، ومنها دعم القطاعات والفئات المتضررة من انتشار الجائحة؛

دعم ومواكبة المقاولات الوطنية المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، باعتبارها خزان مهم للتشغيل، بحيث كتشكل 95% من نسيجنا المقاولاتي؛

- تقوية الإدارة الرقمية وتعميمها على جل القطاعات مع تسهيل المساطر الإدارية وتسهيل الولوج إلى الخدمات وتعميم تغطية شبكة الانترنت، خاصة بالمناطق الجبلية والمناطق النائية بالعالم القروي؛

- الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني للتقليص من الفوارق الاجتماعية وتحسين ظروف العيش والاستقرار والحد من التفاوتات المجالية بين الجهات وبين المدن والقرى؛

- هيكلة اقتصادنا الوطني من خلال تنظيم الاقتصاد غير المهيكل وتشجيع الابتكار ودعم الكفاءات الوطنية؛

- إعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحر، وذلك للحفاظ على التوازن، لأن اقتصادنا الوطني ضعيف وهش وعرضه التصديري محدود وغير متنوع، ولا يقوى على منافسة المقاولات الأجنبية، لا في الداخل ولا في الخارج، بحيث أن عجز الميزان التجاري لبلادنا في تفاقم مستمر مع جميع الدول بدون استثناء، حتى مع مصر وتونس؛

- ويجب كذلك مواصلة دعم صمود القطاع الفلاحي والي وصفه جلالة الملك بالقطاع الوازن والي أبان عن قوة ومناعة غير مسبوقتين أمام جائحتي كورونا والجفاف، وذلك بفضل مخطط حكومتكم "المغرب الأخضر" وبفضل الجهود الكبيرة لجنود الخفاء الفلاحين والفلاحات والعاملين والعاملات بالقطاع الفلاحي، وذلك من خلال مواصلة دعم دينامية التنمية الفلاحية في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر"، مع الرفع من الدعم اللوجستيكي المخصص للصادرات الفلاحية للتقليص من منافسة منتوجات فلاحية لدول صاعدة كمصر وتركيا التي كتستافد من وفرة مياه السقي ومن انخفاض عملتها الوطنية ومن دعم كبير، إما بشكل مباشر أو عن طريق التخفيض الضريبي؛

- إعفاء الاستثمارات الفلاحية والمدخلات من الضريبة على القيمة المضافة، في انتظار تفعيل مبدأ "حياد الضريبة" على القيمة المضافة

(la neutralité de la TVA¹) واللي كيتحمل ثقلها بشكل غير منصف وغير عادل وبشكل غير معقول الفلاحين وخاصة صغارهم، واللي دعا جلالة الملك إلى إنصافهم؛

- معالجة إشكالية شح الموارد المائية اللي كتهدد مستقبل الفلاحة بعدة مناطق من بلادنا وإنصاف فلاحي أراضي "الكيش" وأراضي "الجموع" وأراضي ملك الدولة الخاص، من خلال تمكينهم من شواهد الاستغلال في انتظار تفويتها لمستحقها؛

- التقليص من (la dette interne)، الدين الداخلي، لتمكين المؤسسات البنكية من توفير السيولة اللازمة لاستثمارات المقاولات الوطنية والحرص على المواكبة المواطنة والفعالة للمؤسسات البنكية للمواكبة.. والمواكبة المواطنة للمقاولات (les PME² et les TPE³) مع التخفيض من نسبة الفوائد البنكية اللي هي جد مرتفعة وما تتحفز على الاستثمار.

وهنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، المقاولات الوطنية تتعاني وتنتظر منكم العمل على التخفيض من نسبة الفوائد البنكية ولو بنقطة واحدة (qu'un point) من أجل واحد (la relance)، واحد الانطلاقة جديدة وجيدة لاقتصادنا الوطني.

ويجب كذلك تشجيع السياحة الداخلية والتقليص من الواردات والتشجيع في إطار "التمغرايبت" على استهلاك المنتجات المجالية ومنتجات الصناعة التقليدية وجميع منتجات بلادنا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

أخواتي إخواني،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée

² Petites et Moyennes Entreprises

³ Très Petite Entreprise

أداء نفقاتهم وأداء الضرائب، حتى الضرائب مستعدين بأديوها، السيد رئيس الحكومة، ولكن شوية بالرحمة، التخفيفات، الانتظارات؛ كلنا نتعرفو أن هاذ العام ما باعو ما شراو، شأنهم شأن باقي التجار والتجار الصغار.

أحنا ما ننقولوشي أو ما تنشجعوش على التملص من الضريبة، هذا أمر وطني ضروري، ولكن غير شوية بالرحمة، مهلو، ما يمكن ما كاينشي إجراءات ديال التخفيف والتخفيف فقط.

وبالأرقام والمعطيات، أسجل محدودية حكومتكم في تديير الجائحة، وأنا أمام وضع اجتماعي واقتصادي مقلق جدا، على نحو ما سأبرزه من أرقام صادرة عن مؤسسات رسمية، فعلى سبيل المثال لا الحصر أنا ما تنزايديش، وأنا تنشجع المعاملات اللي تدرتو، اجتهدكم وارد، وتنشوفوه وما تنبخسوش العمل ديالكم، ولكن يظل غير كافي مثل قول الشاعر:

رأيت المنايا خبط عشواء من تصب

تمته ومن تخطى يعمر فيهم.

راه بزاف اللي مازالين يئنون تحت وطأة هذه، كاين فئات اللي استافدت، الله يجازيكم بخير، كاين اجتهادات، الله يجازيكم بخير، أنا ما تنديرش السياسة على بلادي، بقدر ما أنا دوري هنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، عليكم أن تتقبلوه، أنا أراقب وألاحظ وأنبه وأحفز وأعطي رأبي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

أحنا في حزب الاستقلال ما تنديروش المعارضة من أجل المعارضة، ولكن ننقول لك برفادو درتي عمل ميزان، درتي عمل ميزان في بعض الجهات، مثلا درتي عمل جبار في التعيين في المناصب السامية، هذا يسجل لكم، ميزان، وما زلتتم تمطرون الإدارة بأطر، وما زلتتم تقمعون جزء كبير من ذوي الكفاءات، غيخاصنا ينتهي لشي حزب، واللي هو مازال يالاه هكا وهكا تيبقى هذا اللي قلنا يعمر فيهم.

أنا نتأكد، السيد رئيس الحكومة، أن الإحصاءات اللي غنقول لكم دابا راه صادرة عن مؤسسة حكومية، تراجع دخل الأسرو في قدرتها الشرائية، فقد تقلص مدخول متوسط الدخل الشهري للشريطين 50% حسب المندوبية السامية للتخطيط، فقدان 260.000 منصب شغل في قطاع الخدمات، منها 196.000 في المناطق الحضرية وفي القطاع الفلاحي والصيد البحري، 208.000 وظيفة، كما تم فقدان 61.000 وظيفة في قطاع الصناعة والصناعة التقليدية، هاذ الصناعة التقليدية في عهد الحكومة اللي كان تيتراأسها السيد عباس الفاسي، وزير الصناعة التقليدية صدر مرسوم يحث فيه المقاولين على استخدام الصناعة التقليدية في المعمار، علاش؟ باش يشجعوا الصانع التقليدي، أشنودرنا أحنا؟ (le modernisme)، هاذ التحضر راه ماشي هو، الهدف ديالنا القطاع الجيش الهائل اللي تخدم في الصناعة التقليدية خاصو ينتعش وأي دار وأي مؤسسة، خاصة المؤسسات العمومية اللي انتوما تسيروها، انتوما رئيس الإدارة المغربية، السيد رئيس الحكومة، نفرضو

والتعدالية، ومن خلاله حزب الاستقلال والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تناول الكلمة لأناقش وأبدي رأي الحزب بخصوص ما جئتم به، السيد رئيس الحكومة المحترم.

وفي البداية، لا بد أن أسجل تحفظي على ما ورد في عرضكم، والذي جاء حاملا لعدة معطيات حول ما أسميتموه بـ "التدابير الفعالة" لحكومتكم في تعاملها مع تداعيات الجائحة.

نعم، فهي أرقام ومعطيات تنطوي على قدر كبير من التأويلات ومن المناورات، المناورات السياسية.

وبتمعن فيما أوردتموه، يسجل الفريق الاستقلالي أن تدابير حكومتكم لتداعيات الجائحة كان بعيدا عما كان ينتظره المواطن والمواطن من حكومتكم بالنسبة لكل فئات المجتمع وفي كل جهات المملكة.

فخلال ما يزيد عن سنة وشهرين من تدييركم للجائحة، يظهر أن الإجراءات المتخذة من طرفكم يطبعها الارتجال والتردد وغياب النظرة الشمولية والاستباقية في التعامل مع الأزمة، فقطاعات عريضة وعريضة جدا من المجتمع وفئات ظلت خارج اهتمامكم، بالأساس أرباب المقاهي والمطاعم والعاملين فيها، وإلى اليوم لازالت تعاني من اليأس والإحباط، حتى ما تم الوعود به بأن المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سيتلقون تعويضا بـ 2000 درهم، 40 ألف ريال، هذا ظل سرايا ثم سراب، لم يتوصلوا بأي شئ، وأرددها، وأنا على يقين وباتصال مباشر مع مجموعة كبيرة من عمال المقاهي، لم يتوصلوا بتعويضاتهم، رغم انخراطهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذلك مموني الحفلات وآخرون كثيرون.

فأبي تدابير قمتم بها لهذه الفئة؟ بالتأكيد لا شيء.

وهنا أسائلكم:

ماذا قدمتم لأجراء الفنادق والحمامات والحلاقة والعاملين في قطاع السياحة بأكمله، وعلى رأسهم وكالات الأسفار والنقل السياحي والمرشدين السياحيين ومغاربة العالم، الذين ظلوا عالقين دون أية إشارة منكم؟

هذا يسجل على حكومتكم، يسجل عليها إهمالكم لفئة عريضة من المغاربة ظلوا يائسين محبطين في الخارج، السيد رئيس الحكومة المحترم.

فهل في علمكم، السيد رئيس الحكومة، أن أكثر من ربع المقاهي تم إغلاقها؟ وأن معاناتهم نتيجة قرارات إغلاق سابقة خطيرة، خاصة في شهر رمضان؟ أي ذكاء هذا في هذا التصرف؟ وأي تديير هذا، السيد رئيس الحكومة، وأنتم خير العققلين؟ النهار سادين وفي الليل نسدو، كيفاش؟ أشنوا اعطيناهم؟

فهذه الضربة كانت قاسية، وأنهم سيعانون هذه السنة كسابقها في

على قانون المالية وقبل فاتح ماي، فين احنا من المؤسسة؟ حتى اللي وقعتو على 25 أبريل مازال ما التزموش به، واش في عهدكم مازال (SMIG⁴) و (SMAG⁵) هذاك (SMAG) ديال القطاع الفلاحي 60 درهم، والبوطاغاز كتدير 40 درهم، والبطاطا والمطيشة والقطاني فايته لـ 20 درهم، واش في النهاركاين اللي يعيش بـ 60 درهم السيد رئيس الحكومة المحترم؟

شكرا.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، ما عرفتش واش خاصني ضروري نذكر بذاك الملتمس، ولكن تبيظهر لي بأنه من العبث أن أذكر به. تفضل السيد الرئيس، السي عبد الصمد، تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أستهل مداخلي بالتعبير، نيابة عن فريق العدالة والتنمية والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، عن استنكارنا للتصرف الاستفزازي الذي قامت به مملكة إسبانيا تجاه بلادنا، باستقبالها زعيم الكيان الانفصالي الذي تلاحقه جرائم ضد الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان، وهو السلوك الذي يتناقض مع علاقات حسن الجوار بيننا وبين المملكة الإسبانية، وهي مناسبة أيضا لدعوة الحكومة الإسبانية للقيام بما يلزم لتصحيح هذا الخطأ الجسيم.

ولا يفوتنا، كذلك بهذه المناسبة أيضا، أن نحبي الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني وانتصاره ضد العدوان الإجرامي الصهيوني الغاشم الأخير، كما ننوه بمواقف بلادنا، ملكا وحكومة وشعبا، في دعم الشعب الفلسطيني الأبي.

الجيبس البلدي والزليج البلدي والخشب والأشياء اللي هي تقليدية، تحفيزا وتشجيعا، خاصة في هاذ المناسبة ديال الجائحة، وقانا الله من شرها ونجا العالم كله من مأساتها.

يسجل الواقع، السيد رئيس الحكومة، أن الألاف لم يعد لهم آمال في إيجاد عمل، فمعدل النشاط تراجع من 44.9% إلى 43.5% سنة 2021، مع إغلاق عدد كبير جدا من المعامل والمصانع وما ينتج عنها من مآسي اجتماعية، لا تزيد إلا في اكتظاظ الشوارع بظواهر الإجرام والفساد.

يسجل الاقتصاد الوطني تراجعا في ساعات العمل في الأسبوع، 494 مليون ساعة إلى 394 مليون ساعة، أي بتراجع بنسبة 20%، السيد الرئيس.

وكم يؤلمني أن أرى ازدياد معدل البطالة وارتفاعها لمعدلات الفقر وأن ما تحقق من مكاسب في العقدين الأخيرين تأثر بالجائحة، وأن نرى الحكومة عاجزة على تقديم حلول عملية للوضع، فقد سجلت البطالة في نهاية 2021: 14.8%، في حين بلغت 10.5% و 10.7% و 9.1% على التوالي سنة 2017 و 2018 و 2019.

إن ما قدمته من أرقام وإحصائيات وغيرها كثير، تؤكد باللموس، ومما لاشك فيه، الدليل على محدودية ما قمتم به، ما قامت به حكومتكم من إجراءات لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، في غياب الحوار.

كم حاولت جاهدا إقناع نفسي بتحقيق ما أوردتموه في معرض جوابكم، لكن الواقع يمنعني من ذلك، إذ أنني أجد نفسي أمام أرقام مؤلمة وفشل الحكومة في الحد من جائحتها، وكيف لي أن أكون متفائلا مع انعدام الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، كما ظلتم تبشرون بذلك السيد رئيس الحكومة، مما دفعني لأن أصبح عاليا وأقول بصراحة وبالجرأة التي يتطلبها مني واجبي وخدمتي للوطن والمواطنين.

إن وعودكم تظل مجرد كلام والتزاماتكم تبقى مجرد وعود، وأن الواقع لا يعكس ما ترددونه في كل المحافل وفي العديد من المناسبات، وهي مناسبة لتأكيد موقفنا من تثمين القرار السامي لجلالة الملك في سنه للحماية الاجتماعية، هاذ الحماية اللي غتجعل واحد الثروة وثورة اجتماعية للتحسين والعناية بكرامة المواطنين؛ للأسف الذي أخشاه هو أن حكومتكم لن تستطيع التزليل السليم لهذا الورش المهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لازلنا أو لزال الشعب المغربي يحن وينتشي بالحوار الاجتماعي في عهد حكومة عباس الفاسي، رغم الأزمة، فانخفاض السلاليم، الزيادة في الأجور، انخفاض السلسلة ديال الإعفاء من الضرائب على المقاولات فين احنايا؟

هاذ الحوار الاجتماعي كان ممأسسا في دورتين قبل المصادقة

⁴ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

⁵ Salaire Minimum Agricole Garanti

السيد رئيس الحكومة،

يشكل الحوار الاجتماعي الفضاء الذي يستوعب آراء أطراف إنشاء الإنتاج الثلاث ومشاوراتهم وتبادل المعطيات والتفاوض بشأن قضايا ووضعية الأجراء والمؤسسات والمرافق العمومية والمنشآت الإنتاجية، والحوار الاجتماعي جزء لا يتجزأ من نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، ما يجعل استدامته ومأسسته أمر مطلوب كي يؤدي الدور المنوط به ويضمن مشاركة النقابات في القرارات المنبثقة عنه، لاسيما في الظرفيات الاستثنائية وفي لحظة الأزمات التي تحتاج إلى التعبئة واستيعاب جميع الحلول الاستثنائية والتحملات التضامنية للتكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد والأعباء الناجمة عن تلك الأزمات.

وعلى ضوء ما استجد في السنة الأخيرة من تداعيات اقتصادية واجتماعية، تشكلت نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة في مواجهة جائحة كورونا، انكشفت الحاجة إلى ضرورة تحديث الحوار الاجتماعي وتجديده واتباع منهجية واضحة لأعماله وإرساء مأسسة قائمة له، كي يكون له دور حقيقي في الإجابة عن التساؤلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى والإسهام في المشاريع الاجتماعية الإستراتيجية الكبرى التي تعترم الحكومة القيام بها وبلورة تعهدات اجتماعية كبرى وطنية وقطاعية.

وإذ نؤكد أن المؤشرات والأرقام المسجلة في مجالات مختلفة ودون الالتفات للتقييمات السلبية الصفرية، رغم الظروف الصعبة، هي دليل على المجهود الذي بذلته حكومتكم في مواجهة هذه الأزمة، والمجهود المالي وانعكاس المال المترتب عن هذه الإجراءات.

ورغم ذلك، فإن ذلك لا يثنينا في فريق العدالة والتنمية والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عن تسجيل بعض الملاحظات وتقديم بعض المقترحات المتعلقة، خاصة بدور الحوار الاجتماعي ومأسسته وأثار ذلك على المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الحوار الاجتماعي في سياق الأزمة الحالية والتحديات التي تواجهه، والسؤال المهم:

- كيف يمكن للحكومة أن تصون وتعزز استخدام مؤسسات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في سياق الأزمة الناجمة عن تداعيات "كوفيد-19"؟

وتتمثل عناصر الإجابة عنه في:

- جعل الحوار الاجتماعي فرصة لمواجهة الأزمة، من خلال جعل المؤسسات الثلاثية الأساسية التي ينطلق منها التوافق الوطني حول البرامج الاستثنائية والخطط المتخذة في مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها الأزمة، ودعوتنا لفتح المشاورات بشأن التوجهات المعتمدة في قانون المالية، قبل عرضه على البرلمان،

وتعزيز المقاربة التشاركية في الإصلاحات الاجتماعية الكبرى؛

- تفعيل مخرجات وقرارات اجتماعات المؤسسات الوطنية التي تمثل البناء المؤسساتي للحوار الاجتماعي ببلادنا، ومنها بالأساس "مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية" و"مجلس المفاوضة الجماعية" و"المجلس الأعلى للتعاقد" وإشراك "المجلس الأعلى للوظيفة العمومية" في المشاورات التي تهم التغييرات المرتقبة على عمل وأداء الإدارات العمومية، ولاسيما مشروع الإدارة الإلكترونية.

لقد أبانت أزمة كوفيد وأثرها الاقتصادي واتخاذ بعض المقاولات لإجراءات تعسفية في حق الأجراء، في غياب آلية المفاوضة الجماعية وبطريقة غير مفهومة، مستغلين الظرفية التي تمر بها بلادنا للقيام بعملية تسريح العمال والتخلص ممن كانوا يشتغلون خارج الضوابط القانونية، دون تمتيعهم بحقوقهم التي يخولها لهم القانون، وهو ما يتطلب:

- قيام الحكومة بترتيب المسؤولية الاجتماعية على هذا النوع من المقاولات وتبعية أعمال المقاولات للمفاوضة الجماعية كآلية قانونية من شأنها إرساء الحلول المتوافق عليها للإشكالات التي تفرضها مثل هذه الوضعيات، وعقلنة العلاقة بين أطراف الإنتاج وضمان الاستقرار الاجتماعي داخل المقاولات؛

- تعزيز سياسة تفتيش الشغل الهادفة إلى إنفاذ القوانين وضمان شروط العمل اللائق وإرساء التدابير الوقائية ومقتضيات الصحة والسلامة المهنية، ومن خلال جهود إنجاح المفاوضة الجماعية وتقديم الاستشارة اللازمة لأطراف الإنتاج؛

- تفعيل الحوارات القطاعية لحل المشاكل والاستجابة للقضايا المطالبة الفئوية التي لازالت عالقة والمطروحة في قطاعات الوظيفة العمومية، كالتعليم والجماعات الترابية والصحة وغيرها من القطاعات، وكذلك المؤسسات العمومية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن التحديات التي يواجهها الحوار الاجتماعي وتقوية دور العمل النقابي وترشيده، نوجزها في الآتي:

أولا، لأننا نؤكد أنه ما تزال هناك العديد من الصعوبات التي تقف أمام الأدوار الحقيقية التي يجب أن يلعبها الحوار الاجتماعي للترقي إلى مستوى المشاركة في النقاش الوطني حول السياسات الاجتماعية وبعض السياسات الاقتصادية، مكتفيا بدور محدود يتمثل في القضايا الآتية وردود الفعل ومحاولة الإجابة عن بعض المطالب المطروحة عليه، ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- التحدي الأول: محدودية الانخراط النقابي ووجود نسيج لجمعيات فئوية، يتوسع يوما بعد يوم غير معني بالحوار الاجتماعي والقطاعي، وهو

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مما لاشك فيه أن جائحة كورونا، بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، كشفت حقيقة الوضع الاجتماعي ببلادنا، وبالتالي كشفت محدودية السياسات العمومية المنتهجة لتدارك الخصائص التنموي الجهوي والمجالي والاجتماعي المنشود، بحيث لم يعد مجديا مناقشة مدى مصداقية الأرقام والمؤشرات المتضاربة والمطبوعة بتشاؤم مؤسسات "بنك المغرب" و"المنذوبية السامية للتخطيط"، وبتفاؤل حكومي غير مبرر، ليبقى الواقع أكبر شاهد على أن مغرب اليوم يحتاج إلى نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي جديد، يصنع القطيعة مع ثقافة توزيع الثروة بدل الاجتهاد لإنتاجها.

مغرب يؤسس لثقافة دستورية جديدة، تربط المسؤولية بالمحاسبة، ويسعى فعلا للعدالة المجالية والاجتماعية، مغرب ينتصر لمؤسسات قوية ومنسجمة، بنخب سياسية قادرة على معانقة المغرب الدستوري الجديد، بقيادة ملكية حكيمة وشعب صبور ووطني صادق.

مغرب اليوم، السيد رئيس الحكومة، لم يعد في حاجة إلى نخبة تعيش بازواجية المواقف، نخبة مترددة بعد مرور عشر سنوات على تنزيل أحكام الدستور، ليس كنصوص قانونية فقط، بل كثقافة وسلوك في تدبير الشأن العام.

مغرب اليوم والغد، السيد رئيس الحكومة، يتطلع إلى تناوب ديمقراطي، يفرز حكومة منسجمة في مرجعياتها السياسية ومعارضة قادرة على صناعة البدائل. مغرب بوسائط مؤسساتية قادرة على تجديد ذاتها وخطابها وأدوات عملها حزبيا ونقابيا، لتكون في مستوى تطلعات الرؤية الملكية الإستراتيجية والطموحات المشروعة لمختلف فئات الشعب المغربي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ونحن مقبلون على نهاية الولاية الحالية، فتطلعنا إلى إقدام الحكومة على عرض حصيلتها على البرلمان بمجلسيه، بغية تحديد مواطن القوة ونقط الضعف وتقويم موضوعي للخيارات الحكومية

ما يتطلب إقرار قانون النقابات، بما يمكن من تنظيم الحقل النقابي وعقلنته وتحديد التمثيلية القطاعية والمجالية والجهوية وإعادة النظر في المعايير المعتمدة، ولاسيما التفاوتات الموجودة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإحداث آلية جهوية للمفاوضة الجماعية وإحداث لجن جهوية للبحث والمصالحة؛

- التحدي الثاني: نقص الثقة في الحوار الاجتماعي بسبب عدم الالتزام الفعلي للأطراف أحيانا وعدم التمكن من وقف الانتهاكات التي تطال الحرية النقابية وحق التنظيم النقابي، وهو ما يستوجب اتخاذ إجراءات حازمة تضمن ممارسة الأجراء لحقوقهم الأساسية وإعطاء دور حقيقي لتمثيلية الأجراء داخل المقابلة، والالتزام الفعلي بالهيكل الثلاثي للحوار الاجتماعي ونتائجه، والرفع من دور الحوار مع القطاعات الحكومية والقطاعات الإنتاجية الوطنية وإبرام للاتفاقات الجماعية القطاعية الثنائية؛

- التحدي الثالث: الرفع من الدور الاقتراحي النقابي من خلال تقديم الدعم الحكومي للنقابات في مجال التأطير لتعزيز القوة الاقتراحية الاجتماعية، بما يعزز من دورها في الإسهام من صياغة الاستراتيجيات الوطنية الاجتماعية؛

- التحدي الرابع: يتمثل في رؤية الحكومات للحوار الاجتماعي، عملية تستهلك الكثير من الوقت وتؤخر القرارات التي تتطلب تنفيذا عاجلا، لكن التجارب تظهر أن الوقت المستهلك في الحوار الاجتماعي الجاد لتحقيق توافق اجتماعي هو استثمار يفضي إلى دعم اجتماعي وسياسي أوسع للإصلاحات الضرورية وللحلول والإجابات عن التساؤلات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة؛

- التحدي الخامس: المسؤولية الاجتماعية للفرقاء الاجتماعيين، نقابات ومشغلين، في الأجندة الاجتماعية والاقتصادية للسنوات المقبلة، التي قد تكون آثار جائحة كورونا بارزة فيها، وهو ما يلزم الأطراف بمفاوضات متواصلة لتفادي أي نزاعات اجتماعية وعدم استقرار اجتماعي، دون التموثق في خانة العرقلة، بخلفيات غير اجتماعية أو سياسية، قد تضر بفعاليتات الحوار الاجتماعي بشأن التوجهات والاختيارات الوطنية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

- وأخيرا، التحدي السادس: توسع القطاع غير المهيكل والتواجد النقابي الضعيف به يجعل قضاياها وإشكالياتها خارج فعاليتات الحوار الاجتماعي، وهو يقتضي دعم النقابات لتوسيع تواجدها به وتأطير العاملين به وخلق تنظيمات وتمثيليات بهذا القطاع، بما يساعد على الإدماج التدريجي له ويساهم في الاستقرار الاجتماعي.

تلکم كانت أهم مقترحاتنا بشأن هذا الموضوع، السيد رئيس الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ترجمة الاتفاقيات الجماعية ماديا وعلى أرض الواقع والعمل على الخروج من نفق الحوار الاجتماعي القطاعي والفئوي، خاصة في ظل الأزمة البائسة التي عمقت الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية المتجذرة أصلا، معبرين في هذا الإطار عن طموحنا الحركي إلى أن يضع النموذج التنموي الجديد والمنتظر حدا للممارسات السياسية المتجاوزة، ويؤسس لبدائل كفيلة برسم أفق المغرب الدستوري الجديد، المؤطر بالرؤية الإستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والهادفة إلى بناء مغرب الإنصاف المجالي والاجتماعي، مغرب الوحدة في التنوع، مغرب فخور بسيادته وبجهته الداخلية القوية، مغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، المستشارتان المحترمتان،

سعيد بتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار للتعاطي مع موضوع بالغ الأهمية ذي أبعاد متعددة، نزولا عند رغبة زملائنا النقابيين، وهو ما يضيف على مجلسنا الموقر التمييز. يتعلق الأمر بملف الحوار الاجتماعي الذي يعتبر ملفا محوريا بطابع جد خاص، يمكن من خلال خلاصاته استجلاء مدى قدرة مؤسساتنا الوطنية، وعلى رأسها الحكومة وكافة الشركاء الاجتماعيين و"الإتحاد العام لمقاولات المغرب"، على تدبير الشأن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ببلادنا.

وأود بهذه المناسبة أن أشكركم، السيد رئيس الحكومة، على قبولك التجاوب من أجل الجواب على هذا السؤال المحوري الهام الذي سيمكننا من تقييم عمل الحكومة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ومدى تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه داخل الحوار الاجتماعي طول مدة ولايتها، مع التأكيد على ضرورة مأسسته.

وبالمناسبة، لا بد أن أنوه باللقاء التاريخي الذي عقده جلالته الملك، حفظه الله، مع كل النقابات، حيث أشركها جلالته في إعطاء انطلاقة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وهو مؤشر إيجابي يؤكد على أن هذا الاهتمام الملكي السامي ليس عبثا، وإنما هي فنانة جاءت من أعلى سلطة في البلاد، لتؤكد بأن النقابات تعد أحد الركائز الأساسية

المعتمدة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وذلك احتراما للدور الرقابي للبرلمان، ولحق المواطن في معرفة المنجزات، وإعمال المحاسبة الشعبية، خاصة ونحن مقبلون على محطات انتخابية لتجديد مختلف المؤسسات المنتخبة المهنية والجماعية والجهوية والتشريعية.

بلادنا اليوم، السيد رئيس الحكومة، تحتاج كذلك إلى خطاب سياسي جديد يقنع الأجيال المقبلة، بوسائط تجعل الوطن فوق كل اعتبار، وتدعم المغرب في معاركه الدبلوماسية ومعاركه الوطنية العادلة والمشروعة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مغرب اليوم والغد، يتطلع إلى إعادة النظر في المفهوم الضيق للحوار الاجتماعي بمعادلاته الانتخابية المحدودة، لأن مساحة المطالب الاجتماعية اليوم والديناميات الاجتماعية المتسعة مجاليا خارج المؤسسات تستدعي إعادة النظر في الطابع التقليدي للحوار الاجتماعي المحصور في "النقابات الأكثر تمثيلية"، علما أن هذه التمثيلية تظل محدودة في ظل ضعف التأطير والتأثير على الشارع الحافل بحركات احتجاجية، منبثقة خارج الوسائط الحزبية والنقابية والجمعوية، التي لا يخفى ضعفها في ظل لجوء المجتمع إلى إفراز ذاتي لديناميات وتنسيقيات مجالية وقطاعية خارج الوسائط التقليدية، وبمطالب جديدة ذات طابع اقتصادي واجتماعي وذات الصلة بمطالب التنمية المجالية غير المتوازنة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بلادنا اليوم في حاجة إلى حوار مجتمعي موسع بدل حوار اجتماعي مصغر ونخبوي ضيق، حوار مجتمعي يشرك جميع الحساسيات والديناميات المجتمعية، وينتصر لمغرب المؤسسات بعيدا عن الفئوية والمصالح الخاصة وهم التمثيلية غير الحقيقية.

على هذا الأساس، نستفسركم، السيد رئيس الحكومة، عن السر في عدم عرض القانون التنظيمي للإضراب، رغم أهميته كإطار لربط الحقوق بالواجبات وأساس لترسيخ السلم الاجتماعي في احترام تام للحريات، وهو ما يعتبر مخالفة صريحة للدستور، خاصة في مادته 86 التي تفرض صدور جميع القوانين التنظيمية قبل سنة 2016.

وبنفس الهاجس، نستفسركم، السيد رئيس الحكومة، عن السبب في التماطل لإخراج القانون المنظم للنقابات، باعتبارها هيئات عمومية مطالبة بالملاءمة مع الدستور الجديد، وخاضعة لسؤال ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ختاما، وبعبدا عن منطلق المحاباة، لا يمكننا إلا نحيي الجهود المبذولة على مستوى قطاع التعليم لحل مجموعة من الملفات العالقة منذ سنوات، متطلعين إلى نفس المبادرة من القطاعات الأخرى، برهان

فلولا العناية الملكية السامية التي مكنت من تجاوز الأزمة بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك نصره الله، الذي سارع إلى إحداث صندوق "كوفيد" الذي كان بمثابة البلسم على الشغيلة المغربية والطبقة المعوزة المحرومة من الدخل القار، لكان المغرب اليوم في وضعية أشد صعوبة اجتماعيا، حيث ساهم هذا الصندوق في التخفيف من آثار الجائحة على المجتمع.

فعلى الرغم من هذا القصور، إلا أننا نسجل وباعتزاز أداء مجموعة من القطاعات كالدخالية وكل أجهزتها الأمنية، الصحة بفريقيها العسكري والمدني والفلاحة والصيد البحري والصناعة والتجارة والمالية والسياحة والتربية الوطنية والإسكان والتعمير، التي دبرت ملفاتها الاجتماعية القطاعية بنوع من الرزانة وحسن التعاطي مع الشركاء الاجتماعيين، اشتغلت ليل نهار من أجل توفير الدعم وكل المنتوجات الغذائية والاستهلاكية، وتقديم الخدمات الضرورية والأساسية في انسجام مع ظروف الجائحة.

إن ملف التشغيل يعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه بلادنا، لكن مرة أخرى نتأسف لكون الحكومة لم تولي الأهمية اللازمة لهذا القطاع، من خلال منظور شمولي يسمح بتجاوز الإشكاليات العميقة التي يعاني منها.

فلولا النتائج الإيجابية التي حققتها بعض القطاعات المنتجة في هذا المجال، لكننا اليوم أمام أزمة تشغيل خانقة، حيث نسجل غياب دينامية حكومية في البحث عن حلول بديلة للتشغيل التقليدي وعدم قدرتها على تشجيع المبادرة الفردية والتشغيل الذاتي، بحيث أن هاته الإستراتيجية لا يمكنها أن تنجح دون تنزيل آليات إنتاج الثروة الغائبة اليوم وغير المتوفرة بالشكل الذي نستطيع معها إنهاء معضلة البطالة.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو جميع الفاعلين، كل من موقعه، وفي إطار النموذج التنموي الجديد الذي سيتم تقديمه قريبا أمام النظر السديد لجلالة الملك، إلى ضرورة الانكباب على وضع استراتيجية وطنية للتشغيل متوافق بشأنها وقادرة على استيعاب القدرات والكفاءات التي تزخر بها بلادنا، مع تبني سياسة اجتماعية تحفظ السلم الاجتماعي، طالبين باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة التعجيل بتعديل مقتضيات مدونة الشغل وإخراج القانون التنظيمي للنقابات وقانون الإضراب، لتعزيز ترسانتنا القانونية وإقرار التدبير الشفاف والنزيه داخل هاته المؤسسات، في إطار جهد جماعي يتعالى على الحسابات الضيقة والخطابات الشعبوية، ويضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

شكرا.

للعب دور الوساطة بين الشغيلة والحكومة لتحقيق السلم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية التي نناضل جميعا من أجل تحقيقها، كل من موقعه.

ولا نفوتني الفرصة لكي أهني، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، الشغيلة المغربية بمناسبة تخليدها لفتح ماي الذي مر للسنة الثانية على التوالي في ظرفية استثنائية تتسم باستمرار الأزمة الصحية المرتبطة بتفشي وباء كورونا، الذي فرض إيقاعه على مختلف مناحي الحياة، حيث أفرز مجموعة من الإشكالات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي ألقت بظلالها على الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة.

وأغتنم هذه المناسبة للتنبؤ بنضالات العاملة المغربية والعامل المغربي الذين حققوا العديد من المكتسبات المشروعة، جاءت تنويجا لنضالات متواصلة للشغيلة المغربية، معبرين عن مساندتنا المطلقة لكل قضاياها العادلة، دفاعا عن مصالحها المادية والموضوعية، مبرزين في هذا الإطار دور مختلف النقابات الوطنية التي تعمل منذ عقود على تأطير الطبقة العاملة في تحقيق كل هذه المكتسبات والانخراط بشكل إيجابي وبكل روح وطنية في إنجاز مختلف الأوراش التنموية التي تعرفها بلادنا، رافضين في المقابل كل أساليب التبخيس والعدمية التي تنهجها بعض مكونات الفعل النقابي لأهداف تجاوزها التاريخ وأصبحت لا تليق بمغرب القرن الواحد والعشرين، مؤكدين على ضرورة إعادة النظر في طبيعة الخطاب ومضمونه وتجديد النخب النقابية وفتح المجال أمام طاقات شابة متجددة ومنتورة تعيد للعمل النقابي وهجه وديناميته، والنضال سويا للقضاء على ظاهرة التنسيقيات التي أخرجت الفعل النقابي عن سكوته الصحيحة، لا نعرف إلى اليوم من وراءها، حيث أصبحت هذه التنسيقيات تستغل مطالب اجتماعية واقتصادية لخدمة أجندات غير معروفة، ظهرت مع الوقت في الريف وجrada.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وإذ نوه بالحصيلة الحكومية في مجموعة من القطاعات التي أمنت بالحوار الاجتماعي كآلية ضرورية ومفتاحا للحلول، أدى إلى إفراز عمل جاد ميز أداء هاته القطاعات خلال السنوات الماضية، إلا أننا نأسف لكون ملف الحوار الاجتماعي لم يعرف تنزيل سياسة إرادية جماعية للوقوف على التحديات الحقيقية التي تعيق التنمية الاجتماعية في شموليتها، مسجلين غياب إرادة فعلية لحل مشاكل هيكلية تعرفها قطاعات حكومية، مع الأسف تعاني اليوم لعدم قدرتها على تأسيس الحوار الاجتماعي رغم وجود نقابات وأطروطنية داخل هياكلها قادرة على التجاوب بمسؤولية وفعالية في تدبير هذا الملف.

مع كامل الأسف، غابت الإرادة الجماعية والقدرة على التعاطي بشمولية مع المطالب المشروعة للشغيلة المغربية، الشيء الذي جعل السلم الاجتماعي ببلادنا على المحك، وبخاصة خلال فترة الجائحة التي وثقت لمجموعة من النواقص داخل عدد من القطاعات.

السيد الرئيس،

الحوار الاجتماعي كتراكم وطني، حققنا منذ منتصف التسعينيات في إطار الانفراج السياسي الذي عرفته بلادنا، والذي كان له تأثير بطبيعة الحال عن الواقع الاجتماعي، والذي أنتج أول ما أنتج أول اتفاق اجتماعي، اتفاق فاتح غشت 1996، وواصلنا هذا التراكم من خلال حكومة التناوب التي كان فيها اتفاق اجتماعي أيضا وحكومة التي تلتها برئاسة السيد إدريس جطو والذي أنتج اتفاق 30 أبريل 2004 وحكومة السيد عباس الفاسي التي أنتجت اتفاق 26 أبريل 2011، والاتفاق الذي وقع تحت إشرافكم، السيد الرئيس، وهو اتفاق 25 أبريل 2019.

للأسف الحكومة الوحيدة التي لم يوقع في عهدها هذا الاتفاق وهي الحكومة السابقة، بحيث لم تستطع الحكومة أن تصل إلى توافق مع الحركة النقابية، بل بالعكس اتخذت الحكومة السابقة إجراءات قاسية في حق المأجورين، مست التقاعد، مست المقاصة، مست المحروقات، مست أيضا الأجور، لأن الحكومة الوحيدة التي لم تعرف الزيادة في الأجور.

المسألة الثانية، أن الحوار الاجتماعي هو القاعدة المركزية للسلم الاجتماعي، هل حققنا، سواء من خلال التشريعات الوطنية أو من خلال الاتفاقيات الدولية القاعدة القانونية الكافية لتنظيم ونؤطر الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؟

للأسف إذا كنا في القطاع الخاص قد استطعنا من خلال مدونة الشغل أن نضمن حدا أدنى يتوافق مع كثير من الاتفاقيات الدولية، ونخلق المؤسسات، سواء المفاوضة الجماعية، طب الشغل، إنعاش الشغل، كثير من المؤسسات، لكن في القطاع العام للأسف لحد الساعة ليس هناك تطير قانوني للحوار الاجتماعي داخل القطاع العام، لا في الوظيفة العمومية وأتحدث أصلا على الحوار القطاعي لا في الوظيفة العمومية ولا في المؤسسات العمومية ولا في الجماعات الترابية، دأبنا على أعراف خلقت تراكمات، هي التي ندبر من خلالها الحوار الاجتماعي.

الاتفاقيات الدولية أيضا لازلنا ننتظر ما تم الاتفاق عليه بتفعيل بعض مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011، خاصة اتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية والحريات النقابية، ووطنيا نسخ الفصل 288 من القانون الجنائي الذي لازال عالقا أيضا.

الحوار الاجتماعي، للأسف، رغم التراكمات التي حققناها، فلازالت هناك تعثرات، رغم ما نصت عليه مدونة الشغل حول لجن البحث والمصالحة، سواء اللجن الإقليمية أو الوطنية، فإن نتائجها غالبا ما تكون نتائج موقوفة التنفيذ، لأن ليس هناك داخل القانون ما يجبر رب العمل على تفعيل ما يتوافق عليه أو حتى الحضور في لجنة البحث والمصالحة.

الحوار الاجتماعي في زمن الجائحة والتداعيات الكبرى هناك شقان:

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

نقطة نظام السيد الرئيس؟

شعل الميكرو السيد الرئيس..

أتمنى أن تكون في إطار التسيير.

المستشار السيد مبارك السباعي:

في إطار التسيير السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

عدة مرات تتلاحظو.. تدير الملاحظة على الإضاءة ديال هديك المنصة، وللأسف لا من يجيب السيد الرئيس، فلا يعقل باش نبقاو نتحدرو باش نشوفو.. أشنوالي كايين لأن كايين الظلمة في هديك..

السيد الرئيس:

يعني الإنارة ضعيفة هنايا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

.. المنصة، عدة ملاحظات درناها، السيد الرئيس، ولكن للأسف...

السيد الرئيس:

طيب، شكرا السيد الرئيس.

نتمناو في الجلسة القادمة تكون مضاءة بالقدر الكافي.

تفضل السيد رئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدان الوزيران،

هاذ الموضوع اليوم هي فرصة لنجدد التحية لحاملي وحاملات الوزارة البيضاء، سواء في قطاع الصحة أو قطاع التربية والتكوين وكذا رجال الأمن ورجال الدرك والقوات المساعدة وقوات الدفاع المدني، التي لازالت للسنة الثانية على التوالي في الواجهة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أعبّر باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن استنكارنا للتصرفات غير المقبولة الصادرة عن دولة إسبانيا، التي نعتبرها دولة صديقة تربطنا معها علاقات سياسية واقتصادية وإستراتيجية متميزة، وذلك باستقبالها لمجرم الحرب، زعيم جمهورية الوهم، على أراضيها بهوية مزورة، دون مراعاة لقيم التعاون والشراكة التي تجمعها مع بلادنا، وكذا التصريحات غير المقبولة من أعضاء حكومتها، كما نؤكد في الاتحاد العام تجندنا الدائم للدفاع عن بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في سياق الأزمة الصحية التي مازالت ترخي بظلالها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، فقد أصبح من الضروري التعامل مع التداعيات والآثار السلبية الوخيمة بنظرة مختلفة، تستلهم مبادئها من الدروس المستخلصة خلال هذه المرحلة، والتي تميزت بصمود الاقتصاد الوطني بفضل التدابير التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية مشكورة.

ولو لم تكن هذه التدابير الهامة التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية، لكانت الأزمة أكثر وأكبر وأعظم، وبهذه المناسبة نسجل بكل ارتياح حجم القروض التي منحتها البنوك والتي ستصل إلى أكثر من 70 مليار درهم فيما تسمى "قروض أكسجين" و (relance) والتي بضمان من طرف الصندوق المركزي للضمان، بفائدات متميزة، وهاته القروض هي التي مكنت المقاولات من مزاولة نشاطها.

من جهة أخرى، ننتهز هذه الفرصة لنثمن ما قامت به بعض الوزارات في الحكومة المحترمة، التي أبانت على دينامية كبيرة بكل ابتكار وجريئة وبإلهام من خلال وضع آليات وتحفيزات لم تكن بالحسبان، وذلك بوضع ما يسمى ببنك المشاريع (la banque de projets) نتيجة تصنيع المواد التي تستورد من الخارج، والتي يقدر حجمها بأكثر من 34 مليار درهم، والتي تؤدي إلى حد الآن بالعملة الصعبة.

وأريد كذلك أن أشيد بقطاع آخروهو قطاع صناعة السيارات الذي لم يتأثر بمضاعفات الجائحة، والذي يسعى هذا القطاع إلى مواصلة ديناميته ليصل إلى أكثر من 80 مليار درهم وإلى أكثر من 100 مليار درهم في السنتين المقبلتين إن شاء الله، وهو يعتبر مصدرا لجلب العملة الصعبة.

والجانب الآخر، وكذلك أريد أن أشيد بالعمل التي قامت به الحكومة المحترمة في واحد الباب، وهو كذلك العلاقة مع المستثمرين الخارجيين، وهو على الصعيد العالمي والدولي، نريد أن نسجل بكل افتخار المستوى

الشق الأول لا بد أن نقر على أن الدولة المغربية أبانت عن وجه اجتماعي في هذه المرحلة، من خلال دعم كثير من الفئات المتضررة، ومن بينها الكثير من الأجراء، لكن أن كل ما تم لصالح الأجراء للأسف لم يتم على قاعدة الحوار الاجتماعي وقاعدة التفاوض، هو إجراء حكومي منفرد رغم إيجابياته لكنه منفرد، وهذا الإجراء ديال دعم الأجراء في الأصل هو محدود، ولكنه في النفس الآن محدود، لا يمكن أن يفي بالغرض المطلوب، وهذا لم يشمل جميع الأجراء، بالعكس كان بعض الأجراء، سواء في القطاع المنظم أو في القطاع غير المنظم لم يستفيدوا من هذا الوضع، لأن نجد في القطاع الخاص بعض أرباب العمل - لا أعمم - بعض أرباب العمل، للأسف الشديد، استغلوا الجائحة من أجل تسريح العمال وتصفية المقاول.

كذلك، العادة المترسخة في بعضهم بطرد المكاتب النقابية، وأيضا اليوم، ونحن في إطار انتخابات الأجراء، كثير من المقاولات ترفض الانتماء النقابي، ويشهد على ذلك مفتشو الشغل الذين توضع على مكاتبتهم يوميا شكايات متعددة من هاذ القبيل.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، مطلوب منا في إطار السياق الذي أبانت عنه بلادنا في إعطاء الجانب الاجتماعي أهمية أساسية في هاته المرحلة، والذي تعزز بشكل قوي بالمشروع الوطني الكبير بتعميم الحماية الاجتماعية الذي أعلن عنه صاحب الجلالة، مطلوب اليوم أن نعيد إطلاق الآلية الإنتاجية، خاصة في قطاع السياحة والمهن المرتبطة بالسياحة: الفنادق، حركة الطيران، لنعيد الحركة الاقتصادية إلى سابق عهدها، لأن الأجراء في هاذ القطاعات للأسف الشديد هوما الذين تعرضوا لأكبر ضرر في هاته المرحلة، وإعادة الإطلاق التدريجي للحركة في قطاع السياحة هو مهم أيضا وكذلك الأبنك نريد، السيد رئيس الحكومة، أن تبين الأبنك عن إرادتها القوية في الإسهام في هاته المرحلة، لأن الأبنك التي لازالت تعتاش على تاريخ الاستحقاق على (les dates des valeurs) فهي أبنك للأسف في هاذ المرحلة الصعبة هذا إشكال حقيقي.

لذلك، السيد رئيس الحكومة.. نتمنى أن تستمر..

شكرا.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الموالي، الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد العربي العراشبي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

"الحوار الاجتماعي" ومقوماته ومخرجاته يكاد يكون مذهيبا، وذلك على الرغم من التزامات بلادنا الدولية بمقتضى الاتفاقيات المصادق عليها، كالاتفاقية 98 بشأن حرية التنظيم أو الاتفاقية 144 حول الحوار ثلاثي الأطراف لمنظمة العمل الدولية، المنظمة المختصة الوحيدة الثلاثية الأطراف ضمن هيئات الأمم المتحدة، واللي كيتشرف المغرب برئاسة مؤتمرها 109، واللي كنتمناو أن يتم الاستثمار الأمثل لمخرجاته، وعلى الرغم كذلك من الالتزامات الوطنية الدستورية والاتفاقيات الموقعة مع الحركة النقابية.

فحتى في عز أزمة كورونا اللي كانت كتطلب استجابة سريعة وفعالة، مبنية على إشراك الحركة النقابية والفرقاء الاجتماعيين في مواجهة الانعكاسات ديال الجائحة، لم تخف الحكومة عدم إيمانها بالحوار وجحودها لقيمه، الحكومة لم تستطع إبداع إطار قانوني قار للحوار الاجتماعي المأسس، بل ولم تعمل حتى الآليات القانونية والتعاقدية المتوفرة، ولم تحترم التزاماتها بمقتضى هذه الآليات.

أغلب المؤسسات ديال الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، اللي جيتوبها في العرض ديالكم صورية، وحصيلتها لا يحتدى بها في غياب الإرادة السياسية لإعطاء محتوى حقيقي للديمقراطية التشاركية، بحال "مجلس المفاوضة الجماعية"، "مجلس طب الشغل"، المجالس الجهوية للتشغيل، لجان البحث والمصالحة، وقس على ذلك.

إن لائحة تهميش وتقزيم دور الحركة النقابية وحرمانها من حقها الدستوري في التشاور وإبداء الرأي والتفاوض وفق المعايير الدولية، طويلة بخصوص تدبير جائحة كورونا، بدءا بتغييب الحركة النقابية من لجنة المتابعة أو لجنة اليقظة من العضوية ديالها.

كذلك، كنا قد سجلنا وقتها موقفنا الرافض لإقصائها وحذرنا من خطورة القرارات الارتجالية وانعكاساتها على الطبقة العاملة وعموم الأجراء، وشرنا أن من بين النتائج أن الدعم المخصص لمواكبة الأجراء اللي توقفت العقود ديالهم لن يمكن من إيقاف أو وضع حد لجحافل التسريحات الفردية والجماعية للعمال والعاملات، اللي تجاوزت 600 ألف منصب شغل قار وأكثر من مليون ونصف منصب شغل، إذا ما احتسبنا القطاع غير المهيكل، وكان آخرها الناس ديال المقاهي اللي طبعوا ما لقاوش سبيل إلى تعويضهم.

وقد اتخذت الجائحة ذريعة للتضييق على الحريات النقابية وتصفية الحسابات مع النقابيين ومع المناضلين، وحتى الحكومة حاولت جاهدة استغلال الظرفية للنيل من حقوق الطبقة العاملة وشن هجوم ممنهج على الحريات النقابية، ولعل محاولة تمرير القانون التكميلي للإضراب في خرق لمنهجية الحوار، لدليل على سعي الحكومة إلى الإجهاد على المكتسبات التي راكمتها الطبقة العاملة بكفاحها المستميت.

وفي ظل تجميد الحوار الاجتماعي بالعديد من القطاعات الحكومية والإخلال بالعديد من الالتزامات الناجمة على اتفاقي 26 أبريل 2011،

الذي يتميز به المغرب في وسط المستثمرين الدوليين الذين منحوا قروضا لبلادنا بتكلفة تفضيلية ولأجل طويلة.

ونسجل كذلك لأول مرة بالحجم الذي وصل إليه الاحتياط النقدي (les réserves de change) الذي وصل إلى أكثر من 300 مليار درهم، وهذا إنجاز يبرهن على صلابة الاقتصاد المغربي.

ورغم كل هاته المجهودات لتشجيع الاستثمارات ولتقليل أضرار الجائحة، فنسجل كذلك بأن بعض القطاعات الاقتصادية التي عانت ومازالت تعاني جراء التوقيف لكل أنشطتها ما أدى إلى انكماش حاد في مواردها وتعاملاتها، وعلى رأسها السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي.

كما لا يجب أن لا ننسى الشباب حاملي الشهادات والباحثين عن فرص الشغل والعاطلين والأشخاص ذوي الإعاقة وكذا النساء اللاتي تضررن بشكل كبير خلال هذه الأزمة، سواء على المستوى العملي أو المستوى الأسري، مما أدى إلى ارتفاع كبير لنسبة العنف الأسري.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ومن جهة أخرى وفي إطار آخر، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأننا مازلنا ننتظر تنفيذ الحكومة لبعض التزاماتها في اتفاق 25 أبريل 2019، وأهمها مراجعة مدونة الشغل وإقرار القانون التنظيمي للإضراب، فمدونة الشغل الحالية لا تتلاءم وتحقيق التطور الاقتصادي الذي نطمح جميعا إليه، حيث أصبحت في أمس الحاجة إلى إدخال تعديلات على بعض مقتضياتها ذات الصلة بالمرونة في العلاقات التعاقدية، وفق مقارنة تروم تحقيق تنافسية المقاولات وحماية الحقوق المكتسبة للأجراء والحفاظ على مناصب الشغل.

وبهذه المناسبة، فإننا نشيد ونفتخر بأننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نشيد بالأدوار الهامة التي تقوم بها المركزيات النقابية، والتي تجمعنا معها علاقات طيبة واتفاقيات متعددة، ونأمل دائما في تعزيز وتطوير هذه الشراكة الهامة والمتميزة وتعزيز الحوار الاجتماعي واستمراريته، لما فيه من مصلحة جميع الأطراف.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة الآن للاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن خلافتنا في الإتحاد المغربي للشغل مع الحكومة بشأن مفهوم

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إلى كل إخواننا في مختلف المراكز النقابية وللطبقة العاملة المغربية، أصالة عن نفسي ونيابة عن كل مكونات الفريق الدستوري الديمقراطي بمجلس المستشارين، بالتهاني الصادقة بمناسبة عيدها الأمي، فاتح ماي، الذي احتفلت به الطبقة العاملة افتراضيا هذه السنة، نظرا للظروف الاستثنائية لجائحة كورونا، التي أثرت بشكل واضح وثقيل وعميق على أوضاع الشغيلة المغربية وما تحملته هذه الفئة من الشعب المغربي من معاناة كبيرة، سواء بفعل الجائحة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بفقدان فرص الشغل، مما أثر سلبا على وضعية الشغيلة الوطنية، حيث كانت ومازالت هذه الطبقة أكثر فئة اجتماعية تضررا من نتائج الإغلاق الشامل وحتى الجزئي، من أثر الركود الاقتصادي الناتج عن الجائحة، والذي أدى إلى إغلاق الوحدات الإنتاجية وإفلاس أخرى وتراجع الشغل إلى حدود كبيرة في بعض القطاعات كالسياحة والخدمات.

وبهذه المناسبة، السيد رئيس الحكومة، ندعوكم إلى إعادة إمكانية فتح الحدود الجوية، لأن هاذ القطاع، سواء رب العمل أو العاملين بها، أصبحوا في حالة يرثى لها، كذلك لأنه الأكثر تضررا، لأن مدة سنتين وهو الآن في حالة إغلاق.

فإننا أيضا، نقف وقفة إجلال وإكبار لصمود الطبقة العاملة بكل القطاعات أمام آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

وبالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، أتوجه إليكم بأن تجعلوا من أوضاع الطبقة العاملة أولى الأولويات في مخططات مواجهة آثار الجائحة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نعتبر الحوار الاجتماعي أداة ومنهجية لإدارة وتديير تناقضات وتجاذبات المصالح بين الأطراف المعنية لعملية الإنتاج، حيث أن الحوار وتنظيم مفاوضات لتعزيز آليات التواصل بين الحكومة والنقابات وممثلي المقاولات يدعم توفير شروط العمل اللائق والنمو الشامل.

وعليه، فإن الحوار الاجتماعي ضرورة ملحة غير قابلة للانقطاع ولا يمكن توقيفه، لأنه أساس كل سلم اجتماعي هو آلية من آليات تديير الأزمات وإشاعة ثقافة التضامن، الذي هو الضمانة الأساسية لرفع التحديات ورهانات الإقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية.

نحن في المغرب، بالنظر إلى المكتسبات الكبيرة للشغيلة الوطنية لوضع آليات الحوار الاجتماعي، ممأسس وداعم للإصلاحات الكبيرة التي عرفتها مدونة الشغل، والورش الحالي لإقرار نظام الحماية الاجتماعية،

25 أبريل 2019، تغاضت الحكومة عن عقد جلسة الحوار الاجتماعي لشهر أبريل، غير مكترثة بتراكم العديد من الملفات الشائكة والمستعجلة وغير أهية بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم الاحتقان الاجتماعي، ولم تجد من سبيل لمعالجة الأوضاع الاجتماعية المتردية، سوى بالتضييق على الحريات العامة وقمع المحتجين، لأنهم رفضوا إدخال الهشاشة لقطاع الوظيفة العمومية، ورفضوا القرارات التي تضرب في العمق حقوق الموظفين والموظفات وترسخ الهشاشة.

ففي الوقت الذي أكدت فيه تداعيات الجائحة أهمية القطاع العمومي، وأكدت حيوية قطاعي التعليم والصحة وضرورة الاستثمار الوطني في هذين القطاعين الاستراتيجيين، أقدمت الحكومة خارج منطق الحوار على اتخاذ قرارات تراجعية، من قبيل التثبيت بالتعاقد واللجوء إلى مهنيي الصحة من أطباء وممرضين من خارج الوطن، قرارات تضرب مكتسبات الوظيفة العمومية، قرارات يحكمها الهاجس المحاسباتي على حساب الرهان التنموي، فكيف تتصورون ضمان شروط النجاح لمشروع مجتمعي بحجم توسيع الحماية الاجتماعية لـ 22 مليون مغربي، مشروع في صلب الرهانات التنموية لبلادنا، وأنتم تتمددون في محاولتكم إلغاء دور الحركة النقابية وفي طليعتها الإتحاد المغربي للشغل؟

وما جدوى الحكامة ثلاثية الأطراف في مؤسسات اجتماعية إستراتيجية كصندوق الضمان الاجتماعي، إذا كانت قرارات مجلسه الإداري لا تحترم كقرار الزيادة في المعاشات؟

وكيف تعتمرون إيجاد الحلول الناجعة لمعضلة التشغيل والمجلس الوطني والمجالس الجهوية لتشغيل مجالس صورية، لا أقل ولا أكثر؟

إنكم، السيد رئيس الحكومة، بتجاهلكم المستمر لدور الحركة النقابية كأساس للديمقراطية التشاركية في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، فشلت مرة أخرى في جعل ظرفية الجائحة نقطة تحول في مقاربة التحديات الاقتصادية والاجتماعية ومراجعة التوجهات والاختيارات، التي أثبتت عدم جدواها، وبذلك تفوتون من جديد على بلادنا فرصة حقيقية لإعادة دينامية الاقتصاد الوطني وتحقيق مجتمع المساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية الذي نادى به الإتحاد المغربي للشغل، من فجر الاستقلال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

للشغل، دشنت أول تفاوض جماعي ثلاثي الأطراف، والذي أفضى إلى ما أصبح يعرف بـ "تصريح فاتح غشت 1996"، والذي حدد آليات الحوار الاجتماعي على المستوى المركزي الوطني وعلى المستوى القطاعي الجهوي الإقليمي والمحلي، لكن لم يتم الوفاء والالتزام من طرف الحكومات المتعاقبة بتزليل آلياته، بل عملت الحكومة السابقة والحكومة الحالية بإصرار وعزيمة منقطعة النظير على ردم والإجهاز على كل ما تحقق، وألغت التفاوض الجماعي ثلاثي الترتيب، وعوضته بالتشاور مع الحركة النقابية، وأسست لنفسها مرجعا وهو اتفاق 25 أبريل 2019.

تنصلت الحكومة من تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، وأصرت على عدم تضمينه في اتفاق 25 ماي 2019، لتؤسس بذلك إلى ثقافة وممارسة جديدة وهي توقيع الاتفاقيات مع الحركة النقابية دون الالتزام بالتنفيذ، وألغت جولات الحوار الاجتماعي في دورتين.

وفي ظروف الجائحة، كنا في أمس الحاجة للحوار الاجتماعي، باعتباره الآلية الأنجع والمناهج الأسلم لمعالجة كافة القضايا المرتبطة بمعالجة كل القضايا المرتبطة بعالم الشغل والاقتصاد الوطني والتغلب على الصعوبات المرتبطة بالجائحة، لكن الحكومة من خلال ممارستها، أكدت، فيما لا يدع مجالا للشك، أنها حكومة عاجزة عن تمثيل الصعوبات الوطنية والكونية المرتبطة بالجائحة وغيرها وعاجزة عن فهم الواقع وأوضاع البلاد والعباد.

حكومة استغللت ظروف الجائحة لتنفرد باتخاذ القرارات، دون اعتبار لتنظيمات المجتمع ولا اعتبار لتعدد وجهات النظر، انفردت باتخاذ القرار دون إشراك ولا حتى استشارة الحركة النقابية.

وسبق لنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن نهينا لهاته الممارسة وتقدمنا بالعديد من المقترحات في مذكراتنا للحكومة لكن دون جدوى، واقترحنا تشكيل "لجنة اليقظة الاجتماعية"، على غرار "لجنة اليقظة الاقتصادية"، بعد إقصاء الحركة النقابية منها، لكن دون جدوى. وغاب أو غُيب بشكل إرادي الحوار القطاعي رغم مذكرتك، السيد الوزير، إلا في قطاعات قليلة، ونؤكد لكم أن قطاع الصحة في حوار القطاعي، هناك أربع ملفات لازالت محتجزة بقطاع المالية، وكذلك بالنسبة لقطاع الداخلية الذي لم ينفذ بعد التزاماته.

غياب الحوار وتجميد آليات فض نزاعات الشغل الجماعية في ظروف الجائحة على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي، ما صرحتم به، السيد رئيس الحكومة، هناك الشيء راه ما كاينش في بلادنا، بلادنا ما كايناش الآليات لا تشتغل ولم تشتغل لا على مستوى العمالات ولا على مستوى الأقاليم في فك وفض النزاعات ديال الشغل، إقصاء العديد من الأجراء والقطاعات التي تضررت من الجائحة بسبب قرارات الحكومة، قطاع المقاهي، كما ذكره السادة قبلي، والمطاعم نموذجاً، ونذكركم أن هاذ القطاع بأجرائه لم يتوصل لحد الساعة بأي دعم يذكر.

إن تغييب الحوار الاجتماعي هو ضرب في أسس القوانين والتشريعات

ليشمل كل المغاربة، وبالنظر إلى أن كل أطراف الحوار الاجتماعي، الحكومة والنقابات وأرباب العمل، واعون كل الوعي بملاسات هذه المرحلة الدقيقة، يمتلكون حسا وطنيا تضامنيا يثمن المكتسبات الوطنية، فإننا واثقون في المستقبل بالدخول إلى مرحلة جديدة وجيل جديد من الحوار الاجتماعي بالمغرب، ليتجاوز المفاهيم التقليدية إلى مفاهيم جديدة تجعل النقابات مواكبة للتحويلات، من المطالبة والتصادم إلى القوة الإقتراحية والتفاوضية لدعم الإنتاج وتجعل من أرباب العمل والمشغلين مؤمنين بأن العامل والنقابة شريكان أساسيان في العملية الإنتاجية، والعامل فاعل محوري في النهوض بالمقاولة الوطنية واستمراريتها.

ولعل النقاش الذي سيساهم فيه الجميع عند مناقشة مشروع القانون 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية، سيشكل الأرضية المناسبة لتعميم النقاش حول وضعية الآليات الضامنة لاستمرار الحوار الاجتماعي وفعالية نتائجه.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الأسبوع المقبل غادي نحلوهاذ المشكل إن شاء الله... لا، لا، الأسبوع المقبل، الجلسة المقبلة.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إن موضوع الحوار الاجتماعي في علاقته بالتدابير والإجراءات المتخذة لاحتواء تداعيات الاقتصادية والاجتماعية، كان ينبغي أن يكون من القضايا المركزية في الحياة الوطنية وحياتنا الاقتصادية والاجتماعية، لما له - أي للحوار الاجتماعي - من ثقافة خاصة في ترسيخ ثقافة الحوار كجزء من الثقافة والممارسة الديمقراطية، والتي تلعب دورا محوريا في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع.

السيد رئيس الحكومة،

إن الاستقرار ليس شعارا نردده وقت الأزمات ووقت التوترات، وليس شعارا نردده في كل المناسبات، بل هو نتيجة لممارسة يكون أساسها الحوار والإنصات والتشارك وقبول الرأي الآخر.

إن الحركة النقابية، وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية

الوطنية، ألا وهو الدستور وتغييب الحوار هي ممارسة لا..

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى الوقت.

الكلمة الآن لأحد السيدين المستشارين المحترمين: السي عبد اللطيف أعمو ولا السي عدي شجري.

السي أعمو بضعة جمل مركزة من فضلك، في حدود الوقت الذي تعرف.

شكرا.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

مما لاشك فيه أن الحوار الاجتماعي يساعد في تماسك المجتمعات وتلاحمها، وأنه هو المدخل لتحقيق السلم الاجتماعي والبناء الاقتصادي.

اعتبارا إلى أن جائحة كورونا، زيادة على كونها صحية تمتد لتصبح أزمة إنسانية شاملة، ومن المرجح أنها مع الأسف ستسمر هذه آثارها الاقتصادية والاجتماعية لزمنا قد يكون أطول.

ومن هنا يتضح بجلاء، أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن إلا على قاعدة العدالة الاجتماعية، هذه العدالة التي يجب أن تكون أمام أعينكم، السادة الوزراء، وهذا يذكرنا بمدى أهمية ما تضعه الجائحة على المحك اليوم، ألا وهو التماسك الاجتماعي، ويظهر - حسب تقديري - أن هناك حاجة إلى ابتكار واقتراح وتطوير وتنزيل فلسفة جديدة لمعاني الإصلاح الاجتماعي أو الحوار الاجتماعي.

لقد حاولنا من خلال ما كتبناه ووضعناه بين يدي السيد الرئيس أن نقترح بعض الأشياء لا يمكن أن نجعلها أمامكم إلا في ست اقتراحات:

1. الاهتمام بتنمية المهارات والتعلم مدى الحياة كمحور لوضع الإنسان في قلب منظومته التنموية؛

2. تطوير التشغيل ووضع جيل جديد من سياسات التوظيف وتعزيز العمل اللائق في عالم متغير؛

3. تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المهيكل إلى الاقتصاد الرسمي في سياق جائحة كورونا؛

4. ضمان حوار اجتماعي تشاركي للاستجابة بطريقة مناسبة لتداعيات الجائحة؛

5. بناء مستقبل أفضل للجميع لما بعد الجائحة؛

6. التطلع إلى المستقبل بعين واثقة.

أكتفي بهذه المقترحات الستة، وهذه الطريقة - في اعتقادنا - يمكن لدينامكية الحوار الاجتماعي البناء وللأدوات وللآليات المعتمدة في مجال التشغيل، أن تساهم بمرونة المجتمع والاقتصاد والمؤسسات القادرة على بناء مستقبل أفضل وأكثر شمولية وإدماجا لمختلف الشرائح الاجتماعية.

الحوار الاجتماعي هو تقارب الرؤى، هو إجماع أكبر عدد من الفاعلين من أجل الذهاب بعيدا وتجاوز وتخطي الإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هو فلسفة بالفعل حقيقية، الدول الديمقراطية (التي) نجحت هي التي اعتمدها في تخطي عواقب الجائحة، ولقد استشعرت ذلك ونجحتم بشكل كبير في هذا المنحى، يجب أن نستمر.

ونتمنى أن تكونوا مبادرين إلى مأسسة هذا الحوار الاجتماعي وتقنينه كما قلت.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السي أعمو.

الكلمة لكم الآن، السيد رئيس الحكومة، للرد أو للتفاعل مع التعقيبات التي استمعنا لها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا جزيلاً لجميع الأخوات والإخوان، السيدات والسادة المستشارات والمستشارين الذين تدخلوا.

لكن، يمكن ما درناش كلشي، ولكن الأمور التي درناها كثيرة ومهمة.

أولا، هاذ الكتاب هذا يشمل المذكرات المختلفة التي تلقيناها، إما من المركزيات النقابية، ماشي كلهم اعطوا بالمناسبة، وإما من الهيئات المهنية وإما من الأحزاب السياسية، والتي شكلت بالنسبة لنا أساس الحوار، لأن الحوار على حسب المنظمات الدولية، وخصوصا منظمة العمل الدولية، تبادل المعلومات حوار، تبادل المذكرات حوار، تبادل الاقتراحات حوار، النقاش حوار، الجلوس على طاولة الحوار حوار، الجلوس على طاولة المفاوضات حوار، المفاوضات الجماعية حوار، كلها أشكال من الحوار، وكنديرو هاذ أشكال الحوار على حسب الموقع وعلى حسب الموقف وعلى حسب السياق، فلذلك هاذ الشيء راه.. وعاطيينو أهمية، هاذ المقترحات كلها التي جات وهذا غير منطلقات رسمية من بعد هاذيك الاجتماعات الرسمية ديال الحوار، أما 550 مذكرة الأخرى

وإقحامها في هاذ الموضوع غير سليم.

غير باش نقول على كل حال الحكومة اللي قبل منها، الإخوان ما كاينينش، الحكومة اللي قبل منها وقعت في آخر مرحلة، والحكومة اللي بعد منها نفذت، وبحسب لهذه الحكومة أنه جابت واحد الاتفاق ووقعتو 3 سنوات قبل النهاية ديال الولاية ديالها ونفذت جميع الالتزامات ديالها أثناء ولايتها، فهذه حكومة وقعت اتفاقا اجتماعيا، ونفذت الالتزامات ديالها كالاتفاق الاجتماعي، المالية المترتبة على الحكومة بوحدها، الاتفاقات الأخرى اللي فيها أطراف أخرى حتى هاذيك الأطراف حتى هي خاصها تتحاورو.

أنا ضد هاذ التأخير ديال القانون التنظيمي للإضراب، ولكن ماشي أنا اللي أخرجناه وليست الحكومة، القانون المنظم للنقابات، نقابة واحدة سلمت ملاحظاتها، وراه السيد الوزيرها هو قدامي، لماذا؟ سلمو الملاحظات ديالكم مكتوبة، باش تكون وثيقة تاريخية، أنتم لا تريدون أن تشاركوا في الحوار، هذا هو العمق ديالو.

مدونة التعاضد، ها هي عندكم في مجلس المستشارين، دوزوها، هذا أيضا قانون.

التغطية الصحية للوالدين، عارضو، عارضو وصوتو ودوزو، أما درتو البلوكاج هذا غير معقول، ليس.. لا، الحوار ماشي هو الفيتو، الحوار ليس.. هذا من مؤسسات الحوار، العكس.

السيد الرئيس:

الله يخليكم، أرجوكم، ابتعدوا عن الحوارات الثنائية.

السيدة الرئيسة الله يخليك، أرجوكم.

السيد رئيس الحكومة:

بقات لي جوج ديال النقاط، راه حضرتو، أنا ما غاديش نرد على هاذ الكلام، أعتذر، ما غنردش على هاذ الكلام، كنتعذر ندير بحال ما سمعتوش، لأن الكلام ديال العيب أنا ما كنبغيش كاع نسمعو.

أريد جوج ديال النقاط غادي نوقفو عندهم ولا 3 ديال النقاط:

أولا، وقبل كل شيء، قطاع المطاعم صدر مرسوم استفاد المشغلين ديالو برسم يناير وفبراير ومارس فعلا، والآن اللانحة ديال شهر أبريل موجودة ويتم التدقيق بالنسبة للأجراء وبالنسبة للمصرحين باش يتم الاستفادة ديالهم من القانون ديال شهر أبريل، فلذلك غير صحيح ما قيل، فهمتني؟ وها هي اللانحة ديال جميع القطاعات وشحال عدد الأجراء اللي كيستافدو، عشرات الأجراء يستفيدون شهريا، الآن في مختلف تلك القطاعات.

وبالنسبة للعجز التجاري، الأخت حضرت على العجز التجاري، وقالت عجز تجاري في تفاهم مستمر، أنا ما عرفتش هاذ العجز التجاري

أنا ما غاديش، ما يمكنش نجتمعها باش تشوفوها، لأن ذاك الشئ الحمد لله كثير، وأنا بغيت نشكر الجميع الذين ساهموا في هاذ الحوار.

ولكن الحوار راه ماشي فطرف واحد، واحد كيجاور وداير جهدو، الطرف الآخر حتى هو يدير جهدو، اسمحولي، أنا كنتأسف بالنسبة للإتحاد العام لمقاوات المغرب، الحكومة كيغطيها المسؤولية ديال القانون التنظيمي للإضراب، وأنت عارف، راه سمعتي النقابة اللي كتقول لك أنا ضد هاذ القانون التنظيمي للإضراب، جلسو بعضيتكم وتفاهمو، ديرو الحوار الثنائي أيضا، الحكومة لا يمكن هي أن تتحمل مسؤولية التناقض بين الأطراف، هاذك التناقض بين الأطراف غير فتحوه، ما كاين حتى شي نسخة في تاريخ الإضراب، الإضراب انتظرناه من 1962، وهاذ الحكومة أو الحكومة السابقة تحملت المسؤولية ديالها، لأنها مسؤولة دستورية، جابت المقترح، ناقشوه فالبرلمان وديرو التعديلات ديالكم وصوتو عليه.

أنتم أيضا، راه حتى مجلس المستشارين راه شكل من أشكال الحوار والإسهام في اتخاذ القرار، وغير صحيح، غير مقبول وصف الآليات الدستورية المنصوص عليها دستوريا، وهي هيئات فعلية وصفها بأنها آليات صورية، هي ليست آليات صورية، هذا خطاب غير مسؤول، صحيح أنه..

السيد الرئيس:

من فضلك، من فضلك.

السيد رئيس الحكومة:

أنا لا أرد على واحد، ولكن ثاني ما خصناش نبخسو الجهود التي تتم، هاذيك حتى هي آليات حوار على حسب التعاريف الدولية وكتمارسو فيها الحوار، واسمحولي راه كثيرا من الأمور اليوم كتعارضوها كاينة في تقارير رسمية وصوتو عليها وسكتو عليها في هاذيك الهيئة الدستورية. واسمحو لي وما غاديش نقول الأمثلة دابا، فهاريجي الوقت غنقول.

إلى جا المجلس الاقتصادي والاجتماعي اقترح في تقرير رسمي أو المجلس الأعلى للتعليم، وأنتم أعضاء فيه، واقترح ولم تصدروا أي بيان ولم تصدروا أي تكذيب إلى آخره، معنى ذلك هاذي معتمدة، يمكن الحكومة ما تاخذش بها 100%، ولكن إلا اخذينا بها، كنعقولو عندنا مرجعية ديال مؤسسة دستورية، هذا شكل من أشكال الحوار، والحوار ماشي حوار طرف يفرض على الأطراف الأخرى كلها، راه المجتمع راه فيه عداد من الأطراف، هاذي أطراف الرأي ديالها محترم، نتحاورو معهم محترم، احنا موجودين، ولكن في حدود ما تسمح به حقوق الأطراف الأخرى كلها.

بالنسبة لإقحام الحكومة السابقة، أنا اسمحولي، لست هنا لأدافع عن الحكومة السابقة ضرورة، فهي حكومة حازت على ثقة المواطنين بالتصويت اللي تم في 2015 و2016، ذاك الشئ دوزناه، كملناه

التظاهرات والحفلات، قطاع الألعاب والترفيه، قطاع دور الحضانة، قطاع الصناعة الثقافية والإبداعية، قطاع القاعات الرياضية، قطاع مقاولات المناولة وقطاع المطاعم والمرشدين السياحيين، هاذو كلهم.. وفق شروط بطبيعة الحال التي منظمها القانون ومنظمها المراسيم، وفق تلك الشروط، المشغلين ديالهم مصرح بهم، بطبيعة الحال، من قبل المقاولات، خاصهم هوما يجيو يصرحو بهم، كيصرحو بهم عند الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كندرسوهم كيخلصو، الآن كيخلصو شهريا، عشرات الآلاف.

بطبيعة الحال درنا القطاعات التي أكثر تضررا نتيجة القرارات ديال الإغلاق ديال الحكومة، أما التدافع في السوق والقرارات التي تضررت نتيجة الطلب العالمي، الطلب الوطني نقص، المشاكل ديال كورونا، هاذ الشيء راه كلشي في الهوا سوا، بالمناسبة. كلنا راه عندنا شوية من هاذ المشاكل، بما فيها الحكومة ومداخيلها المالية.

هاذ الإجراءات التي تدارت كان عندها أثر إيجابي على فئات واسعة من المواطنين، وحالت دون الوقوع، على حسب المندوبية السامية للتخطيط، دون وقوع 9.2% من السكان في دائرة الفقر، كما حمت 7.8% من الوقوع في دائرة الهشاشة، عندها تأثير مباشر، وهذا تقرير خاص ديال المندوبية السامية للتخطيط، درست فيه هاذ التأثير ديال الإجراءات التي قامت بها الحكومة وخلصت إلى هذه النتيجة.

أخيرا، بعض الإخوان قالو عدم تشجيع التشغيل الذاتي، أنا ما عرفتش كيفاش غادي نديرو أكثر من هاذ الشيء، "المقاول الذاتي" فاش جينا وهو نظام ناجح بالمناسبة، فاش جينا في 2016 كان 32.000 مسجلين في "المقاول الذاتي"، اليوم عندنا 233.000 تسجيل في "المقاول الذاتي"، ماشي اليوم، أي في 2020، أي آخر 2020، وبالتالي كان هناك تشجيع قوي وتزاد أكثر في ظروف الجائحة، وخصوصا أنه "المقاول الذاتي" كانت امتيازات تعطت له.

أولا، القروض ديال "ضمان أكسجين" تعطى ليه بـ 0%، تعطى ليه بـ 0%، دعما لهؤلاء.

وثانيا، درنا مرسوم خاص، دخلنا المقاولين الذاتيين فيما يخص المستفيدين من الصفقات العمومية إلى آخره، درت عدد من الإجراءات باش نمكنو الشباب يمشيويديرو هاذ المقاول الذاتي، والحمد لله نجح هاذ المشروع، وهذا من المشاريع الناجحة، لا يمكن أن نقول بأنه ما درنا والوفي هاذ المجال.

وأنا بغيت نقول واحد الملاحظة أخيرة، الملاحظات كثيرة، الملاحظات كثيرة، ولكن بغيت نقول بأن بعض الأحزاب - وأنا نقولها بكل يعني أدب وصافي - بعض الأحزاب عمرت في الحكومة، الحكومات السابقة، بعض الأحزاب، بعض، عمرت في الحكومات، أربعين سنة وهي في الحكومة، فإلى جات تهضر على الفقروتهضر على هاذ الشيء، تضرب وتقيس، لأن هي جميع السياسات تقول لي أنت عشر سنين، راه ما كاينش هنا شيء

في تفاقم مستمر، أين هو؟ يمكن تضربو دابا مذكرة الظرفية مارس 2021، (note de conjoncture) دابا تخرج ليكم، راه الحمد لله المعلومات اليوم متاحة، هاذ نسبة التغطية (le taux de couverture) التي تحسنت بـ 7.8 نقطة، بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية مارس، لتصل إلى 68.4%.

وبالمناسبة، هذا هو الجدول ديال تطور نسبة تغطية الواردات بالصادرات، وصل تحسنا غير مسبوق في تاريخ المغرب، هذا الجدول من 2007 إلى اليوم، تحسن مضطرد ليصل لأول مرة إلى هاذ المستوى ديال 68.4%، هذه أرقام صارمة، صادمة، (note de conjoncture) ضربو دابا تخرج ليكم وتأكدو من أن هاذ الأرقام ليست مختلفة، إذن هذا بالنسبة لعجز الميزان التجاري.

وأياضا الحديث عن انهيار المعاملات إلى آخره، هذا كلام غير صحيح، غير منطقي، كاي تراجع صحيح في عدد من القطاعات، وكاي كثير من القطاعات خرجو الناس للبطالة، ولكن كاي قطاعات أيضا التي تزايدو المشغلين فيها، لأن كاي قطاعات التي استاطعت تطور وتتأقلم مع ظروف الجائحة ومع التصدير، كاي القطاعات التي تغلق عليها التصدير نتيجة لأن الطلب العالمي ما بقاش في هاذ المجال، فاحنا كنساعدوها باش تحول إلى قطاعات أخرى، هنا كنفقدو وهنا كتربحو، فهي عملية ديناميكية، ولكن الحكومة قامت بأقصى ما يمكن من جهد في هاذ المجال.

ماشي معنى أن جميع الأمور تعالجات، هناك إشكالات صحيح، هناك زيادة في البطالة بسبب ظروف الجائحة، وإلا البطالة في ظل هاذ الحكومة كانت في تحسن 10.2 لـ 9.8 سنة 2018، لـ 9.2 سنة 2019، جات الجائحة بغيتو تحسبو علينا الجائحة كلها، مرحبا في سبيل بلدنا وفي سبيل وطننا نتحملو هاذ المسؤولية ديال الجائحة والمواجهة ديالها، احنا ما عندناش مشكل، راه ما عندناش مشكل في هاذ الشيء.

احنا كنجيبو القرارات الصعبة بوجهنا أحمر، ولكن كنشرحوها للمواطنين والمواطنات، وكنعرفو بأن كيتفهموها وكنعرفو بأنهم كيشوفو آش كيتهم وأش كيجري في البلدان الأخرى، راه ماشي اللعب هذا، الجائحة ليست شيئا يعني شي حاجة بسيطة، ليست حدثا عابرا، ليست إشكالا بسيطا صغيرا، إنما هو إشكال ضخمة حارت فيه الدول الكبرى، فحتى احنا حرننا فيه شوية، ولكن الحمد لله الإجراءات التي دارت بلادنا باش تواجه هاذ الجائحة كانت في مستوى التقليل والتقليل من التأثيرات ديالو.

الإجراءات الاجتماعية التي درنا متتالية من الدعم المباشر ديال 3 أشهر ديال الحجر الصحي وعشرات الإجراءات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية أيضا، تمديد دعم عدد من القطاعات المتضررة إلى اليوم، راه احنا سردنا هاذيك القطاعات، قلناها قطاع السياحة إلى اليوم عشرات المشغلين في قطاع السياحة الآن يتلقون هاذك الدعم، قطاع

وفواتير الماء بجانب العديد من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم، والتي تم تبضعها بشكل مخيف ومجحف ارتفاعا صاروخيا... في ظل بطالة متصاعدة ومقلقة لحاملي الشهادات العليا، إضافة إلى نصف مليون من عمال المقاهي والمطاعم وقطاع السياحة والصناعة التقليدية ... فاقدين لوظائفهم بفعل جائحة "كوفيد-19" وحالة الطوارئ الصحية المصاحبة لها.

وفي ظل تآكل وتدهور القدرة الشرائية للطبقة العاملة وللطبقة الوسطى، على حد سواء، ما زالت الحكومة تعتمد حوارا اجتماعيا شكليا ومناسباتيا، مما يدفع في غالب الأحيان إلى اتخاذ قرارات أحادية يغلب عليها التسرع، وتفقد للحد الأدنى من التوافق المطلوب.

فالحكومة لم تستطع ابتكار واقتراح وضع قانوني قار للحوار الاجتماعي، ولم تفلح بعد في خلق مجلس أعلى للحوار الاجتماعي ليكون فضاء مثاليا للتشاور، ويحتضن لقاءات الأطراف الاجتماعية بهدف تبادل الأفكار وبلورة المقترحات. مما كان له تأثير سلبي على عمل عدد من المؤسسات الدستورية، بما فيها البرلمان (تجميد عدد من مشاريع القوانين ذات الصلة، لعدة أشهر وأعوام). مما يدل على عدم تأكد الحكومة من جدواها، وما يترتب عن ذلك من شلل في السياسات العمومية، وي طرح تساؤلا مشروعا حول جدية عمل ونوايا الحكومة في هذا المجال.

السيد رئيس الحكومة،

نحن بالتأكيد في حاجة ماسة إلى حوار اجتماعي مؤسسي منظم ومقنن بضوابط قانونية، ويعتمد على بيداغوجية للتداول حول المشاكل المطروحة على طاولة التفاوض الاجتماعي، ولا يستجيب فقط لضغط الشارع أو للإملاءات العديدة أو لتدبير موسمي ومناسباتي.

فالأكد أن نسبة الإنجاز فيما يخص الاتفاقيات التي وقعتا الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية مع الحكومات السابقة والحالية قد لا يتعدى الثلث على أبعد تقدير. وهو ما يطرح إشكالية الالتزام والمسؤولية في التفاعل مع المطالب الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع.

وهو ما يستدعي أولا تفعيل منشور رئيس الحكومة رقم 2020.07 المتعلق بالحوار الاجتماعي بين النقابات والوزارات المعنية (التعليم - الصحة) منعا لتراكم المشاكل داخل قطاعات اجتماعية محورية، أبانت جائحة كورونا عن دورها الاستراتيجي والحساس في حماية المجتمع وتحصينه، والتي تعاني من مشاكل بنيوية وتنظيمية متراكمة لسنوات، في غياب حلول عملية ومقنعة.

السيد رئيس الحكومة،

إدراكا منا بأن الحوار الاجتماعي يساهم في تماسك المجتمعات وتلاحمها، وأنه هو المدخل لتحقيق السلم الاجتماعي والمفتاح لبناء اقتصاد صحي ومنمّج ومتناسك ومنسجم.

حزب، حزب واحد اللي ما دخلش للحكومة بهذيك الطريقة إلى آخره، أما الباقي كلشي 30 عام، 40 عام، 14 العام، 16 العام، 18 العام كلهم، بعد ذلك أنه.. لا غير اسمح لي، المغرب محتاج إلى أحزاب سياسية قوية، ولكن أحزاب سياسية مستقلة في قرارها.

المغرب محتاج إلى ترصيد الثقة بين المواطن والفاعل السياسي، وهذا لا يكون إلا بسلوك سياسي مسؤول وبخطاب واقعي وبخطاب صادق.

المغرب محتاج إلى ترصيد التوجه الديمقراطي، وليس بتمرير قاسم انتخابي غريب، مشوه لفرملة حزب معين، هذا هو المشاكل الحقيقية اللي خاصنا نواجهها سياسيا.

شكرا جزيلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا لمساهمتمكم.

ورفعت الجلسة.

الملحق: مداخلة سلمت مكتوبة لرئاسة الجلسة للمستشار السيد عبد اللطيف أعمو والمستشار السيد عدي شجري.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو والمستشار السيد عدي شجري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس المجلس،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد أثرت جائحة كورونا على الحياة العامة وفجرت الفوارق الاجتماعية وأجبتها، كما أثرت على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، وخصوصا منها المرتبطة بالمجال الاجتماعي والبيئي.

ويأتي الاحتفال بعيد العمال لهذه السنة صامتا، في ظل تداعيات هذه الأزمة، التي كشفت عن العديد من الاختلالات والنواقص في عدد من القطاعات، وخصوصا منها المجال الاجتماعي، الذي يهيم الطبقة العاملة بشكل خاص، ويمس تحديدا الفئات الهشة من المجتمع، وعلى رأسها المرأة المغربية.

وقد بادرت الحكومة، منذ مدة، إلى تجميد الأجور والتعويضات، ولجأت إلى نظام التشغيل عبر التعاقد،... في وقت عرفت فيه أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك (الزيوت، ...) وأسعار المواد الطاقية

لكنها ستنتج عقبات وحوارج إضافية يتعين تخطيها بحزم وبشجاعة من أجل ضمان العمل اللائق والكرام، وخصوصا المرتبطة منها بظروف العمل وحماية الشغيلة.

كما سيشهد هيكل الاقتصاد تغييرات عميقة، بسبب انكماش قطاعات معينة، تأثرت أكثر بفعل تداعيات الجائحة، مثل الشركات الصغيرة والصغيرة والصغيرة جدا وعدد من القطاعات والأنشطة المرتبطة بالاقتصاد غير المهيكل أو تلك التي تتعرض للمنافسة المباشرة من المنتجات والخدمات الرقمية، فيما ستشهد قطاعات أخرى تطورا وازدهارا أكيدا.

كما ستعرض سلاسل الإمداد والتموين العالمية لإعادة هيكلة عميقة، أو أحيانا، حتى للتقليص في بعض خدماتها، بهدف تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف وعلى ضمان استمرارية الأنشطة، وبالخصوص بفعل تداعيات الأزمة على قطاع النقل والخدمات اللوجستية، على سبيل المثال لا الحصر.

هذه الهيكلة ستسير لا محالة في اتجاه التمكين من تعزيز الديناميات البيئية والتكنولوجية والصناعية التي كانت أصلا تسير في هذا الاتجاه، وسيتم التسريع من وتيرتها بشكل كبير، وبإصرار أكيد؛ كما ستشكل تحدياً إضافياً لمستقبل الصناعات المعتمدة على اليد العاملة الكثيفة.

وفي ظل هذه التحولات، يعتبر توفير فرص الشغل وضمان الحماية الاجتماعية ضرورة للاقتصاد، وشرطا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية. ويجب، من هذا المنطلق، أن تكون في صلب الاستراتيجيات الوطنية للنمو الاقتصادي وللتنمية.

السيد رئيس الحكومة،

إن ما يقرب من 90% من الإجراءات المالية المتخذة في العالم للاستجابة لتداعيات الأزمة، قد تم اتخاذها في البلدان المتقدمة. وحتى في هذه البلدان، فليس من المؤكد أن هذا الجهد - الذي تمثل كلفته 5% من الناتج المحلي الإجمالي كعمد - قد يكون مثمرا ومستداما، بالنظر إلى السرعة التي يرتفع بها مستوى المديونية العامة.

هذا، في الوقت الذي تم فيه اتخاذ أقل من 3% من التدابير التحفيزية العالمية في البلدان ذات الدخل المتوسط وفي البلدان النامية، وتواجه العديد من هذه البلدان بالفعل تحديات مالية جديدة، بما في ذلك وقع تسديد الديون الخارجية التي تزيد عن 1000 مليار دولار، ويتوقع سدادها ما بين سنتي 2020 و2021. لذلك، يجب إيجاد طرق جديدة، أو تكميلية، لتحفيز النمو الاقتصادي، وكذلك خلق فرص عمل نوعية، في ظل ضغط المديونية على المالية العامة.

ويتعين التفكير جديا، من الآن فصاعدا، في تجديد وتطوير النموذج التنموي، بشكل يجعل الاقتصاد الوطني غير معتمد بعد اليوم على النموذج التقليدي للتنمية فقط، والمعتمد أساسا على تدابير التحفيز

واقتناعا منا بأن النقابات العمالية تلعب دورا رئيسيا في توازن المجتمعات والحد من الاحتقان ومن عدم المساواة ومكافحة التمييز بين الجنسين في سوق العمل.

واعتبارا بأن جائحة كورونا (COVID-19) فوق كونها صحية، تمتد لتصبح أزمة إنسانية وكونية شاملة، وتمثل تهديدا مباشرا لرفاهية ومستوى عيش وأمن كل فرد، بغض النظر عن موقعه الجغرافي أو انتمائه الوطني أو موقعه ومكانته في المجتمع، وبالتالي، فإن انعكاساتها وآثارها الجانبية الرئيسية التي أحدثت اضطرابات عميقة في النشاط الاقتصادي، وولدت أزمة تشغيل مست أمن المواطنين، وكان لهما امتداد وتأثير عالمي على الأفراد وعلى الدول.

ومن المرجح أن تستمر هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، لعدة سنوات، وسيتأثر عالم الشغل بشكل كبير، وسيظل كذلك على مدى أطول، وتضاف هذه الصعوبات إلى التحولات التي طرأت على فضاء العمل، والمرتبطة بشكل خاص بالتكنولوجيا، وبالتغيرات البيئية والديمقراطية والجيوسياسية.

ومن هنا يتضح بجلاء أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن إلا على قاعدة العدالة الاجتماعية، وهذا يذكرنا بمدى أهمية ما تضعه الجائحة على المحك اليوم، ألا وهو التماسك الاجتماعي - الذي يقوم على الوعي الجماعي بأن النظام الاجتماعي والاقتصادي والبيئي العادل - لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الكرامة الإنسانية، التي يضمنها العمل اللائق والعيش الكريم، مع التوفر على نسيج مقاولاتي قوي، بحس وطني عالي، قادر على خلق مشاريع مستدامة ومناصب شغل لائقة وحافزة لكرامة العمال.

السيد رئيس الحكومة،

إن لجائحة "كوفيد-19" ما قبلها وما بعدها من تأثير على مستقبل عالم الشغل، ومن المرتقب أن تكون للأزمة الصحية تداعيات إنسانية عالمية عميقة ومستدامة على عدة مستويات، فمن المتوقع أن تكون من مميزات مرحلة ما بعد الجائحة، ارتفاع معدل البطالة وتفشي البطالة المقنعة وتوسع مستويات الهشاشة واللامساواة، خصوصا بالنسبة للشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة وللمسنين.

كما ستشهد مرحلة ما بعد كورونا تدهورا ملحوظا وشاملا في موارد المالية العامة، مما قد يشكل حاجزا إضافيا أمام تنفيذ السياسات العمومية والقدرة على إيجاد وابتكار أجوبة سياسية حقيقية للأزمة، وخصوصا في البلدان التي تعاني بالفعل هشاشة بنيوية، سواء بسبب محدودية الموارد أو بسبب ضعف بنيتها التحتية الأساسية أو بسبب ضعف حكومتها التدييرية...

هذا بجانب التسارع الملحوظ في التحولات الرقمية التي فرضتها الجائحة على النشاط الاقتصادي بشكل عام، لاسيما بانفجار وتطور أساليب التواصل والعمل عن بعد، والتي يمكن أن تقدم مزايا أكيدة،

لمتطلبات المرحلة الدقيقة والحساسة، ومن تفاعل إيجابي ومسؤول مع خطورة الأزمة وتداعياتها.

فعلى الرغم من الطابع الفريد وغير المسبوق لجائحة كورونا (COVID-19)، فهذا لا يمنع من استنباط أوجه التشابه مع الأزمات السابقة فيما يخص دور الحوار الاجتماعي في بلورة الأجوبة المناسبة والموجهة الهادفة إلى دعم التشغيل وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والبحث عن أفضل أوجه التوازن الاجتماعي الخلاق والمحفز.

وهذا لن يتأتى، من منظورنا، إلا باعتماد مقاربات جديدة وبتفعيل الدعامات الأساسية التالية:

1. الاهتمام بتنمية المهارات والتعلم مدى الحياة كمحور لوضع الإنسان في قلب المنظومة التنموية:

السيد رئيس الحكومة،

إن تنمية المهارات والتدريب مدى الحياة تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للإدارة، وكذلك بالنسبة للهيئات النقابية، من موقعها التمثيلي في تحديد محتوى التداريب، وتطويرها وتقييمها... ومن موقعها كمستفيد من دينامية التكوين داخل فضاءات العمل، ومن مصطلحتها اليوم أكثر من أي وقت مضى، الاهتمام بهذا الجانب، بحكم التغيرات الحاصلة والمترتبة في عالم الشغل، والمتميزة بسرعتها وتعقدها وصعوبة توقع آثارها الأنيبة والبعيدة، تحت تأثير التطورات التكنولوجية وتطور الاتجاهات الديموغرافية وتغير المناخ، وعامل الزمن وسرعته، وكذلك رهانات الاستدامة البيئية والتكامل الاقتصادي العالمي، كجزء من تحول عالم الشغل، وغيره...

مما سيعرض سوق الشغل وعالم المقاولات لاضطرابات كبرى، مع انقراض فئات معينة من الوظائف، فيما ستعرف الوظائف الحالية تطورات عميقة، وستظهر في ذات الوقت وظائف جديدة.

وهكذا، ففي ظل التغيير المستمر لعالم الشغل، تظل وظيفة تنمية المهارات والتعليم المستمر مدى الحياة خيارات لا محيد عنها، وتوجها استراتيجيا ضروريا في زمن ما بعد كورونا لتسليح جميع العمال والأجراء في مواجهة المستقبل، سواء كانوا نشيطين أو باحثين عن عمل، وسواء انخرطوا في الاقتصاد الرسمي وفي الاقتصاد غير المهيكل. وهي فرصة لا تعوز لتطوير المهارات وتنفيذ برامج طموحة للتعليم مدى الحياة من أجل مواجهة التحديات التي يواجهها العمال.

فما أنتم فاعلون، السيد رئيس الحكومة، في هذا المجال؟

2. تطوير التشغيل ووضع حيل جديد من سياسات التوظيف وتعزيز العمل اللائق في عالم متغير:

السيد رئيس الحكومة،

في سياق الأزمة الصحية الحالية، يتعين تعزيز خلق فرص الشغل

المالي والنقدي، باعتبار أن الاستراتيجيات القائمة على هذا النموذج قد استنفذت، ولم تعد لها فوائد اقتصادية أو اجتماعية إيجابية.

نحن اليوم نعيش نقلة نوعية (changement de paradigme) في مسارنا التنموي بشكل عام، ونحن بالتأكيد في مفترق الطرق.

ونحن هنا نسألكم، السيد رئيس الحكومة، حول السياسات العامة المرتبطة بمحور "الحوار الاجتماعي وتدبير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19" نتساءل حول ما أعدته الحكومة للاستجابة لكل هذه التحديات والرهانات؟

السيد رئيس الحكومة،

لا أحد ينكر بأن الحوار الاجتماعي يلعب دورًا أساسيًا في فترة الأزمات، بغض النظر عن كونها اجتماعية أو اقتصادية أو صحية أو بيئية...

وبحكم طبيعتها غير المتوقعة وحجمها ووقوعها، فجائحة "كوفيد-19" تمارس ضغطًا أكيدا على الاقتصاديات الوطنية وعلى عالم الشغل وفضاءات العمل، بدرجات متفاوتة ومتباينة، بما في ذلك الضغط على مسار ونتائج الحوار الاجتماعي.

فالحوار الاجتماعي ضروري لأنه أداة للتشارك المؤسساتي قبل أن يكون أداة للتشاور مع الهيئات النقابية والتمثيلية العمالية في وضع وتنفيذ السياسات وفي اتخاذ القرارات التي تؤثر على عالم الشغل، بشكل عام، وهو أكثر أهمية وحيوية في السياق الحالي للأزمة الصحية وتداعياتها، لأنه قد يجنبنا الدخول في دوامة التفريط في حقوق العمال والأجراء والمنتجين، مخافة المس بقدرتهم الشرائية وبتوازنهم الاجتماعي الهش.

وتتطلب الاستجابة لتعقيدات الأزمة وتشعباتها توحيد وتعبئة جهود جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في المجتمع كجزء من الإجراءات التي تتخذها الحكومة بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين في عالم الشغل. ومع ذلك، فإن تجربة العديد من المنظمات والهيئات النقابية وتقييمها للأوضاع تبين لنا بجلاء أنه تم تهميشها وتركها جانبا في تصور الحلول للأزمة الصحية، ولما بعدها. والأسوأ من ذلك كله، أن هياكل الحوار الاجتماعي القائمة تكاد تكون معطلة ومشلولة طيلة فترة الأزمة.

ولاشك أن للحوار الاجتماعي القائم على احترام الحرية النقابية والاعتراف الفعال بالحقوق في التفاوض بين الحكومة وأرباب العمل وممثلي الأجراء، دور حاسم في تطوير السياسات العمومية القائمة على العدالة الاجتماعية. وهو شرط أساسي لتوفير العمل اللائق والعيش الكريم لمختلف فئات المجتمع.

إن المسألة تهم الجميع وتتطلب تعبئة الجميع، من هيئات تمثيلية وسياسية ومدنية، بما يتطلب ذلك من حس وطني كبير ومن تقدير واعي

ويجب أن تأخذ السياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد الهادفة إلى خلق ظروف العمل اللائق في الحسبان الاقتصاد غير المهيكل، باعتماد استراتيجيات التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والنمو الشامل، في أفق تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة (2030)، فضلاً عن تعزيز الظروف المواتية للنشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، وتعزيز ريادة الأعمال، ودعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن نماذج وأنواع أخرى من وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثل التعاونيات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي... وغيرها، والتي تساهم في تعزيز النسيج المقاولاتي بالعالم الفروي والجبلي، والذي تضرر بشكل كبير، وفي صمت، جراء تداعيات الجائحة.

كما يجب على الحكومة تسليط الضوء أيضاً على التدابير التي اتخذتها وستتخذها مع الشركاء الاجتماعيين لتقليص الطابع غير الرسمي في الأعمال والوظائف، لضمان مستوى كافٍ من الدخل أودعم الدخل والتسريع من وتيرة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع.

4. ضمان حوار اجتماعي تشاركي للاستجابة بطريقة مناسبة لتداعيات الجائحة، بشكل يساهم في تعافي الاقتصاد الوطني ويعزز قدرته على الصمود:

السيد رئيس الحكومة،

إن الانطلاق من قاعدة أساسية مفادها أن وضع وتنفيذ سياسات وبرامج التشغيل الوطنية وجميع تدابير الاستجابة والتعافي من تداعيات الجائحة يجب أن يقوم على أساس تشاور ثلاثي مسؤول وعلى حوار اجتماعي شامل (dialogue social inclusif).

حيث يعتبر الحوار الاجتماعي المأسس، (Institutionnalisation du dialogue social)، (الثنائي أو الثلاثي)، ضروريًا لتطوير سياسات واستراتيجيات على المدى الطويل، خاصة بعد الأزمة، بهدف تعزيز الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء المرونة (résilience) على قاعدة الاستقرار (stabilité).

ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأن تدابير الحجر الصحي قد تشكل، في معظم الحالات، عقبة إضافية أمام دينامية الحوار الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أدى حجم الأزمة والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة إلى اشتغال الحكومة بمعزل عن باقي الفاعلين، ودون استشارة الشركاء الاجتماعيين أو المجتمع المدني.

وفي ذات الوقت، أعاق الوباء الأنشطة النقابية لمنظمات أرباب العمل والعمال وأثر على انتظام علاقاتهم بقواعدهم. وكان عليهم

والعمل اللائق، ووضع سياسات وطنية شاملة في مجال التشغيل، تدمج مقاربة النوع الاجتماعي وتوفر استجابة فورية وطويلة الأمد وتدابير للإنعاش الاقتصادي، تكون كفيلة بضمان التعافي المستدام والمبدع من الأزمة، وتوفير فرص الشغل، وحماية سبل عيش المواطنين.

ويمكن أن يساعد تطوير وتنفيذ جيل جديد من سياسات وبرامج التوظيف الشاملة والمراعية لمقاربة النوع الاجتماعي والقائمة على الاستدلال والبرهنة والتقييم في ضمان التعافي المستدام والإبداعي من الأزمة، وتوفير فرص العمل، وحماية سبل العيش لمختلف شرائح المجتمع.

وعلى هذه السياسات أن تخلق الظروف الملائمة لإدماج عناصر الاستدامة، وخاصة لصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. فالاقتصادات والمجتمعات تحتاج اليوم إلى تدابير توفر المساعدة العاجلة، بجانب تدابير متوسطة وطويلة الأمد لخروج أقوى وأكثر مرونة من ذي قبل من الأزمة.

3. تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المهيكل إلى الاقتصاد الرسمي في سياق جائحة كورونا (COVID-19):

السيد رئيس الحكومة،

يجب معالجة السمة غير الرسمية للاقتصاد غير المهيكل بشكل عاجل من أجل التخفيف من آثار الوباء على النشاط الاقتصادي وعلى سوق الشغل لمنع تآكل سوق الشغل الرسمي.

فقد تأثر العاملون في الاقتصاد غير المهيكل أكثر جراء أزمة "كوفيد-19"، حيث ارتفع معدل الفقر النسبي وتنامت مظاهر الهشاشة، وتأثر أزيد من 5 مليون مواطن بإجراءات الإغلاق والحجر الصحي.

وقد تأثرت النساء وتأثر الشباب بشكل خاص، باعتبارهم ممثلين بشكل كبير وواسع في اقتصاد الهامش وفي الاقتصاد غير الرسمي. علاوة على ذلك، كانت آثار الأزمة متفاوتة على مختلف قطاعات الاقتصاد غير المهيكل. وبالتالي، غالبًا ما يصعب الوصول إلى العمال والحصول على معلومات ومعطيات دقيقة حول مستخدمي الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المهيكل، وتقييم الحاجيات بشكل دقيق، وغالبًا ما لا يتلقون الدعم الذي يحتاجون إليه.

ومع استمرار انتشار الوباء، تم إجراء تشخيصات سريعة لتقييم عواقب السياسات الحالية على الاقتصاد، إلا أن الافتقار إلى تدابير ناجعة في مجال السلامة والصحة المهنية، والعقبات التي تعترض الوقاية والسلامة في أماكن العمل، وزيادة مخاطر تشغيل الأطفال... هي من بين المشاكل العديدة التي يواجهها أولئك الذين يشتغلون في القطاع غير المهيكل. ويتعين أن ينصب الحوار الاجتماعي مستقبلاً على مختلف جوانبها وانعكاساتها.

المنزلية غير المدفوعة، والتي لا تزال المرأة هي التي تؤديها في المقام الأول. كما أدت التزامات العمل والأسرة، التي أجبتها ظروف الحجر، إلى خلق ضغوط نفسية إضافية على النساء المغربيات، مع ما يصاحب ذلك من مظاهر العنف ومن مختلف المخاطر على الصحة العقلية والتوازن النفسي للعديد من النساء بوجه خاص.

وغالبا ما يواجه الشباب كذلك صعوبات جمة للولوج إلى سوق الشغل. وقد ساءت هذه الحالة بشكل كبير خلال الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة لسنة 2008، ولم تتخذ منها عبءة ... وجاء وباء كورونا وتدابير الحجر والاحتواء ليؤثر من جديد على الشباب، ولاسيما من خلال: انقطاع وتذبذب مسار التكوين والتدريب، مما يقلل من قابليتهم للتوظيف؛ ومن صعوبة العثور على وظائف قارة ومحفزة. كما أدت موجة فقدان الشباب للوظائف إلى انخفاض دخل هذه الفئة وتدهور ظروف عملها، ويمكن أن تؤدي عواقب وتبعات الوباء النفسية والاجتماعية إلى ظهور ما قد يسمى بـ "جيل الحجر الصحي" المتدمر من الأوضاع والفاقد لحس المسؤولية والانتماء.

كما يتأثر كذلك العمال المهاجرون، والعمال المسنون، والعمالون المنزليون، والعمال القرويون بالوضع بشكل أصعب وأقوى من ذي قبل. وغالبا ما تتركز هذه المجموعات بشكل عام في الوظائف منخفضة الأجر، وفي القطاعات الأكثر تضررا من الوباء، وتجد نفسها في غالب الأحيان في ظروف محفوفة بالمخاطر، ويواجهون الآن مستويات متزايدة من

الهشاشة والعنف والمضايقة والتحرش، وخصوصا المنخرطين منهم في الاقتصاد غير المهيكل وغير الرسمي.

فما موقع هذه الفئات الهشة من البرامج الحكومية على ضوء تبعات جائحة "كوفيد-19"؟

6. التطلع إلى المستقبل بعين وثقة:

السيد رئيس الحكومة،

إن بلورة جيل جديد من سياسات التشغيل الشاملة والقائمة على معطيات دقيقة ومحينة والمراعية لمقاربة النوع الاجتماعي والمستندة إلى معايير العمل الدولية، من شأنها أن توفر قاعدة صلبة وأساسا متيناً لبناء المستقبل.

وأن وضع الحوار الاجتماعي بين الحكومة والهيئات النقابية الممثلة للعمال وأرباب العمل وممثلي المجتمع المدني المتأثرين بالتدابير المتخذة، على سكة صحيحة مبنية على قاعدة تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء المرونة والاستقرار، كفيل ببناء الأسس المتينة لترسيخ وتنفيذ

تكييف أساليب عملهم لتقديم خدمات استشارية بشكل ملائم. ولقد تأثر الحوار الاجتماعي بشكل كبير، مما قلص من حجم ونوعية الاتفاقيات الجماعية المبرمة مقارنة بالسنوات الماضية.

ولكن، مع ذلك، فالاستثناء، لا يمكن أن يتحول إلى قاعدة!

ويتعين هنا الإقرار بأن مسار التغلب على الأزمة، تقتضي من الحكومة ألا تعمل بمفردها، وفي معزل عن باقي الفاعلين في المجتمع.

ومن المهم أن تنسق عملها وتتعاون مع مختلف الفاعلين والمؤثرين في فضاء الشغل لمواجهة الوباء، وتخفيف آثار تدابير الحجر وإعادة بناء مناخ الأعمال والاقتصاد والمجتمع على أسس البناء المشترك والمسؤول. وهو ما سيؤدي لا محالة إلى الرفع من منسوب الثقة لدى الفاعلين المعنيين، وتمكينهم من وضع السياسات المناسبة وفقاً لاحتياجات من هم في سوق الشغل، فضلاً عن الحد من الصراعات والمواجهات والتشنجات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون الحوار الاجتماعي شاملاً ويشترك فيه ممثلو النقابات ومكونات المجتمع المدني الذين سيتأثرون بالتدابير المتخذة، ولاسيما العاملين في الاقتصاد غير المهيكل والأشخاص في وضعية إعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة والهشة، مع ضمان تمثيلية النساء في الهيئات والمنظمات النقابية.

5. بناء مستقبل أفضل للجميع لما بعد الجائحة:

السيد رئيس الحكومة،

إن تبني الحوار الشامل والمسؤول مع مختلف الفاعلين في عالم الشغل، بشكل تدرج فيه سياسات وبرامج التشغيل الوطنية انشغالات واحتياجات السكان، يقتضي التوفر على سياسات وطنية من الجيل الجديد، والتي تغطي جوانب النمو الاقتصادي، دون إغفال متطلبات العدالة الاجتماعية والترايبية، وتعتمد أساس توافق الآراء وتضمن تكافؤ الفرص ومعالجة التفاوتات القائمة، بجدية وواقعية ومسؤولية.

فالحقيقة، أن المواطنين لا يمتلكون جميعاً نفس الوسائل والإمكانيات لحماية أنفسهم، وللتعامل المتساوي مع عواقب الوباء. والفئات الهشة أصلاً، مثل النساء، هي بالفعل الأكثر تضرراً من الأزمات، مما يزيد من تفاقم وتأزيم وضعها.

وبهذا المعنى، فإن الآثار المدمرة للوباء وتدابير الحجر والتباعد الجسدي أثرت بشكل غير متناسب على العديد من القطاعات التي تنتشر فيها النساء بالخصوص، مثل صناعة النسيج والصحة والاتصالات والرعاية الشخصية والعمل المنزلي، ومختلف قطاعات الخدمات... وغيرها، بالإضافة إلى ذلك، أدت تدابير الحجر الصحي، ولاسيما إغلاق المدارس ودور الحضانات، إلى زيادة حجم مهام الرعاية

وبهذه الطريقة، يمكن لدينامية الحوار الاجتماعي البناء وللأدوات والآليات المعتمدة في مجال التشغيل أن تساهم في مرونة المجتمعات والاقتصادات والمؤسسات القادرة على بناء مستقبل أفضل وأكثر شمولية وإدماجاً لمختلف شرائح المجتمع.

جيل جديد من السياسات والبرامج الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع والبعد البيئي والمستدام للسياسات العمومية والتحويلات العميقة المرتبطة بالتشغيل وتديير فضاء المقاولات.